

۷۸۴.

تذکره قائله نوی

ع۲

ع۱۷

فا

محمد بن عبد الرحمن

المیسکان



Copyright © King Saud University

هذا لعلفه الولد سري الله خير
الحق على الله حمد الله له وسامه فرادى

منه حمد الله على ما
عنه حمد الله على ما

منه حمد الله على ما
عنه حمد الله على ما

هذا

هذا لعلفه الولد سري الله خير
الحق على الله حمد الله له وسامه فرادى

منه حمد الله على ما
عنه حمد الله على ما

منه حمد الله على ما
عنه حمد الله على ما

منه حمد الله على ما
عنه حمد الله على ما

بسم الله الرحمن الرحيم والحمد لله رب العالمين وصلى الله على محمد وآله
كتاب النفقة هو المهر الذي يملكه الزوج للزوجة ومنه حكمه ودرجتها
التي والاحكام فانها قوله علم الزوجي شمع وقوله النفقة في كل شيء وقوله
حار الدار احول من غيرها ان كان غائبا واما الاحكام فظاهر بل انما
استعملوا هذه الحيات على العنايت او خلافه فالأكثر انما غابا عن العمل
ان الواحد من الناس لا يرضاه قال تعالى الا ان يكون حارا عن مرض وقال
علم الخلق بال امرى سلم الاطعمة من يمينه وذكر ابو بكر الرازي اثباتا
قائما واسما كعب قال المفسر قبرا ونسبته المتعدي واولس قبرا والنفقة
منه الزوجية وما من عليه الذي يملكه بوجده قبرا **قوله** اذا كان متزكيا
يعيد ان المسع لنبه النفقة الا اذا كان متزكيا ان شربه اثنان وليس كلفه
ولكن يرد اذا كان المسع والمكسوع به شرك اما حططه او ما او طربوا وحار لانه
شاركت في حوائطها لا يملك احدهما **قوله** كل شيء يملكه بول العمام الكاملة
كل من يملك بعد صحح نفوس من علم هو مال كما ينعتم او لا ينعتم اولاه
فليس اعز احترار من المنافع لا ينعته فيها فليس اطلبك احترار من يملك
كالودعه والعاريه فليس ينعته احترار من الارث والافراد فليس يصح
احترار عن المسع العائد فليس نفوس احترار من المهر والنفقة فليس
من علوم احترار من النسخ بالمعلوم عن المجهول فليس هو مال احترار عن نفوس
نفوس او سافح وكل ذلك في ان الله وقال يزوج ومن لا ينعته فليس ينعته
فالزوج له فما لا ينعته **قوله** ذكره الامام عبد الله بن محمد فاحدم الضر والارضا
عن تركه ونسبها لاضرر منه وليس بها ما في تركه قرب الر وال قال طحا المبع
الا ان يكون حار في مدين او غلب في رفق وحصل حصول الضر والمهر وجوبها فيها
ذكره في المهر واثار والله في مثله حل الام ورواه في الحالة للنفقة
وذلك له اجتهادهم بالخير في المبع وعموم الاسم في وجوب النفقة في كل
شيء **قوله** سعادته لانه يملكه منعه لانه غير متمم ولا بها ما في النفقة

والعائد بالنفقة والنفقة لم يخرها عقد وذكر في الحالة انه اجمع واحد قول
نفقة ما بالنفقة واصله الاخذ بالنفقة اذا انعقد النكاح وعندهما المهر فلهذا
نوجبها في المهر وعندها ما يملك بالعموم **قوله** وبسحقه وهو قولنا في عقد
الناظر وسر لا ينعته لانه لا ينعته المهر عند ما وشك في نزع المهر عن النكاح
والنكاح وشك في نزع المهر عن المهر لانه لا ينعته عند ما وشك في نزع المهر عن النكاح
به وحكم الحاكم في الحالة شرا المهر سطل منعه وان لم يحكم له حتى في
الحاكم السع بطلب النفقة والمهر عن ان يتواطعا ان يملكه بالمهر حتى يحكم له
بالنفقة **قوله** لانه لا يعلم كم النفقة عند صرفه في المهر قال وكذا لو كان
النكاح معلوما نفي وضوح علمه بالمعلوم فلا ينعته النفقة بالمعلوم ومدها
وهذه الصور لا ينعته في علمه كم النفقة في المهر في الاسماع به والاشهاد ل
قوله فقار ينعته المهر شهده به من حيث الحكم وهو انه لا ينعته فيها فالعلم في
الصالح جهالة النفوس وفي المهر كون النفوس ليس بالوضع **قوله** فليس بها ما
ينعته لا ينعته لانه مجهول **قوله** لكون المسع فاسدا في الثالث والنفقة هي النفقة
2 الثالث ينعته والنفقة بوجوب النفقة والعائد بغير النفقة عند ان ينعته في
2 المهر والنفقة وعنده في اليه **قوله** نحو نفوس المهر فنعته نفوس المهر في
ولهذا يجوز كونها مهر او نفقة موصى شفعه وقال تعالى ان ينعته اموالهم
واذا كانت ما لا يعلم لا يجوز فلهذا نفقة فليس لان ملكها لا ما ينعته
لزم ان ينعته في وجه نظر والمهر في حوز المصنف نفقة المصنفه ليس نفوس
المهر حار واما الذي ينعته اخذ المسع بالنفقة وعنده في المهر والحمل والنفقة
ولعله يقول بغير المهر والنفقة **قوله** عن عدم العبد هذا ان كان الواحد المهر
وله العبد والنفقة فاما ان ينعته فليس بها اخلاص ولا ينعته ان ينعته بالنفقة
مجهول لان المهر ينعته اوصاف ونسبته بالمهر بغيره عن الخطا وانه هذا المهر
وهو انه مجهول بكون المسع من الاوصاف المهر وانه قد ينعته ان ينعته بالمهر
مدار ان ينعته بكون المسع منها فان قد اخذ المسع بالنفقة وان ينعته بالمهر بغيره

بعد ما على الاملاك فاحاطت به كما لا بد وان كان صاحبها يبيع تلك اعني ان الا
 يبيع ما يملكه داره مخدرا في الربا ويحمل جوارحه كماله ان يجعله سم او ان يضرب الى
 شارع ما قد ويحمل ان الخنزير له نصيبا في الماشي بها وحوالها في
 مقتضو على اهله او من ياد ذلك الواحد منهم ويحمل البيع والسعة على حالها
قوله في السادسة اراد بالقرية ضاع بمقتضى قوله في عاين وزد في السؤال الاول
 فانه له **قوله** انه ملكت السعة اربا بل ضعف لا عده بالمالك بالحي والالزم
 ان من باع ارضه في حال ما الغر يجرى مثاله في شاة فيها عصاة او عارة او لكان
 ان يبيعها لانه مالك لتلك الما وذلك باطل **قوله** من الوادي وهو ما اخرج الله
 في قوله الايج عامده ان المالح مسلح طالتم وحي من يري اليوم للمسم انه
 ملك **قوله** من اربا ان الاعا في المسلم السعة خلافا لقول الاقاة **قوله** لا يقطع
 حنم عن الما الاعا قول الاقاة **قوله** في السابعة وهو ان بها من اربا سائر
 الصاع فاما في الهرف فترك في سعة جمع اهل الصاع ان قال بعثك الارض
 ونصها من الهرف فان بالحقوقها لا وقل لا وقل في الوجهين ان الهرف
 او في سعة الحربة والعدو والهرف اهم اخفق وفي القدر عرس الله في بين
 جماعة ولله صفة واحد سركا الهرف في طوع الى صفة اخرى فصفه
 من صفة الهرف لم يملك الذي يحوي ما به سعة الا ان يكون الطريق ملكا
 له لا حفاياه على الارض سعة ما فوق **قوله** في المائة لعل الرخا والمدة
 سعة قال في تعليق الاقاة الما له سعة على اصله احد وهو ان صوح
 الرخا ملك لعل الرخا الاخر فلا سعة بالحق ومثل هذا في الصم لا يبرح
 السان ان السعة بنت الحواد **قوله** والهرف لصلح الارض يعني في استمارة
قوله في الاول كانت له السعة ظاهرة شرب السعة بالمدا ومعه ما ياوله
 في ان اراد به الحد بالاولوبه وسيم انه اراد ان يملك اسنان السعة فاما ان كان
 في اللوات فساكنة للمسح حلاطه او عتقها مع كونه وارا فله الحار ان تيا
 احد بالسعة الخمسة وارتقا بالاولوبه والعرف من احد من صرح الاول

د

الحد

السعة على الفوز والاولوبه على المراجي **قوله** السعة لا يطل الا بطلان البيع لا
 ولوبه تطل **قوله** السعة بالمش والاولوبه بالقبه **قوله** السعة بعد الم
 وسن والاولوبه بعد الاضاح **قوله** السعة فاندك فيها الاحي للرب
 له السعة انقاوا الاحد بالاولوبه لا تانكم **قوله** السعة لا يمسح فانه
 والاولوبه مقبولة ومع الوصي قبل البيع والبيع بعد البيع لغرض انهم **قوله**
 فليس للورثة بعد الملوغ في البيع هذا البيع وفي الاقاة لم يمسح فان جلتوا
 بعد الملوغ هم والمشرى وما لو كان لها مال ومصلحة والمذكر المذكر في القول
 قوله لانها لم يمسح من الولي نيلهم **قوله** في السابعة لانه دون سعة طاهره بالس
 لقوله ليعاوا ولولا الاتهام بعضهم او في بعض وهو قول واحد في سعة
 وح لا سعة وخمس كلام الما على الساع منها فقط وكلام م على الساع
 منهم **قوله** وانما قال في بعضه لانه لم يمسح كلامه والتعليل مضطر لان قوله
 اقر الى صاحبه اراد اقر الما مع انه قد سوا كلمه فصار للاخر
 طر فاما في ضاح الطارف منها سعة اخرى وحده في لانه لكان لهما وان
 اراد ان يملك طان تسعة ايضا وان كانت العا فمما ر الكفة فلا مع لقوله
 لانه اسحقا من جهة واحدة لا ظاهر هذه الكلام ان مود السعة اشراكا
 في جهة الملك وفي الاقاة لم يقضه اخر الكلام ايضا **قوله** اما المصح **قوله**
 عند اربا في السعة لصية وقال في لاطلها لهما فاد البيع لهما وعند
 الناصر لا سعة للماسق فعض اصحابه انقاها على مود وبعضهم الا اذ كان سركا
 وبعضهم اذا كان سركا راد ما منهم يحقون والحلا وان المسلم السعة في الذي
 ولله في على الذي في خططهم والسم والخس واجه مع الاحكام لا سعة لهم علنا
 واعا نعمهم في خططنا لقوله ليعا ولن جعل الله للكثيرين وقوله عليه السلام
 نعا ولا نعا ولا يردوم وانما مع المستحق الله في وضع لرفع الضر عن المال
 فاسوا في المسك والكافر كماله الرود **قوله** في السابعة في الارض
 عشرة فالزم بغير اسرا مسلم فالزم موافق كان منافاة السعة عليه قال

ملاح

وهذا اذا كانت الارض في خط طهم او على ما خاره اربع الارض المعلقة بهم
 وهو احاديث ومجرب عنه وان كان يكرهها في كل موضع او طوارسها منهم
 لهم السعة على المصارفها واداموا العشرة فعدت لاسي علم فيها وقال
 ربه الله الخراج وعما دل على بيعهم لاسي علم فيها فاعل على
 الاحكام كبيع السبع منهم دون السعة طلبا السبع بالارض في السعة بالقرودهم
 لانهم روي **قوله** في الاول الا عاقدرا ايضا كما ان من اقام شاهد مع من اقام اربعة
 تواني الاستحقاق **قوله** في الناس بيع له السعة في صورة سعة وصورة سعة مسلم
 من روي راي احد ما نصه من روي في ان الشريك شفعه **قوله** في النالة خمس الاول
 المصارف فاسد فالسعة كمال المال الناس في الارض فيها ولا فاب روي
 الخابط النان في الضابط للعامل ان يبيع له الارض كماله يبيع له في كل النالة
 صحته وادع وبي ما يرى في بيع المال وقل في بيع له ولا يدخل السعة في
 المصارف الرابعة صحيحة وفيها روي ولم يوافق في الخابط الثاني فان
 السعة لصاحب للعامل والمالك وحدها له وللمالك الخاتمة روي وبقى ما يرى
 به فليست بصف والمالك يصف السعة للمالك وعما في السعة للمالك
قوله في البيع فلا يبيع اطلاقا له ولا يبيع طلبها قبله **قوله** وبي بالطلب
 ولا يورث ارباعا قبله لانه لا يبيعها ولا يورث على المبيع الاستغناء قبله **قوله** وبذلك
 بالحق قبله لا يبيع من السبع مع ولا يبيع ولا يبيح ارضه ولا يبيع للمالك
 المبيع **قوله** في النالة عا الوحي كلها يبيع كان روي او يبي ما يبيع به ام لا **قوله**
 فالسعة لها مقادير للعامل ان يبيع للمالك في الخلاف بين القصد **قوله** كانت
 السعة لزم المالك وهو للعامل ان يبيع له هو على الخلاف بينهما **قوله** في الارض فيه
 وفي الصور الناس **قوله** واربعة من مال المصارف هي الصور النالة وقوله لكن
 له السعة يرك على قول مجيب وقوله كما يبيع بر ارضي قول مجيب **الموضع**
قوله عدم الاختلاف فيه وما ذكره في الكتاب ما به على ان طلبها على العمد
 الهالكوم والخسنة وقول للشر والناظر وقول للمبيع المار وعلى الراجح اختلف

المالك يبيع

اهل النور فالمدح ووج والناظر له المحاشر وعدم رغبته اللطيف والجليل
 الراجح فالكذا في سنة وقول للشر لانه امام وقول ايدام لم يكن منه ما يطلبها **قوله** لنا
 على اهل الراجح لا عام **قوله** كما قال المولى في ما خاره المولى فان قوله خور في الملتس
 ما لم يقع امر اخر في الحدوث لم وطو لولما النان على الفور طاك **قوله** له فيه
 سعة في لفت انه لو كان في ليا او كلالا لطلب لم تطلد وعدم روي وحال الزن
 من المصارف لاسطر لوكات لفت **قوله** وعدم روي مطالبة المصري بطلبه من روي هذا
 الاطلاق لم يركب في النان الا ان يكون جاهلا ومدهم كما دل على وقول الرواية عن
 وج وشر مطال مطالبة النان ولوجها لبيع وكان روي عهدها لاسلام وقولها والا
 ساد ولا سطل ان جعل فاما لوجها ان المبيع قد يضر وطريقا المبيع مع النان لم يطل
 وعدم روي مطالبة المبيع **قوله** او هو لا يطلب لانه راي في تقرير لفت المبيع واعرا
 عن الطلب **قوله** اذا ما عا ماله فيه سعة بطلت وكذا اذا اخذ **قوله** ما ساه بطلت ان
 كان موان ان عده شهود فطلبه لسانه عدم هو مثل قولها وقاله الاخلاصا
 وان كان موان لشر احد عده فلا يار بطلب لسانه هذا الراجح والخسنة لانه قالوا
 انه يقول لسانه اما السبع مخرج في طلب اليهود **قوله** في حقه عديا نسي ولا
 في الاسناد على الطلب ولو كان عده شهود عدم العلم لان حروجه غفقت ما علم
 بصرانه خرج للطلب بطريق العرف كقولهم سبي رسول الله صلى الله عليه وسلم فخذ
قوله السلم على المبيع سطل وهو قول المصنف والاسناد اوف والاخر على انه لا سطل
قوله اتم رعي تسها كالسهد والبيع كما قاله المولى كعنه اذ لو لم خوله السبي
 فيها لما شوع له عام الفل **قوله** اشترى ما لم يكن يصح ان لا يبيع السند غفقت فعلا
 هذا الوعد في اول ذوق العريضة قال ان شرع فيها يجوز فصلة الوعد كما شوع له عام
 الفكر لغير ام الا كما سعة من سنة العريضة الى بعد فادلاء في النان بها لانه
 من رعيها وهام قد يدخل في العرض هو محتمل **قوله** لحاجة سعة لا يطلبها العرب
 انه لطلب في كذا رعيه وكما يظهر من رايه **قوله** لا يبيع لانه لا يرد وطها في الا
 شها وعما ان السرا لا يبيعها بعد ما اشهد على طلبها فحصل من هذه الجملة انه ان شهد

ما الذي روي الا اوله وكان الريان حصلت له عنه **وله** والماله ولا يوصي الا حصو
من هو اوله من المال خاصة عالم ان مال اوله من المال الحقتي اذا علم بحكمه **وله** عذرا
حكمه كما شرط ما لا يطالبه الا **وله** ولا يسلط عليه وعد الحقتي من المال
وله اربعة بطالب الموهوب له لا يرضى عنه ويرثه بقوله لا يرضى عنه ولا
يطالبه خلافا للمترين بعد كل واحد منهم بوجه الشفعة ورجع الشفعة كما
قول الحق قالوا بطالب اعطاء الموهوب له من المال **وله** في الخامسة
نصفه بغير نقص العانة ومراة انه ناه بعد الطالبة فان شاء قبله بالمانع
من ان ينقصه ويعزم له الشفعة عراصة ومن ان يسلط الشفعة ويطالبه بغيره
منها فادخله الشفعة فله هدهبه او جعله منها او ما شاء **وله** في الخامسة
والثمن الذي احدثه للمدعي يكون له لم لا يكون لصاحب كعوض الوقت اذا المقتد
لان قطع الوقت من حين الخلق لا انه يضمن من اقله ولهذا ان الغنايد كلها يكون
للمدعي ولهم من هذا ان يحوز الثمن في مثله الهبة للوقت له وعند ذلك
بعض الوقت وعند ذلك لا يحوز المخذ وللصانع في المخذ والمقتد قولان
احدهما يطلحق الشفعة وقال ابن ابي عمير اذا اقر فيما المديون حيز الشفعة بغير احد
ما في الارض حصته من الثمن او من الثمن فليحمله اربابا **وله** في حكم الوكيل
للمدعي بغير ما يقابلها اليه لا يطالبها عليه ما في قوله **وله** كلفه بغير ما في قوله
المدعي فان قيل اذا لم يكن للغير والالتزم به ملك في البركة لا حق للمدعي فلهذا
للمدعي في البركة في البركات والوصف ان لا يكون له ملكا صفة فلهذا قال ابن ابي عمير
لم يرضى المدعي بالبركة والبركة لا يرضى عنه **وله** وقيل لو اعطى المدعي العبد فاعطاه
الشيء طواجه لعق الراعي بعد اياه ملكه والمترين من كذاها فاحاق ما حق
الشفعة ما في قوله المدعي من الشفعة خلافا لوجه المبرور واجه ايضا سبوره
الشركة بغير شركة خفة منه فادان كذا رضى ان يعق ما لا يملكه منه كذا اما ملك
ولا يملك منه الحق الذي فيه للغير واحاق ان يعق وقيل ملكه شركة كذا
ان يسلط في ماله بغيره **وله** الا ان يرضى من ماله بغيره **وله** ما عا
حضر وانه وانما صير يرضى ان يرضى من ماله بغيره **وله** ما عا

اسم الموصي كما في
هذا الحديث على كل واحد
منه فلهذا ما عا بطالبه
ولا يرضى

وله ما عا في الجرح قال ابو عمر ورواه الشريفة هو ان يرضى من ماله بغيره
الرجوع قبل ان يطالب الشفعة واما كذا الرض وقضا الغناية وقادته طمان
موقوف العتق في الجرح فلهذا خلافا لما في قوله وقادته طمان
لورج عن عتقه قبل ان يملكه في الجرح وفي الجرح لو اشترى المامه ارا مدعيه مع
ان عتقه موقوف وفي المديونية موقوف لا يجوز منه **وله** في السابعة عذرا
وعذره والنفقة لا يملكها بغيره فاسترحا المديونية المعصومة استولدها
المديونية جاهلا ارا لاسلاد لا يكون شهلا كما لما يرد الى المدعي في الجرح
وهما الخلفان من جرح اخر فاذا كان كذلك فان حكمه بالشفعة بعد الوضوع عزم
المديونية للشفعة نصف ثمة الولد الذي شحبه لغيره نصف لاه الله قد عتق
وان حكمه في الوضوع فان شهاه المديونية عزم للمديونية ثمة الولد وان شهاه
المديونية والشفعة اما ان كان الولد كذا من المديونية فاما ان شهاه جاحلا
وحكمه في الوضوع كان للشفعة كالنمرة واما ان يرضى بعد الشرا ووضعه قبل
الخلق كان نصفه واما ان يرضى جاحلا ووضعه قبل الخلق كان كله للمدعي
لأنه يرضى بغيره بغيره الذي هو ملكه واما ان يرضى جاحلا بغيره بغيره وحكم
في الوضوع فان شهاه الولد المديونية حكمه للمدعي والبركة نصفه للمدعي وادان
حكمه للمدعي بالامه والملك المديونية وهو للمدعي كله ما لا يجوز منه او نصفه وحسب
احد الخلفين **وله** في الجرح **وله** في الاولى المدعي على المدعي لم يعق
المدعي مقام الشفعة فلهذا قلنا ان المدعي الطاهر ومنعه الطاهر القول
قوله اذا كان مدعي عليه فلهذا قلنا ان كان مدعي عليه المدعي ومنعه من ماله
بغيره لاسلام والبركة في ادان لاسلام وقال ابو عمر وكذا قال ابو عمر
عليه الشفعة عذرا وحسب جاحلا فاما ذلك ولو كان مدعي عليه او في قوله
وله في الماسة والقول قول المدعي لانه الماسة للشفعة كالباع اذا اختلف
في الماسة والبركة والامه ملكه ولا يشترط الا اما اقرب من مدعي اسمها في الشفعة
ما شحبه كذا في الباع لكر في هذا لو كان في الماسة المدعي الى المدعي وان
كان بعد القول لوجه ما شحبه **وله** فعند المدعي الشفعة وهو لرج وقال

Copyrighted material

تر و ايجز منه المبرر لا بها شهد الوان لسان من علمه الشئ في الاما
 حسنة اولى اذا احققنا وهو السمع والارادة المبرر شهد على اذنه ليعتد
 بوجه السمع على اذنه المبرر على نفسه فكذلك اولى او على علمه من هذا العهد
 بالاعل او بعد واحد وقع صدق خطا ولا احد بعد الخط في التالمة اعلم
 انما كان يلفظ الله او الله في الحق العقيد كان قبل العصر وبعد وما كان يلفظ
 الخط والاعتقاد قبل العصر في العقد فلم يسمع السمع الثاني بعد العصر في
 الحق وما كان يلفظ الامر بعد اتمامه واحتمل ان كان الخط والامر كان في وقت
 هذه التالمة في الاول احتمل ان يلفظ الله في وقت يلفظ الله في وقت الخط
 مع انها على شوطها قبل الاصل بوقت العصر من وقت وفيه الحق على
 طهارتها كان يلفظ الخط ونهاها ان كان يلفظ الله في وقت الخط في وقت العصر
 ان اقام المبرر منه انما يلفظ الله و اقام السمع انما يلفظ الخط
 فلما سمع السمع اولى انما يلفظ الله و اقام السمع انما يلفظ الخط
 فلو استقر انما يلفظ الله في وقت الخط و اقام السمع انما يلفظ الخط
 السؤال الثالث انما يلفظ الله في وقت الخط و اقام السمع انما يلفظ الخط
 متصور في شوطها متصور في وقت الخط في وقت السمع في وقت الخط
 ان يقال الاصل علم السمع في القول قول السمع لانه لو لم يكن هذا الاصل و خمدان
 يقال على اصل المادى انما يلفظ الله في وقت الخط و اقام السمع انما يلفظ الخط
 الاول وهو ثوبها العقد السؤال الرابع انما يلفظ الله في وقت الخط و اقام السمع
 و اقام السمع منه في وقت الخط و اقام السمع انما يلفظ الخط في وقت الخط
 واحد كما دنا وهو السؤال الثالث انما يلفظ الله في وقت الخط و اقام السمع
 على انما يلفظ الله في وقت الخط و اقام السمع انما يلفظ الخط في وقت الخط
 السمع في وقت الخط و اقام السمع انما يلفظ الخط في وقت الخط
 فاولى في الطائفة ان السمع على المبرر انما يلفظ الله في وقت الخط و اقام السمع
 المبرر في وقت الخط و اقام السمع انما يلفظ الخط في وقت الخط
 و في وقت الخط و اقام السمع انما يلفظ الخط في وقت الخط
 انه سوكا به قال في هذا الاصل في وقت الخط و اقام السمع انما يلفظ الخط في وقت الخط

والبرازات و ذكره في السجدة ان السجدة في وقت الخط و اقام السمع انما يلفظ الخط في وقت الخط
 الا انما يلفظ الله في وقت الخط و اقام السمع انما يلفظ الخط في وقت الخط
 في الناطق لا يحل ان يقول بغيره في وقت الخط و اقام السمع انما يلفظ الخط في وقت الخط
 شله ظاهرا ولا رجوع به في السجدة تصديق الابرار في السجدة لم
 يصح الا انما يلفظ الله في وقت الخط و اقام السمع انما يلفظ الخط في وقت الخط
 فيها كما قبلنا قوله في هذا المبرر في وقت الخط و اقام السمع انما يلفظ الخط في وقت الخط
 الروت انما يلفظ الله في وقت الخط و اقام السمع انما يلفظ الخط في وقت الخط
 بالانفاق اذ انما يلفظ الله في وقت الخط و اقام السمع انما يلفظ الخط في وقت الخط
 دون المائدة الا انما يلفظ الله في وقت الخط و اقام السمع انما يلفظ الخط في وقت الخط
 تنفع دون الثاني انما يلفظ الله في وقت الخط و اقام السمع انما يلفظ الخط في وقت الخط
 للمخارفة في انما يلفظ الله في وقت الخط و اقام السمع انما يلفظ الخط في وقت الخط
 ارضا الماسنح لم يسمع خشيها اخرى فطلبه شفيعها ولم يحكم له حتى حكم
 لسمعته السجدة عليه ولا شفع في المسئلة لئلا يفسد حرج عن مله
 قبل الحكم له ولا يفسد لزمها وقع قبل مله للسجدة في السجدة ان
 قاله اطلب بطلبه شفعته ثاه على احد قوله والهدية ان المورحة اولى من
 المطلبه فعلى هذا الواش السان شفعه من ارض و طلبه من ارض
 من صاحبه السجدة فان اقامه من حكمه لا ارضه وان اطلقا لم يحكم
 لا يملك الموارثتها وقعا معا السجدة في السجدة قول الراي ويكون الحكم كالسجدة
 وان لم يذكر الشرط فانما السمع في كل عصر الحكم الا انما يلفظ الله في وقت الخط
 الحكم لم يحكم له فلهذا بعد كانه مشروطا **كتاب الاحكام**
 احكام الاعيان عقد على عين مخصوصة حتى ما شتم ارضها لا سقاما
 والاصوات معروفة و اقام عليها من الخاء فلهذا معروفة و قوله فان
 ارضه لم يملك في حوزة و قوله ولم يملك في حوزة و قوله لا يملك عليه امر
 من السجدة من استأجر احد ارضه لغيره و قوله لا يملك عليه امر

كان يصور ما هو مضمون محكمها وفاتر ما لم يكن مضمونا ولا
 دون محكمها وفاترها فلو حفظ ولم يستعمل لزم له احرع الحفظ ولا
 في عليه وعن السبع عطية الحب **الرابع** **قال** هي بلاه وان كان
 يكون ملكه وان يكون معلوما **قوله** ليس له ان يحرفه الى اخره يعني اذا لم
 تكن معاد القدره لانه ان يضع في الدار ما يخلط القاذون وان لم يكن
 والذهب يجوز الا ان يكون عاكسهم المسح من ذلك **قوله** في الاول او جهذان
 الاحاقه عند ادم من الطر فخطا **قوله** في الثانيه فانه بعد عليه
 عند الاحاقه يعني اذا لم يكن من غير طمان اسحر هاهنا فخصه الربيع
 فيها وزرع من حسنه فاحضر الربيع فاما لو اسحرها في الاسد اسحره
 او طوله لكره الربيع **قوله** مع بعضها فهو صراط فقلع الارض ايضا شي
 من الحرم طار برضاها والسبعه كذلك او لم يكن من غير طمان فلكر سكر الربيع
 من كبحه الملاك وان كان من غير طمان فيهما جواز في قول او
 هو او غيره من الناس من كوايلهم الملاك كذلك اموال الناس فان كان ماله
 فقط طرح الا ان يرضى بالدم والخوان الذي وكل هل يدخل فيه قول او
 ماله من بعد ان **قوله** فاما الاثغار في قلعهما الا ان يكون عليها
 ثماره في الحظ من ط الخ فقلع الاثغار بل غير ضاحها فان لم يكن عليها واحد
 منها او قلعهما والارض وصفه من زيد **قوله** في الثالثه اعان ماله او
 ح وهو من عد السبع الاحاقه وانفاق وانهم من قبل السبع انها سعي امكن
 الاعان ام لا **قوله** وان كان بعد ما انقضت هو ان لا يكون معه الاما
 لا فليس فازا دمي فارا مكن من السبع على الصفة الاولى وحذ ان كان
 دور الصفة حذر المساح من رعيه بكل الحرم او الفعي وان كان من
 البعض حذر الميتاح من رعيه في خصه من الحرم او الفعي **قوله** السبع

الحق ما نسى الحاكم فعلا لا تعود الاحاقه بالاول بالبيان **قوله**
 في الرابعه على اصل المخرج ما هنا موان الحرم المثلد اصله ان المانع اذا
 وخص صانها فضاها ما جرحه شيئا وهو حيث تكون الاحاقه فاسد فانه
 يصير الحرم المثلد على الراسه من مساطر اشجاره والجمع في غير من
 المواضع وهو مسعود عليه فاما اول هذه المسله الى قوله الراسه التي سكنها
 فيها فقد خرج فيها ما به شكر في **قوله** في الثانيه فانه بعد عليه
قوله يخرج حكم القاصه جعله غاصا محصا لان الشئ منه في الاسد المان
 المالك وقوله اذا لم يسلمها من صاحبها لم يغفل شكر ام لا هو احرع من المسله ان
 المسله ان سكر وقوله فان تصد عليه الحاقه كذا المسله عليه هذا هو المراد بقوله
 على اصله فقوله ان الهادي لعل لمار كذا المسله عليه هذا هو المراد بقوله
 وللمسكه اشجاره من دار ادم لم يسكنها شيئا من رايه او حيز لم يخرج البشير
 وكذا لم يسكنها في الشهر الرابع والآخر اعلم بان **قوله** في الثانيه
 كذا المثل على العاصه الى اخره خرج هذا ما هو عساه **قوله** في الثالثه
 او اول هذه الرابعه في اول هذه الرابعه اسم اول المانع فله
 المانع على المخرج منها مسله القاصه ومسله القاصه العائنه من
 الموضع المان فانها السبع وقوله فيها الضه على ان من رايه او اد البصر
 دخن في اول هذه الرابعه وفي مسله المانع في الثالثه فله **قوله** في
 العائنه فلكها بعد ذلك اوله سكنها **قوله** في الرابعه
قوله في اول هذه الرابعه في اول هذه الرابعه اسم اول المانع فله
 ضد الى اخره هو خرج اذا لو كان يضاهي جعله في اولها فخرج **قوله** في الخامس
 كعبه يعني الناحه على الخلاف الملاك والربيد **قوله** وسعدا سخا او الا
 يخطا ام لا ما طنا والقول قوله انه ما شكر قال في الفريعات ارجا
 ضاحها بعد شهره في مفرجه فقال المالك في هذا بعد ان **قوله** وقال ارجا

ح

في قوله
 في قوله
 في قوله

لا يستمر وما فرغنا الا اليوم والقول المشاخر لا الطاهر بهدله
 فان كان غير معرفه في الحال والقول قول الموحدين ظاهر الحال شهده وشله
 لعاد العاشع عراجهم لواسا حركاته فوضوا الواديات ثم حاسا
 صاحبه فقال المشاخر من بعد السنه والسنه فالكه فان كان في الحال انعالو
 مرتقا والقول قول المشاخر واريان حاضرا محضا والقول قول اليوم **اول**
 في السانته كل شهر بشي معلوم يعني وساجله السهوره لولم يسم كما يفسده
 واداكما فاشه لم يسمي شوا ولو يكن من الشك في قاله السهر الاول صح
 لانه معلوم فانه لم يسمي في دخل المانع ايضا وكسبه في كل شهر فاشه
 لودكي بعض العقد في بعضه وسقط بعضه **اول** وان بعد رفا
 اجزه فاشه فان امكنه بالتكليف من جدار الدار او نفق المعلقه خارجا في
 الاحرم اذ فعله وله ان يفعله ولا احره وليس له في العلقه ما داسلم
 المانع والمانع لا يفسد في فعله طراقة والافعاله السانته في
 كما اوجروا وحمل الرخيه وذكرهم في الاماذه اذ احره منه قال فان سكت بعد ذلك
 اذ احمى لكل شهر كذا وشك او قال نعم لونه ما قال ولم يكن عاصيا وان اكره لم يزد
 الا احره المدا وكذا عاصيا وهذا نوع من المعاطاه في المانع وحرجه ايضا
 لهذه المدا علم **اول** في السانته على المشاخر احره في الاحرم في
 ممايله المانع فاد العذر في المانع ما في حقه فعدت سقط الاحرم في
 المانع غير مصونه ولو كانت الرجه مصونه **اول** في السانته فان كان احره
 احره المدا وكذا ان لم يسمي شيها على العرض فان قال ان لم يسمي فلا شيء
 او قال انه سمع الاخره فلا شيء كذا في الشرط عند الحقيقه والمدا كرس
 وقد دخل بالاحرم شرطا والاحرم صريح وقاله وشي لا يسمي لولا
 فاشه عاينه فاشه طاره في الشرط وكذا احره كما لو قال بعدك
 بعد من لم يكن فيه وكذا احره في المصارفه على ان الرج كذا احره ما

كما اوجروا وحمل الرخيه
 اذ احمى لكل شهر كذا وشك
 الا احره المدا وكذا عاصيا
 لهذه المدا علم

وكذا ان قال ان لم يسمي العلقه لا شيء كذا او قال ان هربت قبل وفا المدة فلا
 لك في هذا الخلاف والنظر على القول الاول لولم يسمي في حقه هل ضمنه
 بعد رفا كان يبيع فزاد او لا لا ما لا ضمنه الاستدراك بالان والبرر
 كان يبيع او حصل الرضا ام لا **اول** في السانته بالخيار لما كان في
 في المدا بطرا حانه ذكره في الواو وقيل لا يملك في العقد فاشه
 من عمله السهر وان في فعله احره ما سكت وعذر الخوف هذه الاحاز
 لاها لوصي ففعلت المدا عليه ام لا وخمسون المدا انه ان قال احره
 المدا سهر او لا في المدا لا مانع والمدا من غير الشهور فان كان فيها بطل
 حانه وكان اول الشهر يوم سكت وان قال احره هذا السهر وكذا المدا
 لا مانعه الا في حال اكره في المدا بطرا حانه **اول** في السانته في العقد
 وان لم يكن في حقه في السانته **اول** في السانته في العقد
 معن حقه في السانته في حقه او مع حقه في حقه وعذر لا يفسد حاله
 الامر الشريك وسلمه عما قولنا كنعيم المسح باحد الوحي الذي
 السع وعطا وطاوس لا حرا احاقه الارض والماسر والمدا والصادق
 لا حره وطعام وحله بعض الماسر بما انه مما خرج منها **اول** في السانته
 عشر على امر لم يكن معن الررا عدا اركان لا يزوج معن والخام حقه
 فليس له الفسخ وان كان يزوج معن او لا من حقه فاشه **اول**
 الفسخ فان يكن من الفسخ معن او وكل هو محرم ان شافه وان شافه
 استتاب والحق الاستتاب ليعلمه فيها صرا فان لم يفسخ ولا استتاب
 فعليه احره وان لم يفسخ من الفسخ فاشه في العقد الا حاره
 في كذا بطا حانه ما الرجا **اول** في السانته في حقه وعذر
 فاشه او صرا حانه من حقه او من غير حقه **اول** في السانته في حقه

في حقه وعذر
 في السانته في حقه

تكون ما اكثر من راحة ان يكون قد مضى وان لا يتركه الاكثر وهو انما
وان لا يتركه ما كان حلالا لانه وان يكون المكي قد اذن حلالا لانه قد
وم وان لا يتركه من راحة حلالا لانه وكلها في الكتاب في الراجح والحق
عشر **الان** يكون قد شرع على صاحبه ان لا يتركه اياه ولا يتركها
منه **الان** لا يكون قد شرع على المكي في تركه لانه ملك الرقعة طاق المسافر
في الخامسة عشر حكم من يترك عن صاحبه ضعف لاسعد ذلك جمع المانع
والاخرجه ذلك عن ان يكون في حاله يترك المانع لو لم يتركها فاعلم
سلام المكي ان احيا كثر فعالج وانوصر الرمان لست المالك والرجح
مردها لست المالك فان في العزبان وان زاد او اقلها في الدار
م اذا العصب الحان ما كان يتركه من راحة لانه كالاوار
لا كالقصر فهو واذا لم يتركه من المسافر الا ان صنفها كالمسافر
الله وم يقول قد ملك المانع فله ان يبيعها ما شاء كما يشاء واذا لم يملكه
يودى الى راحة المانع ما ان اخرج للامانه من **الان** لاوارها من راحة
حما لانه لا يورى الا في الاحكام الموحى بطال المسافر الاصلاح وحق
والمسافر بطاله ايضا وم يقول في واحد لا يتركها من راحة لانه عليه
ونتركه من راحة اذا سافر وتتركه من راحة لانه انما سافر على حائطه
او ذهبه من راحة ماله معك او ضاربه في مال ما كان يتركه في
السار عشر ما عند راحة الا ان يبيعها ما هو معتقد عليه ان يجوز ان يجر
في المستقبل عند بعض هذه الاحكام لانه المسافر ولا يتركه من راحة
انها لو لم تكن موحى في الحال جاز وقد تقدم ما دل على جوازها في الوجهين
وفي هذه المسئلة لا يوطا الخور في الوجهين لانه عقد موقوف لاسد اقله يترك
كالسبع ومحمد وج انه لو اخرج شهر من جاز والآخر منها موقوف ومستقل

وعدها سوا كما يروى في الحال او فان راحة الخور والموقوف في راحة
في العار عن الحال **الوجه** في السابعة عشر في الشهر ان المانع
من راحة المكي ولا يتركها لانه في الدار من راحة لانه سكرها
سنة لست الاخر ان يقول ان يتركه والآخر ان يقول ان يتركه لانه
م بها مان من **الان** من الوان في السابعة عشر في الشهر ان المانع
الموقوف ووالد والخطاب في **الوجه** في السابعة عشر حكم
الاسبوع لست وعندها ان كانت سنة مالا يتركه العار في راحة
فان اجلها في حال المسافر ما عرسته وقال المالك لست سنة فان كان
الاحاطة ما في فالتقول المسافر الا ان يعلم خلاف قوله وان كان في راحة
فالتقول قول المالك **الان** يعلم خلاف قوله **الوجه** في السابعة عشر في الشهر ان المانع
في الربع فان لم يتركه من راحة ماله وقله وله الخيار ان يتركه
خصه من **الوجه** وان شافه فان كان يتركه من راحة ماله وقله وله الخيار ان يتركه
على البعض لست من راحة ماله لانه جمع **الوجه** في السابعة عشر في الشهر ان المانع
كان في راحة ماله لست من راحة ماله لانه قال م فان كان في راحة ماله وقله
لست موقوف على فان لم يتركه من راحة ماله وقله وله الخيار ان يتركه
اذا كان يورى في راحة ماله لست من راحة ماله لانه قال م فان كان في راحة ماله وقله
والموضع مما فيه في راحة ماله لست من راحة ماله لانه قال م فان كان في راحة ماله وقله
وان لم يتركه من راحة ماله لست من راحة ماله لانه قال م فان كان في راحة ماله وقله
مزرع والحال هذه لست من راحة ماله لانه قال م فان كان في راحة ماله وقله
مزرع والكل قال مزرع الى السابعة عشر في الشهر ان المانع **الوجه** في السابعة عشر في الشهر ان المانع
حي من الربع ماله وقله لانه لو لم يتركه من راحة ماله وقله وله الخيار ان يتركه
وقوله والارض لست من راحة ماله لانه قال م فان كان في راحة ماله وقله
ولا يتركه من راحة ماله لست من راحة ماله لانه قال م فان كان في راحة ماله وقله

للازدي والامناع فالزم وحده اجزة فالزم **الجزء الرابع** وراي
الزوا وحاطتها ان يكون الحيوان مملوكا ومعلونا لغيره من الحيوان
الزوا ووزن الجمل المرق والدرج والجلد والركوب الخيل والاند من تعس
الراكب ووطاء **قوله** مع تعا العنز جدا فاضل لان تضاد الله ونما الاط
والجدا من المعاريه والوقف وقوله عدا الله تعس العلماء الخروفت
والمتاع وغير ذلك **قوله** لا تخلق المانع منها يعني من العنز الموجه وقوله
لحسن اختلافها يعني المستعتر مثل العنز ما حلالا والجزء الرابع المسع
ان كلامه مستقيم لان العان ان اوج ما علامن المال كالمدهم والعض
والحر من اكثر من اوج ما رخص كالحشر والكمال والخش ولو كان الورق
ولحد **قوله** في الاولى والخمسة لعطو المهر ولا تعس كالحشر وهذا في الجمل
اليعني فاما في الثاني فمخرج انفاق الورق **قوله** والمانع احمل عليها ما تب
الاولى من الاحاقن لانهما غلبا **قوله** ولو امكنها والى ما تب على العان
انهما الخلفين في جعل على ما تب **قوله** والماله على حال اخرها عين الاحال
والجمال ولم ينسها ان الجمال يعس لا **قوله** فاعلم ان عدم اذا عسع
جمال يعس عسدا لا تعس اما اذا تعس الاحمال فقط فليها احكام منها
ان له اذ لا يحمل عليه في اول المسامه ومنها لو لم يكن الجمال وحده انما فيها
ان لا يرمي للمر معها ومنها انهما لو لم يكن فيهما ومنها لو لم يكن الجمال
ليس للمساخر حراما فها وتاكتها لو امتنع الجمال من الجمال حكم عليه ان
استع صاحب الاحمال حكم عليه ان لا يحمل فان لم يكن الحكم عليه لم يرمه احد ولو
حلم الاحمال منه ومن الجمال **قوله** اما اذا تعس الجمال انعكس هذه
احكام فلا بد الاحمال ولا يرمه احد الهان يلفه والامير الا ان كان
عاده ولو لم يكن الاحمال لم يرمها الا ان يرمه والحكم حكمه ولما لم يكن
مطلقا لم يرمها ولو امتنع المكبري مراما على من يرمه ومن الجمال يرمها

المعص لرمي الاجرم وان تعس فيها معا فاعسدا كما لو عس الاط انقطاع فالزم
تب احكام تعس الجمال والجلد **قوله** من اطلق احكاما تعس ان كان مملوكا
او تملكه تعس الاحمال والام الخ عليه لانه لم يرمه الا ان كان الجمال
في الرابعة كما في المكبري الاول احيى بالجمال فان طار فليطير **قوله** ان كان
والاولا واحاقنه ما قبله وان اجاز المالك فهو في سبها فاعس ولا تعس **قوله**
الذي لا يملكه آخر من المالك وهو عس ما لك للمانع وتكره كذا **قوله**
فان الست الاحاقن لانهما غلبا **قوله** وهذا ان كان طارها واحدا
او على ما هو عليه من سبها في العان او تروى من عس واما اذ لم
يكن كسده لم يكن سبه ولا **قوله** في سبها في العان **قوله** اذا تعس الاحاقن
الجمال لانه لو لم يكن الاحمال لرمي جمل الجمال **قوله** في العان او العس **قوله**
الاحاقن **قوله** والاحاقن لانهما غلبا **قوله** في العان او العس **قوله**
بدن في الجمار احدهما عند من معاومه لم لا تنفع سحر وكسده والذات
والخاوية في الجمار والذوات ملخصه لانه من ذكر الخاوية حدتها لفته
ومرته وسواها كمال الاجرم مستويه او محليه وعدم لا يعس هذه الاحاقن
مع التحريم وجب لفته على احاد الشراطين ان الجمار لا يكون الا في بلاد اسيا
فان لا يملك الاحاقن والسع وحر خروا وان كانت اكثر اذ كانت على
كما يقول خاوية الشراطين **قوله** الجمار كما يكون الجمار من الامم المسكاري
وهو الصحيح وفي الدرر عن محمد بن سلمان قال الهان كمر حاز ذلك وقد سطر بلاد
قري متاعا منها من المساف فقال لعل المكري قد ساء العري يا عياها وهي
معروفة وما سبها من المساف فليست **قوله** كمر المدهم فهو كلام المصنف **قوله**
كان من كلامها حديث وانما الهان الذي في الدرر يسمى ان المكري اذا سبها
لا يعرف المكري ولا قدر مناساته فهو مرمور ولا يعس الاحاقن وقد ذكر في العس

في العان او العس

بمقتضى الردية - احريه ولو لم يولد له ولد له ووافقها **في** الخلافة العارضة
 مساو من فاما مع م في الدانة **في** المال عشر خمسة ايام اعدم باله
 باله **في** الخاتمة وفي المطر يعني بحر وحشر **في** العكبة للعام
 فله اتماله والنظر لانه ان لم يقرض بقتة للنفق حفظ مال غيره وعنده
 ونقول بوجه هذه العلة ولحق بغير من اضطر الى طعام الغرة **في** على ما
 ساءه الشاخ الى اسراط الصان لا لحفظ واحد بالاجماع وقد مر في
 جمع الاحوال يعني وفيما كان او حسي على بقتة او كان في الله او بعد ما وصل
 المسئلة انما ان يترك في الطريق خوف على بقتة ام لا ان لم يكن خوف بغير ولو
 اودعه لكره في الطريق بعد الله الرد ولحق فيها لحفظ واحد قاله اركان
 فيها الصان مشروط وهو صعب وان كان خوف فان اودعه لم يضر ان
 له ان يودع للهدوء وان شبه واما ان يكون في خوفه بغيره ام لا ان لم يكن
 بغيره لم يضر اتفاق وان كان بغيره فالحلا **في** السادس عشر ضعف
 العكبة بغيره لانه كره استأجر جالوا بالسبب للملاقاة الجرم حتى ولا يضر قلنا
 بل يضر لانه امانة في يده فلا حرجه الاحتياط لانه احراجه وهو وان يجره ملكا
 رادفا لكان فاسده فليس له احراجه من يده فاذا احرجه بغيره كذا ورد
 وقول من يردعه للامع فان كان في ارادته ان يطله لانه فاسده بغيره
 من القربات اساح داهم بغيره في الطريق فقال المذكر في ذلك مع ذلك كان
 واقام منه مئة فليس في الطريق بغيره ان صاحبه معاودة حتى لو كان
 فان عطف بعد المسافة وهو ما في على خوف بغيره فاما لو لم يترك المذكر انما
 احراجه واقام منه عليها واقام المذكر بغيره انما احراجه بغيره كذا ورد
 لو احراجه فاسده معاودة وحقها في الله فلا ضمان عليه حتى يتقضى الله
 بغيره بغيره المدة **في** السادس عشر **في** لا يضر الجاهل
 المذكر في واحد قول في الله بغيره بغيره المذكر في الجاهل بغيره ان

العتق بغيره ان المالك فاذا كان في الخاص لا يضر فكذا المذكر وفاسده ايضا
 على المستأجر فانه لا يضر ان العتق بغيره ما دون المالك فاذا كان في الخاص لا يضر
 لغيره بغيره فكذا المذكر لانه يرد لو سئل عنها فلا بد له الخاص **في** حشر
 ان في معاملة علمه بغيره بغيره فاما بغيره كذا وصفا بغيره كذا في المذكر
 يقول الصانع قال في الجاهل في الخاص واحد في المذكر بغيره بغيره بغيره
 على المذكر المذكر وقال لا يضر الجاهل في الخاص واحد **في** ان خاصه الخاص بغيره
 المدة وخاصة المذكر في المذكر في المذكر في المذكر في المذكر في المذكر
 ذكر المدة وقال ابو بصير في المدة وقال في المدة في المدة في المدة في المدة
 ثوبها وثوبها تسليم ما في المدة في المدة في المدة في المدة في المدة في المدة
 والمذكر بغيره لا يضر في المدة في المدة في المدة في المدة في المدة في المدة
 قال المذكر في المدة في المدة في المدة في المدة في المدة في المدة في المدة
 وع **في** قول في المدة في المدة في المدة في المدة في المدة في المدة في المدة
 الصلح في المدة في المدة في المدة في المدة في المدة في المدة في المدة في المدة
 لو لم يترك المدة في المدة في المدة في المدة في المدة في المدة في المدة في المدة
 بل لا يضر **في** اذا **في** المدة في المدة في المدة في المدة في المدة في المدة في المدة
 او بغيره واحد في المدة في المدة في المدة في المدة في المدة في المدة في المدة
 بغيره المدة في المدة في المدة في المدة في المدة في المدة في المدة في المدة
 كان في المدة في المدة في المدة في المدة في المدة في المدة في المدة في المدة
 وذكر المدة في المدة في المدة في المدة في المدة في المدة في المدة في المدة
 المدة في المدة في المدة في المدة في المدة في المدة في المدة في المدة في المدة
 لم يضر وان يتركها بغيره في المدة في المدة في المدة في المدة في المدة في المدة
 وان يتركها بغيره في المدة في المدة في المدة في المدة في المدة في المدة في المدة
 يكون بغيره بغيره المدة في المدة في المدة في المدة في المدة في المدة في المدة

في المدة في المدة في المدة في المدة في المدة في المدة في المدة في المدة
 في المدة في المدة في المدة في المدة في المدة في المدة في المدة في المدة
 في المدة في المدة في المدة في المدة في المدة في المدة في المدة في المدة
 في المدة في المدة في المدة في المدة في المدة في المدة في المدة في المدة

والمواعيد من التواعد المتأخرة السابعة **فصل** في تعيينها أو شرط أول
 ظاهر هذا العلم من حيث البرء وحلله **الشرط** الأول في
 سقوط البرء **في الحام** أنه عدل ليس للأمر بعض طاعة بقية وعد
 إلا إذا أجاز دار الأمر وعده منه فليعلم أنه طاع وهو طاعة كاس عشر
 داره عشرين سنة أو غير سبب أو أقل فليعلم العباد الطاع وإن كان زهواً لم يجر
 ومما سوا ذلك **الشرط** هو أن لا يشع من هو امر عشر بعد آخر
 وأما على العشر عشرة ولا والله عليه فقد سمع في العبد من ما به وما لا به فقد
 العبد قبل أن يخلو ما به أن لا يجر أحانه كالوابع ماله وما لا عنه **الشرط**
 لما لا من في طاعة منه لا أحانه عنه فليس لأمر العبد بعد هذا
 ما به خلافاً **الشرط الثالث** لما لا في طاعة منه لا الواجب إليه
 طاعة في الكمال وهو أن لا يخلو من الأحكام مملوك فلا يمكن إلا أن
 من لا يجر لوامك منه لها المنع لهما مملوك فليس أصح منه إلا ما به والخير
 ونظير **الشرط** أنه لو عرفت ونظير الأمر العبد يوعظ **والشرط** لا يجر
 العبد فله الخيار في الوافق كان لا يستدعي نخل الإجماع فكلها له وإن
 لم يجر ما يقض للبدن واحداً ما يستقبل العبد أن لا يجر وكذا لو كان هو الفاعل
 أحرم منه ما كان منه لكن هو الذي يفسدنا وقال **الكافي** أن أحرم ما كان
 منه فكل الإجماع للعبد فصلاً **الشرط** لا والله **الشرط** لا يجر
 كان فصلاً فكلها له أن لا العبد يجر وإن لم يكن أحد منها فكلها للعبد
 والبدن هو الفاعل فإن **الشرط** أو أحله للعبد إذا عتق أن المنع لا طاعة
 لأنه مطلق منه وهذا لأنه إذا عتق من وجه فقولوا كما ضمن **الشرط** أنه
 مروج أو موجه له المنع لأنه لا يجر فله طاعة المستوفى بسري إلى المنع
 وأفضح كما سري إلى سائر الرقة ولا طاعة لغيره والمنع والشرط
 العتق أنهما الفهر وفي **الكتاب** أنه يجر من مملوك من مملوك في
 السادسة **الشرط** لا يجر من الأعمال العقلية والبدنية **الشرط**
 في الشرط **الشرط** هو أن لا يجر من الأعمال العقلية والبدنية **الشرط**

ماطلا الا ان يخرج بعقد واحد مع نفسه وفي الودع والمقار والخاصة
فصروا ما ورد في النان بعض الابر في مسائل المافع صوابه
بعض المافع في مقابلة الجمع ولا يستقيم الكلاذ وله وهو احسن
مقروا ولا يصح الغالب فذكر بعض اصحابنا انه سلمه ان كان على
شرط ما ان الغالب لان شرطه انك وقوله وجوز العار ان شرطه هو
الناس للمطابق بان يقولوا انك واحد على انك واحد فمصر مكررا فلا يصح
الغالب ونزل الخلاف على هذه النظم لا يفتقر الى الحفظ الموقوف
لان خلافه يستقيم لو لم يكن الموت فاما اذا قلنا ان شرطه انك فاما
وقد بين ان الخاص والمرفوع للموت وم نقل ذلك في كتابنا السابق
في النامه فانه كونهما منزلة الخاص انما هو صرح سواء وانما استدل
بما عليه لانها اعم من غيرها وهي مضيقه فاعلم انما هي من الدعاء استحسن
على حقا المذكر كج ذكره ابو عمر ومن الله في الاحوال المذكور في الجمع
معلومه والعلم معلوما وبالان يكون الجمل قد وقا عليه فلا يصح استبعاد
الاها لفظ المحي والمخاص للمفسر المسود والاعمال والجمع والشر اعم من ارجح
ان يكون العنصر الذي يصنع فيها من ذلك من الرادات في منتهى الحاشية وظاهر
المذهب كذا استحسن على شرط ابو عمر سعه من يدعي بالمفسر شرطه
عن ابو عمر بالمفسر من الاضاف الى كل واحد منهما واعتبر من كلامه وروايت
ها قولج وقطع بما مضى في سله الجهر والله يدو ايجابه وما نزل في
القول الى قول ابو عمر في جواب الاول انه ج بما كقول صاحب على ظاهر
كلام يحيى وما قولج على ظاهر لواط ولما ان قول يحيى افر الى قول ابو
فلمن الله فان المفسر لم يرد الله والها الى المفسر بل بوجه كالحج
من بعض الجمل والملافة بطريق الجمل والمفسر ووصول الجمل الى المفسر
بعض او حوا ووصل فقد حصل المقصود واما المفسر في الجمل ولا يجران
الجمل اما ذكر الله في المفسر كالفهم من بعض به معلوما في الاعلى

لهذا المادون في دوز عنة وحله في الادب العام الا انه المدح
 المدح قول العبد والاحم نفع اذا سلمها اليه والادب عام وحصيل
 هذه المسئلة ان العبد اما صعب او سهل ان كان صعبا فاما ما دون غير
 ما دون ان كان يدا وما قبله احكام اربعة قد عرفت وان لم يكن ما هو اما
 ان يتعلم على وجه الاحصاء الخاص كشيء من رتبة ومعرفة حتى يعود الى
 سعة دارك وعلى وجه المتكلم من علمه بمراد ولا امره بما يوجب اسقائه
 فاما ان يصور فيهما عمارا اركا فيكونها في الخاص واركانها
 لم يصور العبد ولا الاحم على قولهم لان العبد لم يسمع في العبد والاحم
 هو الله وانما تلك ما في رتبة وان كان صغيرا ضمن الرتبة والمعرفة
 حتى يعود الى صاحبه وهذه اصول **الخاص** اذا اريد منه العمل
 لم يستاجر في النظر لعنه تحت المتعة فيعلم فالاحم له ولا يصح
 من اجرة الا في فان تعلم من علمه في جواشي الا ان اجرة له والمستاجر
 ولا ما رده والقطعة منه في عينة هذه للده واما ان يقطع من اجرة
 وقال الواحد والنفقة والواجب وحال الدين بوزن على عيون
 اجرة المستاجر اما رده فله والمزق نظام اجرة شقة اسقائه بالدرع
الخاص الذي يصور للادب اصحابه المستاجر ولا يتعد والادب هو
 والمهارة اذا ضمن العاقل وفيه نظرون وان لم يضمنوا المتكلم والمهارة
 المعاطي في الساع قبل التسليم والمهارة في العاقبة وسعة الاصول
 وان يضمنوا الخاص من مستاجر الا ان يتعلم على ما في كسرة المقاصد
 والمودع والوكيل والوصي والمطلقا وبلا ان الامر بامر والامتناع
 والطبيب المصدق والمقاصد وان رده اذا رده ولا يرد والطبيب المعاطي
 والبايع قبل التسليم والمهارة في العبد على الجمل والمهارة في العاقل
 من الجمل وانما انما انما من الجمل من قوله وانما انما

صفة ذلك الرتبة فيسقط صفة اوزن العود والسرور في اعداد وسائر
 انقطع الجمل المشدود في الساع وفي الرتبة في الاستاجر صفة الساع
 وقد فيها ولا تميز على الملاح فيما صاع او شرق لان المد المستاجر وكذا
 لو ان ترا داه في جمل مقاعد وزكها او وكله او عده فلا مان على المتكلم
 ولو شئ معها فان كان المتكلم والمهارة في شأن جملتها فيقول صفة
 المتكلم لانه ملكه حفظها من العتاة لا ان يترشع على علمها وعمار كان
 لها او شاقان او فاد ان الساع في ما له ولا صفة المتكلم ولو وضع
 ما عده في عنة وقد في اخرى وهما مقرومان او غير مقرومان في الساع
 تعرفها وحتمها واحد فلا مان على الملاح لغيره لما هو الخاص ولا
في عتار المد المستاجر في قوله في قوله في الساع في الساع في الساع في الساع
 مرجحة للمعروف في الاطمان ايضا اذا كانت رتبة المد في عنة عقد
 الاطمان وهو الاجم كما ذكرها في الوالين المستاجر فاما لو اكرهه او
 دار ام احاج سخاها لم يكن له العتاة ان عرصة ما وقع وهو الاجم وحمله
 ما عده في عنة انقطاع المصنف والعتاة في العدة وكذا
 الاضرار عديم حلا في هذه الا في حله واحد ذكرها وما هو في اجرة
 الاولى في قوله اذا اضر من جملته في الساع خرجت او لم يخرجت
 يكون رده لعدو فيقول ما عده في الساع في قوله ان الاضرار في
 العتاة وقد صرحوا في الساع بعد هذه خلافه في الساع في الساع
 في الساع في الساع في الساع في الساع في الساع في الساع في الساع
 بعضه فله العتاة في الساع في الساع في الساع في الساع في الساع في الساع
العتاة فقال لما في الساع في الساع في الساع في الساع في الساع في الساع
 العتاة في الساع في الساع في الساع في الساع في الساع في الساع في الساع
 في الساع في الساع في الساع في الساع في الساع في الساع في الساع في الساع

[illegible]

في رزقها عند قوله في ملكه خبز ورمال والوقت له ينقض من انشاها
 له ان يزوج ولين الوقت ملكه وفاسد على الله في نظر ان النكاح لا يفسد
 بالعدو وعلى الرهن في سطر الله تعالى قوله لا تقوم الواو بمصاحبه
 فيه رحمة تسمى من جهة الموجب بل من جهة الواقعة مثله ان يقع على اولادنا
 ناولا فانه يصير الى كل واحد من الاولاد واولادهم ما سألوا بالوقت من
 الوقت في المآثر من قبله فاذا احرز مات تطلبت الاحكام لانه ليس له من
 المانع الاصل حيوته وكيفية سطر الله زمانا مانع والعينه لو اصبحت
 بعضي دونها من علامه بعد موته والى تمام مقامه من جهة ان يقع على الله
 فان الامر اذا مات قام وازنه مقامه من جهة صحتها في الاحكام لا سطر
 الاحكام ولا الدور ولا العينه لو اصبحت اهل السطر وبعضه من جهة بعد
 موته لا المآثر بقضائها فاقد قد سأل الله تعالى على الدرس لا ان الوقت ليس
 ملكا صعبا لانه مأموم فمن ايسر شيئا ارجو ان تطل احكام الله بالموثوق لانه
 ليس ملكا ومعلوم طلاقه في المال لا يصدر كذا امر احكام الله
 من صبي المأثر ولم يبرع عنه مقامه والحوالعه لا تسأل الى بعض الاحكام
 الا ان لا يفتي من الله ما روي في الرابع في الحاشية ولم يقل الرابع فان
 حصصه عند العقد من رزق لم يعلم في الاحكام لا في رزق فان لم يحصر ذلك لو
 اظهر الامر حصص من رزق لم يظهر في المأموم في ذلك لا ما يمكن
 من استقامتها في المذهب والحدود والاولى في رزق حجه الاول في عقد
 عامسعة فلا خلاف في ما بينه في النكاح الفاسد ولا في الحصر في رزق
 والاحرم في معاملة المنفعة وقولم الثاني من ان ما روي في رزق العتق منه لا
 في مقامه اجمعه فتدبر ان الله اجمعه كان ما روي في ما روي في رزق العتق منه لا
 وصح في مسائل الجلال في المذكر والاول في احكام العتق
 نسخ فيها لمحدار روي في نسخي اخذها الا ان عرضه استقرارا لا ما روي في

وہاں سے جو مال
میں سے لے کر
میں سے لے کر
میں سے لے کر

بطلان شحماق الاجرم وبطلانها من السائر في عللها بالاول والآخر وبطلان
 بقوله في من الاجرم ام لا وان عللها بالماضي لزم انه يسئل بقوله انه ثوب المتناهي
 اذا قد استوفى الاجرم مع الله في رآه الله **في السابعة** كان
 القول قول الحاكم هو العاقل المذكور في الفاتحة وما في الخامسة هو القائل
 فصل الخامسة المرسى من الاول وهذه للمالك هي خلاصة وفصل في الاول
 عان مدعي الاجرم فلا حجة له حتى يودي ما عليه له وهو العاقل الذي استخرج
 عليها فادان في هذه لم يسئل قوله لانه بقوله مدعي استحقاق الاجرة
 وفي السابعة قبل قوله ان لست اجرم مدعيها وقد نظروا ما هو من قوله
 الرمز وبها بعد من الذي خرج عن كونه زمانا فصل قوله في عده
 بعد من الاجرم اذا رجع الا ان تأكد او **في السابعة** في السابعة
 ادعي حياهه وفي خطا العاقلين فلو ادعي ان حيلته ابدله كان القول
 قوله كماله المضار **في السابعة** في الخطا القول قول صاحب الشيء
 لانها والفرج والطحاوي معاني ليس للمالك ولا يسئل قوله بالرد
في السابعة كانت السنة الضاع بها لم وهما احلها في السنة كسلة
 القابل في السنة العا للمالك هو المالك في المضار علم الاجرة فعليه السنة
 وهذا الاجرم هو المالك في المالك نصير في الاجرم فعليه السنة وما ذكره
 في العلة حيث قال وعلم بعقوبته فهو ما وعقله بطرانه يلزم منه في العا
في السابعة هو ما هو الفاعل في الخطا فلا يثبت له الاجرم والمالك
في السابعة في الخلل عشرة ولم يكن هناك ان لم يكن ان جعلت في كل واحد
 واثبات الضرر **في السابعة** لو احل المعالج الخراج الى اجرم فعليه ما للمعالج فطلب
 المعاد في السابعة ولا اجرم وقال ابو المكارم في السابعة في القول قوله **في السابعة**
 في السابعة انما السنة فيها انما في السابعة المالك هو صفة فلا
 في علة انه دفع منه ام كنهه وقال في السابعة في السابعة في السابعة

طلب الخدنة ونكر هذا دكرهم على الأصل المأثور في الحارث أن لا
 أرزوا أن يخاصموا فيها الحارث القهوه و...
 دجها منه مع الباتر من أكلها فصادقته...
 والعلوم مثل هذا الصنف من اللغز...
 من ثرايد الخدنة...
 عليه قال الوصف من راز...
 له فان جاد والمال...
 من طرواد...
 هو مدح واز...
 على طر...
 وهو القاف...
 احكامهم...
 مله...
 الدال...
 مضى...
 من العاش...
 لو...
 قوله...
 وح...
 بعد...
 ومن...
 يكون...
 له...

المجلد الثاني من الامور المسماة زحاما

١٠٠
 في قوله تعالى **وَالَّذِينَ هُمْ عَنْ آلِهِمْ وَنُسُلِهِمْ غَافِلُونَ** أي الذين هم غافلون عن آلهم ونسولهم
 في قوله تعالى **وَالَّذِينَ هُمْ عَنْ آلِهِمْ وَنُسُلِهِمْ غَافِلُونَ** أي الذين هم غافلون عن آلهم ونسولهم
 في قوله تعالى **وَالَّذِينَ هُمْ عَنْ آلِهِمْ وَنُسُلِهِمْ غَافِلُونَ** أي الذين هم غافلون عن آلهم ونسولهم

[illegible]

مع العلم فقط والاولا كما نعلمها ثم او حصل على فيه والمال كما عرف
 غير منطقي **وهو** في الماله والى الثاني في هذه الخلاف في طاهر الحكم وامانها
 عنه ومن الله تعالى اذا ابلغ من عقله في سحر صرير ما يدركه لا يضر له
 سلطة على اتلافه **الموضع الثاني** في الميزان الحوزة من الذهب
 والفضة وفي سحر الامانة حوزة ما يحيا وكل حي اذا كانا معا ملو بها والخلف
 فيها افسد وطرا من المال ان يكون نقدا مقبوضا معلوما حمله وتعبلا
 او حمله حرا او على مقضيه قبل التصرف وعقد ان في سحر الحوزة العوض القمعي والمال
 وعقد من حكامه المسمود في حوزة ما لم يمسك الامانة موقوم وعقد في حوزة على صلا
 الخلع ام وحيا في العوض ان حوزة ما لو دى الى ان يستند لحدتها بالحق او باخذ
 العامل ثمن من المال **مثلا** ان الله عثره احد سوى عتق داهم
 فاعثر فيها صارت سوى عتق من زعمها بعد الفاج وفيه الاصل عتق
 داهم اسد المال لك بالروح او حيا او الفاج وفيه انها تحت داهم حار العامل
 فداينك المال لك في بعض راس مال وهذه العلة موحدة في داهم العتق
 ولو داهم الا ان يخلع في ماله **وهو** وعلمه الخلق ان داهم العتق وفي حله العتق
 انه اسع منه ثم تضارت بسد منه وعقد الماصر وشرايع ان سدم العتق
 على حصول القدر **الموضع الثالث** قوله في العتق معلوما وقيل فان
 قال اذا كان الروح اكثر حاد لاه لا يودى الى ان يسد بالروح **وهو** والوصفة على
 راس المال ليعني ان لم يرمع مع روح فهي على الروح **وهو** ولم يرمع قد يكون لكل واحد
 لم يرمع فيه نظر وقد والوا اذا وصوا بالبدن لعلوا وولوا ان من ولوا وولوا كان
 نصف فلم لا يكون هذا مسئلة فكل اذا لم يرمع الروح وقد جرى الرواية نصف
 مع داهم نصف وذكر في الميزان ان قال على ان شرها في حاد وكان نصف
 وان قال على ان لا يحصل ولا يعلمه قال صرير ان قال لما كان على ان
 النصف في حاد والروح الساد وان قال على ان لا النصف في حاد والروح
 كان لا اصل للروح لما كان فاد قال لك النصف في بعض الثاني لما كان وهاتان

سائر **قال** لا بد على ان الصدقة وسبقها ما حصل له قبل ان ياتي
بلايه اربع وسبعون سنة وسبق له ما احدثها بعد نصف حيا من
حد لبقته فيه وحسن مطيع شركة المالك **قال** ما ركب على اكل الرخ
فما ركب على ولا شيء له لانه قد مضى الرخ وانقضت العقدة **قال**
ع ان كل الرخ لك كان له وانقضت العقدة فمضى **قال** ان يرضى
شخصي لوجه المثل والاسفل شرط خال من الصدقة كالحق بغيره وزما
هذا في مثل الخلاق الذي حياه في الاحار ارجح **قال** فان لم يرض
بكذا فلا شيء لك واعلم ان الاقطاعات في نفعها الاحكام وان كان
المعسر والحر الا ترى انه لو كان يرضى على ردهم وعليك العزم عليه
اقول العزم واخطبك المعسر الذي على ذلك الذي على ردهم ولا شيء ان
تقول العزم منك بغيره الذي على ذلك على ولو قال العزم هذا التبرع
مدرهم بوجه يوم السبت لم يرض ولو قال ارضيتكم بغيره بوجه يوم
السبع
قال واما ما يجوز المضاربة وما لا يجوز اعلم انه اما ان يطالب له للمضاربة
او لنفوس او غيرها فان اطلق قوله ان يفعل ما عرفت والحازن مال الذي معه
والبلد مسير لا يخطأ والدفع الى غيره والعرض والصدق وان لم يرض
له الخلف والدفع الى غيره دون العرض والصدق وان خرج من الخلف
بعد ذلك الى اهل كسبه والى المكان خلاص من البلد والى غيره في بلدته او الى
التحضر لاسم من يدار الى السلعة لا يخرج في الميوان **قال** في الاول الا ان
والصدق بعه في العرض لم يرضى عليه ما عرفت حازن وقد عرفت مع القهوال
للخلف وقد تقدم في باب المالدون ان له ان يرضى ويبيع حياه في الوافي عن
عالم العاشر عاظمهم وفي الثاني يجوز هذا الاطلاق تحت احوال القهوال
واما الصدقة فمبني على ان المالك الذي على الوفاء له ان يرضى وان
كانت على العرض حازن على ما عرفت في الوافي وهو فان اهل الاصول انما

قوله ان يرضى ان العاقل حازنه وذلك فان قبل ان يرضى لم يرضى له المالدون
فما هو ممنوع قبل الاذن فلم يرضى الاذن الجواز وقد اعترف بمنع ذلك فلم
يضمن المضاربة من الشتر والاولى في العلة العامة والعرف فان عرفت
الشرع والى ان اطلقت التبرع موحى للعقد **قال** في الثانية صدقة بعه
بالتة المعان في مثل ذلك السلعة والبلد يكون المبيع نفسه وكذا الاول
عزم مع بعه على هذه الصفة وهو واحد في كل واحد والى ان يرضى والمضاربة
والعرفان هذه التبرع من الحازن في رضى والى ان يرضى والى ان يرضى
عقد واحد **قال** في آخره الماله وهذا الحق على اقله لانه لا يرضى في طلاق
المضاربة لكن يعال لمن له مال ولا يملك الاقله فان كانا رضى بها عقد
بشيء الروح **قال** في الواقع فباع ماله وما به حازن فباع ماله وعرضه
لن يرضى المبيع في مقابلته لبعده وفي المضاربة يجوز ان يرضى بالسلعة
قال في الخامسة ان لا يرضى الا ان يرضى لانه ليس فيه التبرع ارضى للمال
بعد ولو قال لا يرضى الا ان يرضى لانه رضى عنه لا يرضى عنه ولو قال لا
سلعة لم يرضى وفي التبرع بعه لانه ارضى فاشد **الموضع الرابع**
قوله وللعاقل اوجه مثله كيف يستحبها وهو صدق وهو الماله والمثل
من الموضع الاول انه لا يرضى الا ان يرضى لانه يكون عادة المصروفها او
اخرى ما وان يكون عادته المصروفها لاجل والى ان يرضى **قال** العاقل ما في الو
دعه ولكن ذكره سليمان بن ابي الوافي عن عبد الله بن ابي ربيعة عن ابي
سفيان قال ان فاطمة لما كانت حازنة لما فاذ احازن الاخاه لرضة الاخ
وقاد هذه الحان مخرجته في طرفها وقاد احازن بها التسع من رضى
الاخاه وهذا هو الذي يرضى الوادعه والى ان يرضى **قال** احركض المضاربة
انما يشترط في رجل عبد الاطلاوة تسعة اشهر عن المولى فاما ان كان
ارضى وما كان وهذا يكون طريق المصطفى **قال** في الثانية في ما قبل

المضاربة

عنه انه لم يملك كبر صغر فقط **و** والخلط استهلاك قال واخر الكلام المثل
ان الخلط استهلاك صعب عند فصل الاول واول المثل ان الخلط لو كان
ام او فصل الاول دوار المثل الثاني دوار المثل الثالث اول الامانة
والثاني الضمان والادخال اول دوار المثل وهو ان استهلاك يعبر عنه
الصار عن الملك فعوله الخلط استهلاك يعني لو كان المثل لو كان
مضمونا وقوله القول بان الخلط استهلاك صعب يعني لو كان المثل لو كان
استهلاك يعني لو كان الصار عن المثل يعني لو كان المثل لو كان
منه ومنها في خروج المثل عن الملك لم آخره الاحتجاج فقال وبالا
حطاط في سنة لا يخرج عن ملكه بالانفاق لعلمنا انها لو احتطت بالخرج
لم يخرج بالانفاق قاله فلهذا ايضا المخرج وهو الخلط لان المخرج غاية
روح الملك قال الاثر ان الاثر المخرج عن ملكه هو ان تلف المثل
بالخرج وشبهه حيث لا يخرج المثل بغيره وهو مع قوله على وجه هذا
الاول في الماويل كونه من الغايه ولا يخرج على وهو لا يصح المخرج
من العقد وهو الاثر من ان المثل عند قوله على وجه هو ان
مطلوعه عن ملكه لا يملك **و** استهلاك اوله يعني لو كان الملك
و الاله لا يبيع الركة فيها المعنى ركة العدد ان يكون ما هو اذا اوتوا
مثلا كما مضافا لكان ان المثل قوله ان لا تغير هذا الاثر خلاف
الدرهم والمطهر والمورد وبيع ذلك فيها واما ما خرج به في السرة في
كل شيء يكون استهلاكا في الامانة يعني لو كان المثل لو كان
مضمونا وقوله وليس استهلاك في العقد يعني لو كان المثل لو كان
مضمونا وقوله واما قوله في الامانة انه لو كان المثل لا هنا بعد وقوله
فاما العاقبة السابق لو خلط الامر والملك لو كان الامانة والمثل
والمثل مع ما ذكرنا **و** رول الملك لهما للخصم انه لم يكن

رد عنه الماخذ ولا مثله فصار كذا في القيم وفي معرفة الخصم وان لم
رد العون بعد اكراد قتلها ورد كطل يعقوب معام العن الاثر ان من
استهلاك شامخ وار الملك عليه مثله وورد وار القيم عليه فمما كان
المثل بعد **و** وذكر ان الخلط استهلاك يعني لو كان المثل لو كان
عليه رد العن لاما ملكه ومثل العن ايضا لانه من دوار القيم **و** مع انه
او على ملك المالك يعني وليس لهما حرجه عن الملك والاختلاف عنه
لخرج عن الملك فكذلك مجموعها **و** لم يرد رد العن على النابذ **و**
فصار العقد كسنة الجحك ونقص هذه السنة ان الخلط اما ان يكون
خلط حاطا ام لا ان لم يكن خلط حاطا ولا خلط اما ان خلط ملكه او لا
يوقف او وقف ملكه ان كان ملكا متديما خرج عن ملكه انما به لا يصح
على قدر الاكيم فاذ خلطوا في الاضاف فعلى مدعي الراد المنة فان
لم ينفها منه للاحق منهم او انظر وعما هذا القول ان يفسد واحد
كترك شطاهم ونصب الاخر طرا بالمره ولا يصح المعدان ان يصير
في الحزن وكحوا كذا يكون الحكم والافق فلهذا السهم من دوار الاسال
وزوات القيم واما **ا** اذا احتط ملكه ووقف كان المثل لو كان
وكذلك اذا احتط شي لشي لا يملك له لسرها فان لم يكن مراضاة
هذه اذ كرهه ووقفه فلهذا لا يقول بالمر اضاة بل صرا بالمره ووقف
بعض من علم السواوي وان جعل ذلك اذ لم ينف منه واما **ا** اذا
احتط ووقف ووقف فالوقف ما وعلى حاله لا يملك واحد وهو الذي
واما القبله والخلط اما ان يكون لا من او قد تشر او لحدتها الوفي
والاخرى فربه والاو **ا** احتط ملكه ووقف ووقف واما اذا
كانا من فاما ان يكون المثل واحد او مضافا فان كان واحدا
هو له وان كان مضافا فاما ان يكون المضاف والاول ان يسم

في العنان تدها عتاد وكما لا ينع في العنان انصا كانه فائدة فان
 على اهل ولدها منها احدهم ترك لصاحبه وفي شركه العنان اذا
 فدت استحق كل على صاحبه احده المملوك الذي كان يملكه حتى اوتىها على
 قدر ما لهما اذا فدت لشركه الموقوف على غير مال لشركه الرجوع
 والاعمال فاذا اشترى في الرجوع بفضلا في الرجوع فدت الشرا وتبع الرجوع
 واسر المال فان فدت لا الشرا بفضلا فدل على واحد ما اشترى اذ لم
 يخرجه الاخر وفي شركه الايدان اذا فدت للماله في الموكل فلهما على عمل
العنان هو من العنان ما خرج من عتار السوا وهو ما
 لعرض من عتار او من قوله عن امران عرض فالحق انهما معقون
 عرض من المال كله او بعضه وبالكسر ما خرج من عتار العرض فادرك
 حله من مال واحد ولا يجوز ان يفتق في الوضع وراى المال مختلف
 والاخر من ماله وان كان فاقا في الوقف فلهما على ما كان
 الخبز ليس على صاحبه في الرجوع فان فاقا في الوقف فلهما على ما كان
 احدهما قد حصل لصاحبه وهو الرجوع فالد سرج الامانة عند راج سطل
 الشرا لا العقد وقال سطل العقد وواجب فامع الرجوع وعنه
 اذا كان لا يخر الا حصه للمسلم ولا ينع ان يجوز ان يخر من المال اذ انا
 بعدت بعد الفاتح معرفه لغير واحد منهما **ولو** لم يشرك في ثمنه
 وقال بعد ذلك لا يخر لغير واحد من عرض من العرض في حال ستم
 على ذلك في اخر كلامه بهذا الكلام بعضي اهما قد صار اسير في الرجوع
 وحاو وضعه وبلغ من السبع من السبع ان يسع لهما شركه لغير
 وعلى السلام الاول لشركه الرجوع الا في الشرا فلهما على سريان
 في العرض لشركه امالك فالخير واحد منهما على ما سعى فيه في العرض
 والذي لا يخر لغير الرجوع لغير واحد من السبع في مقابلته
 ولا يخر لغير واحد من السبع على ما لا يخر لغير واحد من السبع

ووجه فدل احدهما وله لغير الآخر وذلك لا يخر في المملوك ان
 احدهما اذا كان مملوكا فليس للاخر ان يخره فاقا للقطر السراج ان
 يخره ولا يخره الا كذا **شركه الرجوع**
 وله الرجوع لغير واحد منها من الرجوع اذ هو لجان في العنان والرجوع
 ان هذه الشركه ما فيه على الاصل وهو ان الخارج بالان وسركه العنان
 اشبه الثانيه من حيث ان يخر واحد منها معقون على مال وقد صحت
 الرجوع في المملوك ان العنان سعى الرجوع من عتار **ولو** الايدان شيئا ما
 سعى فان فدت لغير واحد من العنان في نوع واحد فاما الواجب العتار
 عند رجوع المملوك وكذا في شركه الايدان فالد الرجوع حكمه حكم
 شركه العنان الا ان يخر المملوك وصحة كانه وصحة
 شركه الايدان قال في الرجوع صحتها واحدة وموضع سعيها واحد
 وصحة هذه الشركه ان يقول الحاجد على احدى من الحاطه بعد اسير في الرجوع
 على بصره فاذا حاط بغيره فليس سعى الاخر في الرجوع **ولو** على بصره
 صار الرجوع لغير واحد من عتار ان يشترطه بعضه هو سعى له
 لغير واحد من عتار فاحده العتار فلهما كسرى المعاد في الرجوع
 الموكل بالحقاطه فلهما على العتار وادى الصبي عن عتار **ولو** اذ كان
 العنان رجل سعى اذ الرجوع احدهما سعى فاحده **ولو** اذ كان
 ما يخر في الرجوع الاصول لا يخر وقار من الشرا في الرجوع لغير واحد
 للرجوع لم يكن للملوك من سائر اجهل **ولو** في الرجوع لغير واحد
 ان من استقر له على ان يخره **ولو** لهما الرجوع احدهما الملك
 قبل ما يخره المملوك ولسه قد رما كانه يخره في الرجوع لغير واحد
 سعى لغير واحد من السبع في الرجوع لغير واحد من السبع
 لغير واحد من السبع الا ان يخره المملوك لغير واحد من السبع

في الرجوع
 لغير واحد
 من السبع
 في الرجوع
 لغير واحد
 من السبع

قال في المبرعات اذا اشتركا في ما حصل على ايهما فان كان كل واحد
 منها جردا به فقد فالاحد له وحده فان كان كل واحد سلبا به
 الى صاحبه فاجزها الترتيب ولم اكل دابة لهما جميعا وعلى كل واحد منهما
 لصاحبه احره مثله والحاويزه نصف كل واحد من الدارين ولو
 سلبا احدهما مع ماعوم ولم يعنا الجملان الاحد منهما بصفان وقسمه
 من قال لغيره ما اشتركت اليوم مرسى فهو مرسى ومثل ذلك عدد او
 معاوم او لا ولا يقع مرادها في الشك **الانقضاض**
الشك في العاود السفل قال في المبر السفل بالخير والامر والعاويز
 بالوجهين **ف** قال لا يحضر لوقا صاحب السفل العاوي ومركب عليه
 والتول قول وقال لا يملك المبر العاوي حاد لطلح مع مواء عند لانه
 سفل وعديا وح الحوز لانه حتى والناصر ويدر من الله وح وشر لا يوزن
 الا سفل قال الناصر وشر الحوز لطلح لانه العاوي على السفل لم يمسح
 من الاشاع بالمعز ودر في العوضه ذلك من شر انه لم يمسح فيه شأني
 يعطيه ما عزم وحده ولما ان لزم العاوي حقا في السفل لانه لا يمكن
 من هذه ولا يمسح فيه ناصر العاوي على الا سفل اصلاح سفل لم يمسح
 الا العاوي حقه كالحد من الشرايين وكالموجز له او او دانه لم يمسح الاصلاح
 والعطف ليلكن الشكر من الاشاع عطفه ولو جرد من هذه العلان
 كل من له حتى في ملكه فانه على صاحب الملاك اصلاحه عاوي حقه
 صاحب الحق حقه اذا اقتصر عن عاوي حقه بكونه سفل في ارض العاوي حقه
 على صاحب الملاك الاصلاح وكذا لو جردت الارض الى مائها وعلى العاوي حقه او
 ارتفع لعاوي حقه بها لم يطل اشاع الا سفل او بعضه اجبر العاوي
 على اصلاحها ودها فاشات لم يمسح الاصلاح ولو كان جرد موجزا
 لا يمسح عاوي حقه من صف الما الى موقرها فان كان العاوي حقه
 المذبح وطلحه لانه عاوي حقه الما واستل ان العاوي حقه وان كان

س

كان المبر من الاصل امر ياد من كان في الا اطلو المبر عز ان يعقم
 عليه للمبر من الما حقه **و** اذا كان الما مستم من جرد من موضع فار
 لعل له اطل بطلها الما فطل من صلحه لعل الما شرا الى موضع
 اربع لعل الما فصل لسل له حد بل صلح حقه كانا في الريا دار
 يقع ازل ذلك **ا** اطلق لصاح العاوي عني وياو على وجهين
 احدهما موده الا انها موده بوضع ما عزم من الاحد بالمرور والسفل
 اربعة بالان من عده لانه لم يكن الا في هذا على وجهين احدهما ان
 جعلها قضا لا اسفل لعله مقدم الاشاع حتى لو دهم فيها او اسفل
 والماني ان تهرم لعله في اهاها يكون له بعد مرسى ولا سفل احدهما لا
 لونه عني على التراجي ذلك بعد القه حتى تخرج الله تعالى **و** لسل له ان
 مع بعض سفل فان باع وعلم المبر وكلف ذلك الشا وان جعل قلبه العني
 ويخصب الكلام في الشك اذا اصل المبر او علفه والمبر من الما
 بع ويحتمل انه لا يملو اما ان يكون الشيء ايدهم ما ان الما لانه ار كان
 الما في الما لانه له فلا يرجع كما يقع وان كانا به فاما حاضرا وعائنا
 كان عاوي حقه مستطوعه الا و لانه امام رجع وعنده وسر لا يرجع الا
 ان ياد له الما حقه وان كان حاضرا فان العاوي حقه رجع وان العاوي حقه
 فان لم يمسح من الما حقه رجع عليه وان كان في عاوي حقه كان العاوي حقه
 رجع وان العاوي حقه لانه فان لم يكن الما حقه رجع وان كان الما حقه
 في يوم لا يرجع وان الما حقه رجع واذا عاوي حقه وترك او لا مع
 امهم فانه عاوي حقه لا يمسح ودعه معها على الفصل الذي في
و صان الما حقه الما دون فار حقه صان الما حقه العاوي حقه لا يمسح
 على ما هو مع المبر من الما حقه الما حقه اذا اطل السفل وهو
 اذا اطل السفل او الما حقه الما حقه فان كان في سفل الما حقه

لو كان الجملة العلوية كان ذاتاً وكه خوصفاً لجل الانفلا **في الثالثة** في اللق
بالله والآن مع شرح نصه مع حجت مع ذكر في المصريح والامانة
مكتوبه وصحة مع كفي وفاته على اجل يوم انه في بطن الارض تمام
العباس ان يكون في الجمل انك انما هو كمال العلوية ولو كان كذلك
كان القول قول الراك في الجملة ولو اقر بالامانة لا يختر **في الثانية** من شركة
للشيطان اذا كان جانيه من دارين في الدنيا معهما الكل واحد لا يباع
شيء وجزء وقدر وما دام من الجملة الا الاحد ما وطلب منه اجرة
لا يصل الى فوق حقه بل ^{بسط} نفسه وان ظاهراً لا حل له لم يجد انما نصراجه
في القدر **في الثالثة** والثاني اولى به اذ الم بكر الجوار وموضوعه على الجمل
كالجدار من بيتين او مرتع غيرهما لو كان من الدور او النواحي قالوا
ول قولنا لا ياتي ملكا لا يسمع منه ولا يرفع امره بغير صاحبه العرف
وذكر صدره ان الجدار الواحد قالوا ان الجمل قالوا في القولين مع الجمل
الجمل امره سلم والى الجمل لا يسمع احد من جوار ان امره حجة في
حدوده وهو محمول على اليد وان كان لها فصول الا ان لم يسمع
للاذن والى اليد لا يسمع منه والاصل ان الجدار بينهما ملك لهما موضوع
لمصلحة الملك فهو كالرفاق المستعدين لاهله وهو موضع لمصلحة املا
ايم ولا يسمع قسمة لذلك الجدار ولكل واحد ان يسمع منه في ذلك عين
كسلة الجدار وكسلة لستل عيني **في الرابعة** على ان احد من الجمل
عليه ان يراود العرف في الملة الاولى وان اراد من عليه وبها فهو
عاطاهم اسر له ذلك او يكون المراد انه جانيه من ارضه او من
فيكون على ظاهره **في الخامسة** او عاها ما به فترها طام المراد به وصل يسمع على
صف الجدار ما يسمع من كل صاحبه الصف الآخر او من كل صاحبه موضع
جديد ويضع نفسه حرجا او يثور الاختار والصف على ان يسمع منه
فيكون الهام بالقتل **في السادسة** من الاسد اذ يولد له

الاول وضع عا و ح / ان لم يرد الوضع لعله او هو حذر / واللفظ
 والحمد لله في الاولى من غير ان السكك المستوية ماضية الطرقة والمخرج
 من دون الطرف والحقاوتها ماضية لكانا الماضية الاما والحقاوتها
 داخل / وان كانت غير ماضية لم يخرجها الاخر من الماضية لولم يسطر منه
 لانه لو اعلى الدو حذرت لم يخرج ان سطر منه فاما الفصح فله ان يسطر ما سطر
 من الاوتار والطافات اذ لم يسطر منه فانه ان خرجت دارة فصار
 كلها ماضية واحدة او كذا اذا كان فيها الى سكة ماضية او ماضية فصار
 الماضية من الاسطر فيهما الى هذا الرافق المستد لا يفتح من ذلك مع ما
 عليهم فيه من الضرر فان كان دارة الى هذا الرافق المستد وله في
 طرقاتها دار الى سائر ماضية او لم يفتح منها ماضية من الاسطر ان
 من الماضية الى المستد وعكس او ماضية او ماضية او ماضية او ماضية
 ان سطر ومن ذلك الدارة الى هذا الرافق المستد وكذا
 من دار الى دار الى دار وان كانت الدورات تصور الماضية الدار الى دار
 صاحبها الماضية في الرافق المستد لو كان لو حل اخرى الماضية الى دار
 اخرى الى الثاني فاشترى اخرى وماله ورابع واراد ان يخرج الى ذلك
 الماضية الى ذلك في ذلك العذر هل له ذلك سطر منه في الثاني ان يكون
 عشرة افاضه اذا التوق على سائر وراح الى ماضية ماضية في الثاني ومن
 في الكثرة اليها هذا ما كان شارعا في الملك اما لو سطر جماعة دورا في طرقاتهم
 وشلو ماضية شارعا فيهم في اشترى الحاج والدكة والبالوعة وكما وكما
 لو احيوا الدور في ارض مضا وحلوا شارعا فيهم في ذلك وشروا في الهمم الماضية
 امحاله ومن اهل الدهر صر بال ان كانت عدة ماضية او ماضية ماضية
 وذلك لانها ماضية ومن حق الماضية ان تكونها ماضية فاذ كان ماضية
 هذه ماضية فظل فيها ماضية بخلاف ملك الماضية ماضية ماضية
 وما مضى من حق الماضية الماضية او ماضية الماضية او ماضية

ان ربح ماله وبتة فهو له والا احمه وسد رمه من سد رفته فهو له
 وعليه الا حمه وتكون مائة وقال الناصب احمه طه واربعه سد رمه
 فهو من سد رفته طه وعليه الا حمه وتكون مائة وقال الناصب احمه طه
 والناصب لعل من العترة بها المحرم من امة الرضعة والكافة واعلم
 انهما طه فان ربح المهر من المهر وجهه اساهه المهر وجهه من الزوج
 ومن ربح لا يبع عند المهر من المهر وجهه ولا يزوج ولا ينفق المهر
 وعدم بيعه ولا يطاها الا مع المهر وجهه فان استقل بها طه من
 حلالا للناصب واساهه المهر وجهه من المهر وجهه ومن ربح ماله
 ودافعا للناصب لانه ما يبع من احمه من المهر وجهه الحق وان لم يادق ولم
 يزوج ولا يحمى الكاح فان سقط الدرس ما را او عده فلحقه النكاح
 لكن المهر وجهه وان لم يخطب الحارة او رافله زوج في النكاح اذ لم يبع
 في الرابعة او ابد له بها اخرها يعني ان كان الزوج الاول او ثانيا
 طه والاولى حرمه الدلالة قدره ماله حوله **قوله** فيل ان يكون
 الاول ثمة والمار بمهر اكثر لم يملكه اما لو كان الدرس مرفقة العدة
 لم يملكه **قوله** فاذا اذاه عن المهر وجهه حتمه على الدرس او اقل
 فاذا كانت ثمة اخبر بعد الدرس ولو لم يملكه من المهر وجهه طه ولا
 يبيع ان يقال الى اخره وكلامه هذا اذا كان من احمه طه ان كان
 كان في حقه طه لم لا يكون له ولها ثمة في حق المهر وجهه
 في ما مع ما علق من حق العدة لانه انما ينفق ولو كانت ثمة اقل
 من ثمة النكاح فالسعي بالافلام ثمة او الدرس لان ثمة تارة اقل من ثمة النكاح
 ولم يعلق من ثمة النكاح في حق المهر وجهه وان المهر حلالا لم يعلق
 بها ثمة من المهر وجهه لعل من ثمة النكاح **قوله** موثر ان كان مولا
 او معتبرا او مولا الناصب في طه من المهر وجهه من العدة وانه من المهر
 عن مولا الناصب وكذا في الكافة والراية كما ان المهر وجهه من العدة

وهو موثر في المهر وجهه من العدة والناصب مالا او من ثمة النكاح ولا يزوج
 طه ماله ما سجد عند الناصب وعتقه من ثمة النكاح او اقل وقال ابن
 ابي القوام من الثمن على ثمة المهر وجهه من العدة والناصب طه ولا يزوج
 لا ينفق ما سجد **قوله** في ثمة النكاح والناصل لم يملكه من المهر وجهه
 كان طه قوله طه من العدة والناصب طه **قوله** اساهه طه من المهر وجهه
 ان عسى المهر وجهه من العدة طه المهر وجهه من المهر وجهه فان كان
 لقوله والا يزوج طه **قوله** ما اذا احمه او عده من ثمة النكاح
 ما ينفق من المهر وجهه من العدة **قوله** والمهر وجهه من ثمة النكاح
 ماله لانه ما يملكه ثمة عند المهر وجهه من ثمة النكاح في ثمة
 او لا يزوج من احمه من ثمة النكاح **قوله** في النكاح طه من ثمة النكاح
 المهر وجهه طه من ثمة النكاح **قوله** الرابع لانه طه من ثمة النكاح
 حتمه في ثمة النكاح وعلقه بها حتمه لانه طه من ثمة النكاح
 ثم فصل في ثمة النكاح **قوله** في ثمة النكاح طه من ثمة النكاح
 في النكاح كان مولا او طه ماله حاتم ان سجد ماله على حاله
 وان سجد ماله وارثا او طه ماله **قوله** في النكاح طه من ثمة النكاح
 والره من طه او الفصل من ثمة النكاح طه من ثمة النكاح
 حاتم من النكاح ولا يملك له ثمة لانه قد خرج عن ملكه النكاح
 او الدرس من ثمة النكاح طه منها علق بعد العدة الرهن او طه منها طه
 ولا كان رهنا طه او لم يملكها ولا على الولد طه وصعفة الامير الحسين
 قال لا بها النكاح او لم يملكها ولا على الولد طه ولا لاله طه
 من ثمة النكاح والره من طه وهو العدة ثمة من ثمة النكاح
 لو اعادها والمهر وجهه من ثمة النكاح طه من ثمة النكاح
 ان سجد منها الرابع طه ولا يملك الولد طه طه طه لانه لا يملك
 حاتم منها طه لانه طه طه طه طه طه طه طه طه طه

في ثمة النكاح
 في ثمة النكاح

2

وهو ان يطمع الله الطعام في سائر اوتقوله من هذه الخلة فاما الاخر
فكل واحد من اياكل ونظم وبيع مثل ان يطمع الطعام ونقوله كل
من هذه الخلة في الواقع اعلم ان الاحصاء من ان يطمع ويرجع المعية
على ايماننا ان الاحصاء ان يطمع في الارض على المسعور وان علم فعلية
علم ان القوارى يصير بالعلم ام لا وان يطمع مع القوارى في الخلة ونقوله
2 النادرة ليست المسعور بل المعية هو احد ولي في النادرة فان
سبها ما دهم المكنون الا انها ليست لما ان تستفكر في الاحصاء اذ بها بالعلم
الا ان يطمع في عبادته المستمع احكامه وعليه حمل ما في الاقان العج من
الاقان والمخرج من ولو كانت مبره فاحكامه ومع ذلك الى السائر
وما ذكر في الخلة هو غيرهم المخرج وليس عفا ملة اذ انى العارة صحت
وان اكتمر بالاسماء لم يصح ولو صحت في النادرة من الموضع المالك
فالقوله في النادرة مع ملة هو صحيح على طاهر من دون نص لان الرد واجب
بالاصاوقاذا الدعاء فقد ادعى عوطا واحصاه فعلية النية واما فواض
وبدو مع الحصة اذ لم ينص بالقوله كالمخرج فالفرق ان المودع لا
يلزمه الرد فاذا الدعاء قل قوله لانه الخ والرد عفا المسعور اما
لو احلفنا في عين العارة في المخرج بالقوله قل طالك وقد افترقا اذا احلفنا في
رد المودع ولم يطمع في رد الملة النادرة فمضة في مكان الاحارة
عند من بيع هذه الدرر لم يطمع في فعلية
انه عفا مفسود والنقص مخرج على الوجود والوجود ولاه ليس هناك خالص
الام لو كان لكان في هذه الروح فوضعها الروح لم يطمع وعلى قولنا وانما احد
لوضع المودع لملكه عند الما صوم وقولنا ووجه ان تملكه الما
قال القائل علم الخلة ان يطمع في ملة او ملة لا يصادق في فعلية الما
لم فمضة قل فمضة مخرج من ملة الدرر الاحكام لا واراد الوجه
وانما على عود من جاز سواك والعوض قليلا او كثيرا فلما حاز ملة
حازت هذه الا المودع العود وانما حاز ملة والوقت من ان يطمع في

الاسماء منه وما لا يقع فيه فالجواب هنا الا ان العلم في الحقيقة
 من الماهور له واحد فلو لم يقع في نفسه من الماهور له واحد فلو لم يقع في نفسه من الماهور له واحد
 غير مقصود بل يقع في علم النفس والاعتبار الا انها لا تسمى مجزئتها
 العوض بمعنى النفس هو من لوازمها خلاف السمع والعوض من لوازمها فاما قول
 طائفة من المتأخرين في معنى من العلم وما ذكره في الخبر من علم على علم
 في الصدقة قبل المراتب والوقود والخبر لا يسميها على ظاهرها على
 اصولنا الا ان شرط في الوقت ان يكون معلوما والحق الله ان يكون معلوما
 ولا يمتنع كلام اصحاب المومنين في فضل الله مقوم ولا يقع في حقيقة
 وهو لا يعلم قدره لا يجوز معلوما يقع قدر النفس فانه لا يكون
 معلوما ما لا يقع في قوله فلا يجوز منه هو موضع خلاف من خالفه انه قد
 صار محصورا في العلم في ما في الحال كما لو قال لا يمكنك بعينه فاعلم من هذه
 الصفة من ما قد يقع وقد يقع على سعة واحد الله تعالى الى ان
 وتسلم فالجواب الاول ان الجمع من هذه الصفة العلم انهما معلوما يعلم انه
 بسوق نفسه قال لا بد ان لا يعرف صاحبه فلهذا ان الاحاطة على الله
 من جهة الماهور في هذه الخبر ان العلم على ان الماهور من حسن واحد انه
 يعلم الماهور له تعالى اما اذا علم الماهور له فلا فرق بين ان يكون من
 او احاطة به به ولا فائدة لقوله من حسن واحد بل حسن الاحاطة هو
 وقوله الا انه لا يعلم كقوله تعالى من حسن واحد او علمه او علمه او علمه
 على الجملة يقع في النفس لا على الفصل يقع في كونه عدد او دواء
 ان الجملة انما هي احد ما لا يقع في نفسه من حسن واحد بل حسن الاحاطة هو
 يكون محصورا في هذا الخبر او الماهور في نفسه له وقال الماهور
 لا يقع الا ان يعلم النفس عليه فلو لم يقع في نفسه فلو لم يقع في نفسه فلو لم يقع في نفسه
 النفس من النفس والمعاد في نفسه من كونه عدد او دواء
 يعلم النفس في النفس قال لا بد ان يعلم النفس في نفسه فلو لم يقع في نفسه فلو لم يقع في نفسه
 او علمها كلها وان علم النفس في نفسه وان علم النفس في نفسه

وہمکشاوتہ فان
وہمکشاوتہ فان

يعبر في الجملة وعلم في لم يعبر اذا كان في الموهوم له وان علم الموهوم والنفس
 لا الحس ينظر ان علمها الواجب كلها وحسها الحس في النفس مع القسم الم
 وهكذا اطلق في ميثاقه معرفة النفس فان علم الحس مع ولو جهلا اليه
 وان جهلا الحس مع الموهوم ولم يعبر عند الموهوم الخامس وهذه فاعلم
 في الاصل التي في الموهوم ولا يعلم في ملكه في عدم في الاول في الموهوم
 ولو عرف في الموهوم في الموهوم من الانسان هو انه لا يعبر ان وكل فيه والبراد كرم اما
 في ان كان في ميثاقه في الموهوم في الموهوم في الموهوم في الموهوم في الموهوم
 في النفس وهو المراد بقوله اذا علم على سبيل الجملة والمفصل هو الموهوم في الموهوم
 ان يتصور حسن او افعال او احاس من خواص علم النفس وطاهر كلام مع
 مردود معرفة النفس الحس في الموهوم في الموهوم في الموهوم في الموهوم في الموهوم
 وقول في اذا علم احاسها امر طاهر في الموهوم في الموهوم في الموهوم في الموهوم
 لا يعبر في الموهوم في الموهوم في الموهوم في الموهوم في الموهوم في الموهوم
 ولم يعلم جميعها لا يعبر في الموهوم في الموهوم في الموهوم في الموهوم في الموهوم
 بعد حمل الموهوم في الموهوم في الموهوم في الموهوم في الموهوم في الموهوم
 لو ما من سائر الاراضى اراضي جعل الموهوم في الموهوم في الموهوم في الموهوم
 في الموهوم في الموهوم في الموهوم في الموهوم في الموهوم في الموهوم في الموهوم
 الاحاس في الموهوم في الموهوم في الموهوم في الموهوم في الموهوم في الموهوم
 للموهوم في الموهوم في الموهوم في الموهوم في الموهوم في الموهوم في الموهوم
 انها سائر محلقه الاحاس في الاراضى في حكم الاحاس في الموهوم في الموهوم
 في الموهوم في الموهوم في الموهوم في الموهوم في الموهوم في الموهوم في الموهوم
 وما في ميثاقه في الموهوم في الموهوم في الموهوم في الموهوم في الموهوم في الموهوم
 وما في ميثاقه في الموهوم في الموهوم في الموهوم في الموهوم في الموهوم في الموهوم
 انها في ميثاقه في الموهوم في الموهوم في الموهوم في الموهوم في الموهوم في الموهوم
 حاس في ميثاقه في الموهوم في الموهوم في الموهوم في الموهوم في الموهوم في الموهوم
 علمها في الموهوم في الموهوم في الموهوم في الموهوم في الموهوم في الموهوم
 لا موهوم في الموهوم في الموهوم في الموهوم في الموهوم في الموهوم في الموهوم
 له عن موهوم في الموهوم في الموهوم في الموهوم في الموهوم في الموهوم في الموهوم

[illegible]

عند
انه نفي عن القول والاقول طلب في اخرها لفظ الماضي والمستقبل
نفي وعبر بالقول نفي وعبرها من النسخ والشرائط المتفق قال في شرح
معرفة قولنا عندنا وهو قولنا وسروا بالخلاف في البيع جعل الاحاق
في البيع نفي والمستقبل بعد الجمع لا في البيع وقيل بل في البيع ومعنى
قوله عندنا راجع الى الاحاق وحدها نفي فاصح ومقبل بعد ما نفي عدم
فاما بعد كي فما ضربه كالباع 2 الماتعة والمراد به لنقص من الطلاق
والهبة فباعتس علمها سائر العقود غير المعاوضات للامد على مذهبهم
من القار للموكل او يحج من الوالد او القابل وعد الهبة لا بد من الا
صفاة المهر الخامس معاد قوله في الخلاف نفي في ان الحق ويعلى لموكل
ولس من ان الخلاف الاضافه فانهم قالوا وقوله في الواضحة الى
نفي حازم بعد ما خلافا للماتعة في العاشر ان السور خلخل
القول ان الله من لفظين فاما اولاهما واحد وذكره الفقهاء في حسانه فاما
الاولى الصغرى او البصر خلخل القول كالحقيقة وليس قولاه 2
الجمع لحد منها البعض كالبصير كالحقيقة والآخر في الهبة لا بد
القول وذكر في الثاني والرواية ان الله ليس في الكل صلة واول الهاب
2 الا ان حاشته في الحاشية عشر صلة الملوحة في قوله ولاه في
ملكه لان العبد لا يملك نفسه والاحالة ذهبه ولا نفي بقوله الله ولا ربح
وان قيل الله واحاد العبد احدا ان نفي والحد ان نفي لان الاحاق يكون
من بدل التي ملكه والاولى او هي العبد في كل الصبحة في ان خير سوا كان
القابل الله او احسا والذي قصص على قوله لا نفي منه ان خير لو قيل عنه
لن قوله ليس هو قول العقد بل في حيز العوض فيكون قوله في المجلس
والمتع اذا كان عاسا وقيل حسن بل في حيز العوض والحد ان لا نفي واما
منزاهة اعطى العبد في تسليمه ويحسن اذا اوهمها في الحلة
منها ما يملك في الاحالة في المجلس في حصولها الى العبد هو بطلان
نفي القول في ما اوله ان الله ان نفي فلا ان كلف في هذا العقد
اذا اطلق على شرط بطلان مثل هو في الحاشية لان القول في المجلس في شرط

لهذا لم منه لو قال انك منكم هذا انما هو فكروا بها الى العبد بالسر
 وهو قال على ان يجعله فلان وهذا ما كان حكمه العبد بالسر وعنده
 والاسم قد كرم في السج ما انما كان العبد من القول في قوله في
 الما لم يحسن فان قيل عبد الموع جار ليعني ان يعبد العبد بقوله في قوله
 الا انوار على ما في الكتاب والوجه انما لم يرد في المحلوس وصرنا له والعبد
 اذا هو قال العبد واخبره ذكره والافان وانما انما في الابدان
 وهذا وذكره الاسان في شرح ليعني انما كان حكمه العبد بالسر في الحاشية
 الهية في الواسع في كافي في خمسة ومن الهية في كافي في شرح الالهية في قوله الهية
 انما في السفي قال في قوله في كافي في خمسة ومن الهية في كافي في شرح الالهية في قوله الهية
 من كرمه الرجل احدا ان يفلح في خمسة ومن الهية في كافي في شرح الالهية في قوله الهية
 الما لم يحسن في قوله في كافي في خمسة ومن الهية في كافي في شرح الالهية في قوله الهية
 العوض في قوله في كافي في خمسة ومن الهية في كافي في شرح الالهية في قوله الهية
 والسبع والالهية في قوله في كافي في خمسة ومن الهية في كافي في شرح الالهية في قوله الهية
 نظر ان الهية في قوله في كافي في خمسة ومن الهية في كافي في شرح الالهية في قوله الهية
 يعنى العوض في قوله في كافي في خمسة ومن الهية في كافي في شرح الالهية في قوله الهية
 وهي ما جرد من قوله في كافي في خمسة ومن الهية في كافي في شرح الالهية في قوله الهية
 فالسلام عليك في قوله في كافي في خمسة ومن الهية في كافي في شرح الالهية في قوله الهية
 بالسلام عليك في قوله في كافي في خمسة ومن الهية في كافي في شرح الالهية في قوله الهية
 سلامه ليعوم الالهية في قوله في كافي في خمسة ومن الهية في كافي في شرح الالهية في قوله الهية
 احد هما ليعنى السلام في قوله في كافي في خمسة ومن الهية في كافي في شرح الالهية في قوله الهية
 الهية والسبع في قوله في كافي في خمسة ومن الهية في كافي في شرح الالهية في قوله الهية
 وسلم ليعنى السلام في قوله في كافي في خمسة ومن الهية في كافي في شرح الالهية في قوله الهية
 الهية نعمش في قوله في كافي في خمسة ومن الهية في كافي في شرح الالهية في قوله الهية
 على العام والالهية في قوله في كافي في خمسة ومن الهية في كافي في شرح الالهية في قوله الهية
 الفهم والافعل على الالهية في قوله في كافي في خمسة ومن الهية في كافي في شرح الالهية في قوله الهية
 قوله عند من سئل الهية في قوله في كافي في خمسة ومن الهية في كافي في شرح الالهية في قوله الهية

[illegible]

وقال ابو نصر حكي الخاتم بالفتح هاء في الجمع الفاعل مطلقا كما هو عليه
والرابعة كانت للعوض ليس من جملة ما كان له من هبة وصدق وقد ورد
ان لا يشهد عوض ما كان ثابته كان للعوض ويطلق قوله في قوله ان
العوض معلوم انه للعوض ليعلم من ان العوض مضمون في قوله
نظر على الذهب انما هو ماله من الله وقد قطعت الله في الفقه وقوله
قال لا يعتقد البيع انه صحيح والله عدا شاه فلو كان مضطرا لاجل ان يترك فيه
قال محمد سليمان في قوله هذا رضى عن راي حواشي لا كذا ان الاول اذا هو
لان في هبة موقوفه على هذه الناحية المجلس قوله الرجوع فلهذه الناحية فان
لم يرجع في هبة الناحية التي فيها الفقه فان قام الناحية عن المجلس
قل لها بطلت الهبة الاولى احكاما فالزم في الجمع اذا قال هبة كذا اعلم ان
بطلت فان طلقت في المجلس فالزم ليعلم الهبة ولو قيل الهبة ولم يطلو لم يعلم الهبة
كذا اهسا ذلك اذ قال في الخامسة بعد هذه فوهما ما شاءت به حملت
الهبة الاولى موقوفه على العوض قبل العقد الهبة الثانية كالحق في قول الاول
وكي حيز جعلها كالعوض فو اصل الحمل في المجلس والعودة ولا في الرجوع
على ما ذكره من بعد ان شاء فلهذه وهما ولم يخله رجوع هبة في سليمان
يعول لم يعلم الهبة الاولى في السادسة في علم الرما دون عترة فلهذه الهبة
مراجعات البيع على الرما وهما اذا كان فيها لفظ واحد في الرما ولم يعل
بطلت الهبة كلها كما لو كان لفظ البيع بل يرد الرما فقط وما في احكامها
احكام الهبة في انه لا رد لله ولا اسحقا ولا عترة ذلك جازا في الرما والمص
في المجلس والفقهاء وقوله وهو عترة بالعترة لعوض وان لم يكن عترة
معهودا فيعلم بطلت ونظيره وقوله الاعارة مثل ذلك يعني ما في الرما
بالعوض والها تر بعد من ربح بالعترة فلهذه الفقه في الرما بطلت دون ما يصر
وفي الرما في المصنف وهذا احد قوله ان المصنف في الرما كما يظهر وقوله لما عرف
مران على بطلت وكذا لو لم يكن له ان ان لم يصر في البيع في
السابعة كانت الهبة صحيحة وسطل الشرط لو جاز احد هاتين وهما مبره
فطلت الفات وثابت والسؤال في جعل رجوعها الى ملكه مشروطا بالصدق

الموت والموت المشروط بالبيع وعند الماتر لا يبيع الله واشترطت
 في حق الميت او بعد موته فحصل المثل ان الله اذا كان في مقامها
 هو شرط ما مال او غير من الامال والعرض ان كان النالك حتى يعلم لا
 اتفاق وان كان الا اذا ما مضى او مظهر ان كان مظهر او اقامه علم او
 مجهول وان كان مضى او اقامه ان يثبت او لا وان كان عرضا فان ورنه ولا
 رجوع اتفاق وان لم يثبت فعدم لا رجوع هنا وقوله ذكر او مضى ان انرا
 وهو اقرب ما ذكره على طلبة الاموال من رجوع وعند الله به رجوع ذكره
 في ما لم يمت اذا ابرأت اطلعت على العاشر ومنها وهنت لغيرها
 ومنها وهنتا لغيرها ومنها كل شرط شرط الله هو اطل
 دل على بطلان كل شرط شرط وكل عقد وعقد العقد ما حاد منه
 من العقد والالبس في الخارج بدليل اخر طرقت فان قيل كذا من الا
 حكم الواحد في الخارج بل في السنة والاعمال والعاشق طلب احكام
 نصيبها التماسا لئلا يولد بها واسحق والجماع ومع غير التماس
 بولد ما تولى في العاشر من غير ما اول الاما والنامية الخلاف
 فيه اما اذا شرط ما خرج منها فهو واما لو لم يفل منها فهي على احد قولين
 المستمر من وارث الغم وعلى الثاني له من ذوات الاما ليعي والاسعة
 والاحلاف في الحق في الصحة فاما انه رجوع ان لم يشتر الثاني فخرج عنه الله
 كقول الله في العاشر على حق الرجوع يعني على ما سيعاشر او
 يعني ان عاشر هذا المسح بالدينار ان يدينه او قوله لان الواهب
 مريض ان يصرف الباقي لغيره انما قد ملكه ولو اهدا الاعقاب اهدا
 وعلى المسح على ارجح التمر ولا حرجا ما اطلت ملكه البايع الذي اراد فاشبهه
 فلم يبع الله لان عند الله ان يدينه بملكه انما يدينه الله ولو علم انه ما ملك
 الهاد ما وهب ولا يعلل لملكه البايع فكيف سيقول ملكه ولا اراد بملكه دون
 غيره والله ما لم يدينه بعد فارق البايع فاعلم ان الدينار سوا الله
 وهو من الاموال او اطلت على البايع ولو علم حاله ما ابرأه انما ابرأه
 من الله ومن ماله ليعي فلهما وان لم ياراد ما ذكره فاما الله ومن الله

نجا وما ذكر في بيان البر لغير الظاهر ويكون من اهل الله وضرب فاما الله
 نجا فان قيل كيف كان على المكسر والصحيح ما هو صريح فلهما انما شرط
 الرمان مكسر رد رايه المكسر رد رايه للمكسر واما اصل المكسر والصحيح
 يتكسر عنه والصرف في بعض غير رايه **الرجوع الثالث** الله تعالى
 هذه للولد وهذه لعنه فلهما للولد فيها لانه او الودع رايه الرجوع فلهما
 لا تعدد وهو واحد في لم ذكره في باب الخفاء في بعض صحيح الا فان وجهه له صريح
 من المسألة الاولى والثانية في الجمع بعد استات الرجوع وعند الله الرجوع
 وصحح الوضوح ان لا يجمع صفة اذ كانا وكذا وعدا وترجع في الصفة قالين
 والذكر للانا وان عتوا او هو اللا ولا وان عتوا صفة او كذا او مولود
 من الله قالوا وكان بلفظ المديهة او الصدقة وهو العاشر لان الله للولد
 صدقة لكن في رايه الاحكام انه لا رجوع في الصدقة للولد واما الله العاشر
 الولد بعد طهر من لا رجوع فيها كانت لحي او قرب وعندهما رجوع في هذه
 العاشر ان الله الذي تبي الرجوع المحرم فالطهر ومن يلزم من رجوع في هذه
 لم يلزم من رجوع خلافه فخرجوا النصارى هذه المسألة ان الواحد له رجوع
 حقا فالرجوع وخرج المذكرون بالنسبة ان من يلى في الرجوع بدينه لانه ان سوي
 فيه القلة لقوله ان كانت وهنت فلهما الرجوع فعلى هذا العاشر اصله
 الاول والرجوع المحرم فالظاهر ان القلة والاصل لقوله ان لم يرد او فلهما انه
 خلف على انما يرد القلة فلهما على انهما لم يرد **الرجوع الرابع** من يلزم من رجوع
 وعد عدمه والمالك من يلزم من رجوع ولا يلزم من سوي القلة فلهما فعلى هذا
 لا دون من ان الله البايع والمالك لا بد من منه القلة والا كما لو انا له ابايت ان
 القول قوله **الرجوع** خروج الموهوب في لودع الله وفي العرفان اذا علمه
 وانا او عتيا او اسلم وادركتته استع الرجوع فان يترى عاد كما كان قوله
 الرجوع والواحد ان رجوعه على الموهوب لم يرد ما التواهب ودفع الساء وحلها
 هذا او عتيا او اسلم فلهما لا يبيع من الرجوع وفي النكاح كانه الوعد وحلها
 للدين فلهما من الرجوع وحلها وادامى بعض العرضة دون بعض رجوع
 عالم في **الرجوع** في الاول في لودع الا في ان لم يكن يملك من عند من بعض

في رايه العاشر وفيه في رايه العاشر

[illegible]

ان يساوا لوانها ما شاؤا في حاشية ولذا الرجوع في شافانها فيلزم حرج
 من الميتة فللمسلم ان يصرفها في عدة الثلث ما احوا من اجل ادس او غير
 ذلك صفة على السلطان فيقول ارجع عليه بعد العرف في صفة
 السلطان الساتية المهدى اليه اذا اضاف المبلغ المهدى لم يقطع
 العوض بغيره الا الفص **باب** قوله بعد استهلاك
 الهداياها لو كانت باقية لرجع بها اذا لم تصادق على انما والعرض وقول
 عليه ذلك لعل على انه اخبر في نفسه ولم يظهر للميت وقد تقدم من هذا
 في البيع في موضعين وما ذكره ط وصرحوا بهذه المسئلة في على انه لا
 يقع الدعوى والخلف على ما في الصبار ولا يخفى ان يصبر وحده ولو صاد والميت
 على انه اخبر في نفسه فالرهن شيء هذا الصافي الكافي وقوله وطالبه
 بالبيع على انه لم يعلبه وحده له سوال لم جعل منه على العلم فقل لا يملك
 منه العلم ولو طلب منه القطع وحده في هذا على انها قد اطلقا على
 العرضية انه اخبر في نفسه وحده كما تقدم والسؤال في العلم بكل حال
 هذا على انه اخبر في نفسه وحده وان الدعوى والخلف يصح على ذلك
 وان اذ المسئلة في شرايينها في الدعوى والخلف على ما في الصبار
 واخرها في ط وصرحوا في سوال لا يصح في الدعوى والخلف ما قد
 طاب عليه سوال في الامور الغرورية قول الواهب عذرا انما عذر
 الثواب ولا يقدح في معنى القول قول الواهب في انه اخبر فلهذا
 له الرجوع في الهدى بعد استهلاك العرض او الاستماع من غيره وقد
 في الكافي اذا اختلفت الهدى على عوض فعلى قولنا قول الواهب
 قولم والناصرون الموهوب له وقال الواهب اذا قال قد عوضك او ان
 لا دورهم او عرضك او عهده لله عليه السعة فالهبة على الواهب
 بخلافه في البيع مثل هذه المسئلة في هذه المسئلة الثانية فهو
 برب الرجوع في عذر ما قلنا في قوله وفي البيع مستهلك فهو رد
 قول الموهوب له واما لو اطلقها لغيره في التوبة في قوله وفي
 نقل الدعوى قوله في آخرها مع من وطى العبد ضواية حده ووط

حتى يكون العرض مضمنا او اطبا عليه فيجوز الدعوى في الخلاف **والسابع**
 ان يثبت العقل في ثبوتها مع الرجوع وان يثبت فيها ولا وان يثبت في العلم
 فيها بالحدود وعندهم ربح وغرم ما عزم على قول الهالك خلافه **والرابع**
 كان على المدعي التمسك بما يدعيه من الخلاف في ذلك فهو المدعي بالواهب
 فيعلم ان يكون من دعائه مدعي في ادائه والموهوب له يعلم مدعيه بالمدعي
 استحقاق الهبة معا قول الهادي في قول للمدعي بالواهب لانه المدعي بالمدعي
 كما قاله اذ قال بعضهم ان يثبتها وقوله الثاني المدعي الموهوب له ان
 الاختلاف في الاشياء كالخلاف في اقل العقد والانه خيل اليه وهو عا ولا
 ويحتمل انه راعى العقل في جعله الى الاصل الاول وهو ان يثبت المدعي والهادي
 الى الاصل الثاني وهو العقل في ثبوتها ان كان راعى العقل فهو هو الخلاف
 وان كان راعى الحق لم يثبت به وان التمس اقله فعقل الاصل والدار
 العقل في العقود الصحيحة فيقول راعى الخلاف فيقول يقطع بالفساد
 وحل ان يثبت مدعيه على القول الثاني **والخامس** والقول قول الواهب
 لم يثبت به ودلالة عقده دعوى الهبة والحامد به في ثبوتها اقسام **الاول** هي
 على نفس الهبة ولم يثبت بها على القول لم يثبت بها فان الثاني هو واعيا
 او ان الهبة مردود لعدم دعوى القول الموهوب له لان الاداء الهبة
 او ان يثبت عليها وهذا النوع من دعوى الهبة **الثاني** هو **الثالث** هو
 عند الخلاف ما في هبة ولم يثبت به دعوى وقال المدعي قول الواهب
 ما قبله وروى عنه ومن قالوا لا دعوى الهبة غير مضطر الى حكاية الهبة
 وهما هو مضطر الى حكاية ما قال لانه لو قال هبة كانا لانه في هبة
 ولو لم يثبت الموهوب له فيجب ان يثبت المدعي في هبة في ثبوتها فيجب ان يثبت
باب الدعوى في الحديث لا يعرفه او لا يعرفه من غير ادراك
 فهو له ولو يثبت من بعده **والرابع** كما يثبت الهبة فيقول المدعي
 خلت لي الرجوع في ادائه اليه الهبة وقال الرجوع والوضوح
 فيه فلا رجوع فيها **والسادس** اذا ما ثبت دعوى الهبة الموهوب له وعندهم ربح
 ما يثبتها في العقد فبعد ما يثبتها كالعقارة التي في امر احدهما العقد

نحو

مع الهبة **السابع** انه يمنع من الاصل الاول له فقال في المدعي مدعيه
 ولا يثبت ملكه في الروايات **والرابع** الاول للمدعي في قوله الهبة
 الهبة من ادائه في عقارته قال لا يمان وفيه نظر **الثاني** المدعي
 فبعد ما يثبتها به وقال الناصر عقارته واما الذي يثبتها كالعقار وقال
 الناصر وجوب عقارته كالحال فالرابع **والرابع** والمدعي وجوب
 في كلامه مطلقا ومنه انما يحتمل على مدعي العقد **والسابع** في قوله المدعي
 الاول لا يثبت في كل من ردت فيقول عنها ان التي يعود للمدعي الاول
 لا للمدعي **والرابع** ومنه للمدعي كراهه عند الاستحسان **والرابع** في قوله المدعي
 في ان يثبت الساتع طلبا للاصل والاعطى في الدار والكنى جارية على
 المساس بها كما عاينته في الاول وهو ان لا يثبت في قوله المدعي
 ويرى الاول المدعي الثاني لا يثبت في الشرح فقدمه على هبة **والسادس**
 مقدار الملك فهو وقصده تحت ثوبه في قوله المدعي وهو وقصده تحت ثوبه
 وعقارته له الرجوع فيها ولو اقره في الثاني الاول وما ذكره الاسدي
 صورتهما ذكره في الرجوع فاذ اقره ان يمان له اطماعه الدار والماله او
 اقل او اكثر سلكها تمامه **الاول** في ثبوت موته وقال في ثبوت موته
 المال فاذا كانت الدار بينهما ما يثبتها الى ان يثبت في قوله المدعي
 الهبة او اقل او اكثر وكلامه غير ردد في قوله المدعي والواهب
 سلك جميع الدار لان له ما لا يعرفه في الوصايا سلكها لانهما جارية
والثاني المدعي في حكاية الحاقه الفاسد فان جعل الثاني هو
 للارض فبعد ما يثبتها ملكا لانه الساتع لانه اجرة الحاقه فانه يثبت
 وان جعله للمالك استأجر النافذ هو ما في ملك الساتع والاصل الارض
 احرم ارضه والاول لوقت فان كانت المونة من صاحبه الارض فبعد ما يثبت
والثالث المدعي في المدعي الهبة فبعد ما يثبتها فبعد ما يثبتها لونه
والرابع في قوله المدعي في قوله المدعي الهبة فبعد ما يثبتها فبعد ما يثبتها لونه
 احدهم روى في الدار الهبة والاول الرجوع ولو لم يثبت في قوله المدعي
باب الوقف اذ قال في قوله المدعي في قوله المدعي الهبة فبعد ما يثبتها
 لفظ الوقف وذكر السلول في قوله المدعي في قوله المدعي الهبة فبعد ما يثبتها

حاشية فتعلم فالصريح والوقف على اهل الذمة وقال الهادي يجوز
الوصية لهم قال طائفة من الوجوه لبعض من علم في الوقف والاصل في ذلك
قوله تعالى ويطهروا الطعام على حبه مدح على الطعام الاستهارة وقوله لا يسموا
السمعة والبر لا يسموا بل الى قوله ان الله يحب المفلح وطاهر الاعمال
انما يعمل الله من وقوفه وروضة وعقوب حار من وقوفه الى
الله تعالى وقال المذاكرون المذاهب الوقفية عليهم اذا كان على طاعة
معصية حتى يكونوا في مقدور ما لم يوافقوا من دينهم وسلم وهذا
وهو نظر الله في حاله لا في حاله لكونه تعالى انا نحن اذ اريد بالعدالة مطلقا كما
لو وقف على الاستهارة مطلقا لم يقع وكذا حكم على معصية بقدره الذي
ذكره والذم في مدح على الطعام الاستهارة من المذاهب في اطعامه في
ذلك المذاهب قال فابدا خرج ط الموقوف على الوقف في نظر على المذاكرين
لم يسموا من حيث ان الوقف فيه والوجه في المذاهب وكما ان المذاهب
حاشية فيهم بالوصية والوقف واما العتيق بظاهر الله ان عمو
الذم في ذلك ولما اريد الوجه احاط به في الكفاية وهو قول
والتصور ان الطهارة والعتيق في عموها خالف في المذاهب
وعنده بالامان فاما المذاهب عليهم فالامان انصاحوا ان
عليهم اما على المذاهب بظاهر ابطالها واما العتيق

ما لا يدركه عقله فاما الذي في العلم من الحكمة
التي هي الاثر في حوائجهم لتجاربهم على ما في العلم
فلم يزلوا في الوجود لو كان العلم في المدرع
العامس المعبر لا يحسنوا الامر الذي في المدرع
اندر على الذي في العلم العامس او في المدرع

كتاب در العلم

أوصى بها لهما ما الوصية طارت ولحقه والاسناد حمل كلامهما أنها وصية لهما
وصى الله والامر المحرر إذا أتم الوصية والهدى والوقف المطلقا على الفقرا
والمطلقة في النامنة صرح الفقه في الفقرا سائر البلدان سواء المطلق حفظ
العلم حتى يفسد منهم أحد في الوصية على هذا المذهب الفقرا والوقف المطلقا
لم يصر في غيره فطاعة الرجل والفقير ووقف على غنيتها والعين باقية ولم يفت
عليها بشرط الفقير في ماله ووقف على من هو وصية الفقير فأما أعلم الفقير
وقف لقطع فقره فصرف في سائر الفقرا وقوله والقرية معلون صرف في
غيره بل من هذه العلم حوا والوقف في الفقير وجوده في البلد وقوله
لأنه عن الموضع أنه نظر لأن الموضع لا يستعمل للمقرب إذا كان ملكا أو صلا
المختد في أن المقصود مصلحة أهله وهم المملون قال على حمل سائر الفقير
الموضع فيكون رصده في غيره لانه وقف وقفا وذكر له مضافه فيه وهو
الفقير ذكره ذلك الموضع فالأقرب فيه وهو الموضع فلما عدل عليه سواء
الأول لم يأت على حمل الطعام وغير ذلك الموضع ووالوصية إذا عرفت
موصى بها الخ وفي غيره فله من شرط ما شرط في الوقف أن يجوز فيه
والأمكنة لا تقبل بها القرية فاما الوصية في المباح السوا التي ما
المرور من هذا أو من غيره فلهما جعل على تطهير في محله لا يطهر في
غيره فلهما المختار اختيار المار فيه وقيل له والطبع معهم ولا فيه
في اجتماعهم فيه إلا أن يكون من مباحات المسلمين إذا وقف على الفقرا
أعني واحد دخل فيه الوصية وأما وهو رجل هو أدا فقير لم يزل أحدهما
وغيره رواه في الواقعي عن الغنم لا والنا ليعم في النامنة والوقف على الفقرا
لا يصر إلى الله لم يكون فيه كما أن وقف الموضع فيه وقد صرح الفقير في
الاسر وقد قال لا يهاجر الفقير من البلد ليعمل في الدين وقوله خارج من
ولا به الله إلى عداوته عدو الله من يد الصبر ما لانه وهذا الأقرب في الوقف
والركن الذي يترك من سائر الطاعة ويترك الصالحين
لا يصر في ذلك الله أو إلا أن يهاجر الله إليه في النامنة في موضع محصور

يعي محدا وحاجته أو مشهده من شاهد الصالحين أو لم يكن كذلك لظن هذا
الشرط وكذا إذا كان وقفه في ذلك الموضع أحاطا بطريقه وقوله
سواء أن يكون الموقوف عليه معاه أو قال ما دام في ذلك الموضع إلا أنه حاطا
شرط أو عقد فإن أسهل الموقوف عليه فقال الواقفي شرطه فوقفه في ذلك الموضع
الواقفي ليعني المصلحة كما في مطلقا ووقفه وقوله وهو مسمى
مذهب حتى يمتنع صحة الوقف بشرطه فلهذا في المذهب والراعي لاجار
وقد أرفق عن المصلحة ذلك بها لاجار لاجتماعه الملك خلا والعشر وقوله
في أن يقع وقف الوقف في العشر على مذهبه وقوله سواء العبد في إخراج العين
ثم المحصر في القبة والأرض ليست في ذلك فلا بد من أن لا يوصف
العشر إلى عثمان سجد فأنه يشترى ما يحتاج إليه المسجد للعمارة وحجارة
وعينها لما كان يقع للمختد في الركوع كسبته هذه المسألة كانه اشترى
الأرض من نفسه ما عليه من المطام للفقرا وأما من يقول في ذلك مذهب
الملك وقاية الوقف أو وقفه مطلقا لانه فتمت للفقرا حتى في روقه عند رجل
وسمعت لآخر وقوله فهذا قد اختلف في قوله حمد الله أعلم أن فيها عيا
طريق في هذه المسألة فهم يقولون هو قول واحد لم يأت على ما في قوله
يعي قول واحد أو ما قول واحد لا يفسد في الحال وقيل لا يعي قول واحد أو هو
الذي قنا أو ما قول واحد في ذلك ومنهم من يقول بل هما قول واحد لم يأت على
منع النامنة من الطلاب في يقولون بالحق فيقولون لاجار في المسألة الثالثة والرا
لنوارس في لينة فلهذا المطام وكسبته في الخاتمة لوليه وأما فقد ذكر في الآية
صرح في الواقعي عن ذلك فقال الله عليه السلام لم يذكر الفقير حتى أن يصر
لحقه في هذه المسألة قد ذكر أن الوقف على الفقرا فلا يصر في إخراج الفقير
العلم في يوقه وقد ادعى على الفقرا لاجار أن له أن يصر في العلم لما
وقوله في الآية ومذهبه في الآية وقوله والنا في ذلك صرحا في العلم
الأول في لينة لم يذكر جوابه بعد جوابه جوابا لوجه الوقف وإن كان

وما ذكره البعض من بطلان الوعد على الكافر على ما تقدم ذكره من كونه
المشبه ملك المصالح في الماله على طرول يعني في الهواء والطريق واليوم والليل
مراد في ارض الطريق كماله اذ ان صفا فان كان استغفار وساء على
حواض من اموال المضاح صرح به الى جهة لا يظهر ان العوضه تصير مستحقة
عرفنا انه مراد من التحد وقد عرفت شروط التحد في الصلاة وقوله جاز وان
مستحقة قد اختلفوا في التحد من غير مال في الماله او قطعها للحد في بعض
لبن القطع من الملك كالثرا وقوله حتى لو دخلها غنم لانه الاول في كفايته
في شئها احكيه فلو ادخلها هو او غنم من غنمه مع وقوله الثاني في الاصل
لا يمتد الى ان يدخلها غنم وقوله ان لا يمتد كرهنا ان يصح لهما ما يصح لغير
الاصل لا ان يمتد به والاراد ما ذكره الا حاشا انه لا يمتد به في هذا
اسرارها وهذا هو الصواب في قوله لا يمتد به الا حاشا ان اراد الاصل
ما لو اسير هذا حاشا له معه وراعيه احد من هذا حاشا مع الهدى بعد
وربما خسر من قبله اذا اوصى بغيره بعد توطؤ عاقا من راعيه
ما لم يمتد به ولو اوصى بغيره لكانت حاشا له معه وغنا الجملة من الاصل
حاشا الى ان يمتد به في الصلاة اشبه به نظرا له ولو دخل في الصلاة لم
يلزمه على غير فاسر ان الفاسر ان الوكيل لا يملكه لفظ وقوله فاما اذا
سأنا لعله محذور من قبله قوله في الفقه كذا في قوله واحد وقال
قد صار مستحقة في الظاهر وحذوا لم يصح ذلك في ماله ومن الله
ادام سوف الكلام من اوله الى اخره على هذا الاصل وليس يقول ولا حاشا
الى قوله لو لم يمتد به الظاهر وقوله فاذا كان عليه لم يمتد به
ظاهر صعب في الظاهر حاشا له في قوله لانه المشبه حاشا له في الظاهر
والثاني في الناطق اما الظاهر فاذا ما هو على وجه التحد ولو وضع ما
العرفه لا يمتد به من الرجوع في الظاهر الواحد وجهين اما ان يكون
عازبه فعليه لانه او يشترط عليه ان لا يمتد به التحد وامام الحكم
الخاص فيقول ان لم يمتد به خرج من قوله عازبه والله لا يمتد به

لفظا ونصه الوعد اما محتمل ان يمتد به على كل حال الى طهره حاشا
وقوله كرسى وضع عليه من الماله الفطره طريقه والماله على الطريق
فوقه الحاشا والمعه المستوفى بوجه الى الفقه وقوله سلم في
الراية ما ذكره فيها عن وشرا حد قوله اما الماله فعلى الاصل السبل
مع الفطره سبل ان يمتد به حاشا له وقوله واحد واحد واحد واحد
لغيره والمسلمه شرط ام لا وقوله قال في الفقه والوجه في انه يصير
مستحقة بناء او شره للمحد ان الله قاربت فعليه الفقه فكاره الخواص
قوله الله الفقه في الاول في الفقه في الفقه فكاره الخواص
بطلان المقصود بعد ان علمنا ان الفقه اذا سيع الحاشا في الفقه فكاره الخواص
الفقه في الفقه فكاره الخواص فكاره الخواص فكاره الخواص
الى ما اخر في الماله وهذا هو الوجه في قوله مع ما به او متوليه في الفقه
لم يمتد به في الفقه فكاره الخواص فكاره الخواص فكاره الخواص
سواء كان على الطريق لا يمتد به فكاره الخواص فكاره الخواص
بعد حاشا تركه فكاره الخواص فكاره الخواص فكاره الخواص
الانواع عليها واصلاحها وشرها من قبله الاول كالجور من قبله من الماله
والخلاف الا ان السناد لا يمتد به الا في الفقه فكاره الخواص
اذا حشر محذور فكاره الخواص فكاره الخواص فكاره الخواص
يكن عاينه قبل المونه الاول فكاره الخواص فكاره الخواص
ما ليس في بطلانه لا الا وفاقا فكاره الخواص فكاره الخواص
الوجه وكذا توسيع المحذور من الشارع ما اذا لام امام الامام بصرها لما روي
في الماله او يمتد به على الطريق فكاره الخواص فكاره الخواص
المحد حاشا له من غير ان يمتد به الا في الفقه فكاره الخواص
واذا امامه فكاره الخواص فكاره الخواص فكاره الخواص
طعام الفقه فكاره الخواص فكاره الخواص فكاره الخواص
بعض الفقه فكاره الخواص فكاره الخواص فكاره الخواص

الرقعة هذا هو نصه بحسب ما
هو واداك ان الجاهل النافع وقال لا
يحق ان يورد الامر فهو محو شمس
هذا النص على استقامته مع وديته
ان الرقعة لو سلم بعوض الدين لم
يملكه هو الحسن بعد ذكر النافع
اذا سلم بعض الامر لم يملكه
الحسن في الحكم بها كون
كل واحد من المحو ساله سباق

لما كان قصد لعمري بعد من
عالم طموح بعد غيبه لعمري في الدار
وروي على مع المساح في الاصل
لعمري وسعدا بحقوق الوراثة التي لا
تسبح الفيتى باعطاء الوراثة
في اتمر في اتمر في اتمر في اتمر
الطوار

لم يسمعوا له صريحا في تارامونة وتوصي بعترها المحقق وحده من أطراف القل
ان اعلان معدومه فلم ينجح بل حياها فاسلمت اليها فلهذا رجع عن الماحه الى
لوانه وحده الما في ان بعد الوقت جمعها فصار بعد الاحاء **مسألة**
اذا كان مال المملوك يملكه المولى فله ان يملكه الى مطلقه اخرى كمن يملك الى اخره او
الى مطلقه او دور على الملة او كمن يملكها او من حضر الاستغفار وعكسه
فذكر كمن من العلماء في الملة في الافاق وفي ميسله هو فيه المنازه وغلان المستعمل
اذا خلت الملة بخوروه وانما هو من الملة وفيه على جرحه على المرحلين
انفسا في عزمه وحلي الكعبه القول الثاني في المجرور ذكره في ميسله
هو فيه البرزق الذي خرب وميسله حفر البرزق في الشارع وميسله
الوادى المتخول وفيه المتخول المصلحة عامه وذكره في ميسله
صروعه التمدد الاول في الزيادة عليه في ميسله صروعه التمدد الثاني
الحاثير في صنف واحد والصلح فيه ان السواصل ان البرزق
استرد على البرزق وحصل للمدعي التطوع للاحضار والاداء لله
واحد وهو انه مال له مال له مخرج في ميسله صروعه التمدد الثالث
الى الله على وجهه في هذه المصلحة التي تقعها بعد ما كان على
حاله فلا فرق بين ان تصرف في المصلحة التي عيشت وفي غيرها فان
المال يختلف في هذه المصلحة فيارة يكون المصلحة الاولى قد بطلت
خو ميسله البرزق الوادي المتخول السواصل في جرحها او لم يرح
ونافه لم يسطر المحضر كان الصروعه في هذه المصلحة او لم يوضح
فيارة اصنافه في الماخز جميع ما كان للمصلحة الاولى وفاته
البعض من ميسله توصي في التمدد من الشارع وحفر البرزق
في الشارع وعامة الزمان من عمله اذ ذكره في ميسله ايضا
خو في المصلحة في الشارع اذ المصلحة في المارة وقد ايجها في المارة
الواقف المصلحة في المارة في المارة اذ في المارة

[illegible]

فقد المقتدر المومر وكما البالد احو وجب الحث والمحصن وكما العنق بل ووضع
فه القدر صمد وهذا هو الذي ذكره ابو جعفر وهو الاول والاصل العالم واسما
ان عتق له موصفا فاما ان يكون ذلك الموضع حررام لان من حررا كالتبج وواجب
الما في فعل الحكم للعنق في نفسها له حفظها في حررها لانه قد عارت
و دفع في مده فحفظها حفظها مثلها فادبرتها عن له فحفظ صمد وان ازم الى
انه العنق لا ياحد وكما لو كانت العارة ما من المعتز حررها فها قلنا التمس
انها الاخر فقدمه بالسنن الحفظ وهذا هو انما الادعاء بعد من الحفظ
لا التمس واما اذا كان الموضع الذي عنه حررا فان حفظ وصم وان
عدا فاما من دار الى دار او من منزل الى منزل كان الادعاء من لم يعضوا من ان
يكون كناه فيما مضى وها في الحررتوا ام لا وقد نظر وان عدل من فعل الى
صمد الى الدار منه اذا حررت لم يعضوا كذا في موضع في الصدور او اقول ولانها
حظا لا يصير وان هذا الى دون فتولام في الماله وذلك ان المومر والتمس
والدانه اذ اركبها لا يتصور فيها هدا ف نظر والرويت وسن ان تركت وعتق
ورهن وقد اشار الى نصه في الحج **باب** ان يملك لغيره هذا احد قوله
الراعي في اسما المده والاولى انما هما **باب** في الخائنه من الكا في اذ اودع
صو صا تا فاعلمه لانه لا اعسا ريدع الدافع فكان الحد احد نصه
احد وكذا ان احد من صمد من الدمه صمد والاحكام **باب** فان اودع
عنه عدا فخط صمد ان الفعل لا يساح والاحرم عان الفقه فلو دعي الساب
لم يضمن لان هذا يساح ولو دلل الصدق الحصار الى كذا اذ عدا الما كقول من
عان الصان لم يكره ولو حرره او رجه وقد سلم الله للضم لان عان الصان
حررتك ما لوحد الصان **باب** في الماله عدا الما صرح لا يضمن بالسر
ووجع صمد ان كان يحلها مونه والاولى في العدم عن الوالي اذ حرره
فخرج الوديع مع ماله ووضعها في حبان فليق لم يضمن اي اذ اطر لانه
جاءه لا ان عمن الحق وقد كان في ماله فخره او اول الوديعه
اسما استكنا لم يضمن والكا في اذ احرره الوفاء فاجاع له موكبا عدا

عبد الله بن عمر اذا اضم

مروحي او عتق حكا ما الاجاع قال كذا لو اراد شرا وفي المومر ان يخط
من حبه او مده او عتق فخط صمد وكذا علامه ان يملك لغيره ودد حركه
لو خط المومر فاحترت العارة صمد قال ابو جعفر يعني سا زحوا في العاد
وفي الكا في اوصفها في حده او كنه هو حرر وسلا عزم قال ابو جعفر يعني حال
لمصير الى المله اللدوام فان يخط حال مضم الى السلم نصرا الا ان يصر
المعاد كالعبد والشديد **باب** لانه لا حكم لعقده الا ان يكون ما حلتها فخط كنه
في الماله وعلم الباقي انها قد عدا الما شرط عليه لرجوعه الى الاول فاما الما
فله فطاله اسما علم المومر ان يخط يعلم او يخطي لا رجوع له وحبس في المومر
وربوا النامر ووجه مع الوالي وم وحلوا في اطر ان الما في حبه مانه في حال
طريقه فلو لا الاول الادعاء من حبه حرر او عزم على السر واذ اخط مع الكا
فله رد عتقها الى الاول وان يملك لغيره رد الماله الى الاول والاول عطا
به ذكره في الكا في الله عزم ما دون ماله الدل في سوج من رد في وجه فوط
ان يصر الما في حله الا انه هو فوض واحد من الدان الما في الما في الما في مومر
عيا الاول والاول يخطي الصان على امر يصر واحد كذا الخو يملك اسما نصه
واحد في جمع المعتز عليه ولا يهرم عاضا الغصه ومودعه الما فلياقص واحد
وهذا قضان ويحقق هذا ان يمال مع واحد فلا يملونه فاما ان يملك
سفلونه فليكان كما ملان الما في حله **باب** يقول من عان بعض الما في ماله
الدمع فمنا مفا **باب** في الابعه لا يصر عن غير ماله نصه فلم يملك **باب**
في الخامسة اذ اودع صمد اعلم ان روحه المصدي لانه المومر والاولى
حصل كلها او اسما منها صمد وان حصل واحد فاركب الما لم يصر لانه المومر
ولو كان له فاحد فوالم واسر مومر نصه فليقول الذي يخط فاركب مومر واحد
الكل صمد الما وان يخط احد لبعض صمد ففقا وقال من يضمن الكل للمومر
معين الا ان يكون مومر احد من مومر في الما في ماله ان يرد ام لا ان لم يرد صمد
احد فقط وان يخط فاما ان يرد مومر احد او مومر ان يخطه خرج من الما في مومر
وطا وح وعدم كذا خرج حركه لخاصه وان يرد مومر فاما ان يرد مومر لا ان

الا ان يطلب منه المين ما يحسد عوى اللبس وولده وذلك انه ادعى عليه ثلثا
وهو كثر صار كالوادى عليه ثلثا في العاشر بطر من وجه واحد من السكاه
حتى يله وهذا الادعى قد احدث كلامه كذب في السكاه وفي هذا القول لم يرد
الحق وصل هذه المسئلة ما تقدم في الله لو قال الحلف ما تعلم ان اخبره وسلمها
لو قال المدعى عليه للمدعى الحلف ما طلبت في اليقين طلاقا وتولية ولم يرد
الودعه لم يصحها وعدم ولو جحدت بصلواته وقوله فلم يرد اذا كان
عرضا حصارا كانا قد سلطوا فانهم صدقوا في المضاربة وكذا الكلام في التوثيق
طلقه الرخ **في الدائره** جميعا المودع وقد صرح ان لا يلى
الضرب انه امر بلسا امر بلسا ان الضمان المثل وان القول قوله في الرد والغير لا
في الضرب **في الدائره** هي على وجهين احدهما ما لا يرد عليه وادعى فلما اقام
المالك بینه بالادعاء اقام بینه باللف طلقه لانه انما في مرسه وجوده فلو لم يرد
له بینه لكرادى المثل فعلا ضريرا لصل قوله بینه منه فان عزم بغير قوله انها
لم تزل تحدد السابى بالادعاء عسى اقام بینه بالادعاء فاقام بینه باللف
فلما اجمروا لم يقل لان كان الادعاء مع سواه المثل كلفه فلم يرد عليه
لكن المثل يرد على الادعاء وقد امكن وقد قل ان عزم بغير لفظه ما
او دعوى ما لم يرد في هذه الحال وفي السابى والروايات نقلت في هذا سوالان
الاول لم يقل هسا وقد قالوا في الدعوى اذا ادعى عليه سواه فاما كان
للمدعى في قطا فلما اقام المدعى عليه المثل اقام المنكر المثل بالمضاميل فلما
لزم المضاميل على الثوب فربما قضاه ما لم يكن عليه له فحوز قوله ما كان ذلك
على في قطا ودفع منه العضا صدق وان قضاه ما لم يكن عليه فادام الحق
السؤال الثاني لو قال المامع فلان في ثمانه مراحا شهد هل يسلو له ان
لا يسلو له كما لم يرد له وكما ان يسلو له لم يكن عالما انه شاهد
في الرابعة ذهبت ولا اوردت كلفه في الحنفية انما يرد وجه المثل
في الخامسة وطاهر هو كما قال في نظر على عده اذا امار الى يد الودع
بعد ما طالعت الحنفية فادى يد الامانه كان ساقرها اول بعضها في غير ذلك

فكان حرمه لو ادعى عليه لانه تعلق في الحنفية الملام الا ان يقال قد استعملها
ثاني في السادسة فيها صورة وكلها في الكتاب الاول في قال او دعوى في
ودعه فلا ارهاق لثبتم فادى الحالف في الواحد والنوع له سوا الالمالك
او صك او عضي الباسه ارهاقت في الضرب وكما رده ومضاره عليه
المثل ولا نظر الى كلام المالك الثالثه حالف في الواحد والمالك قد يقول قصص
على الودع السبه الرابعه حالف في الواحد والمالك قد يقول انكره في
وقوله ولحد قوله السبه على الودع الحرف على الدعا احذر من رد والادع
القول قوله لمن المالك قد اقر بالسلم الله فلقا قوله احذر من رد وادعه
في السابعة اما صحت في وجهين الاول ان لا يتعدى سلمها الله والاحذر من الميع
معدون وهو معروف فليد ارجع عليه داما لم يرجع في الرابعه انه يعرف الملام
في المالك ولا صحت قطره التي له وقوله وكذا ذكر الاحواز في هذه الرساله
سلمه الرساله في الدرود هذه في بعض من الدرود امدت هذه السلم لا في العون
لها بالضمير ولا في بعض ما قد فيها عليه دليل الا ان تعلق طنه في الدرود امدت
السلم لا في العون وفي بعض اداسم قد يارجح كما في الدين على الخلاف
في الثامه لا في من ان يرد او يرد كالعقد وقال ابن سبيل في الامان الماسم في
الى مضر امدت الودعه بالملك الدار من كرم طاق في تعلقه لودع وانكره
فلم يرد له حيله ولا له الميع **في السابعة** حصة اصابه
على ربه وازال المدعى له وهو مضمون المعنى من العا صبح المثل في المالك المامع
المالك المالك الا ان يرد في العون على وجه العذر وادى اولها فان رسل
تقولوا مع السله والتحول المدعى له قد شهد بها في ثمانه مراحا فليد لظان
لا للعنف فشهد مرادون نقل فارسل اذا كان المالك في مضمون انما لا نقل
بشيء خاصا وان عاصه ايم وارسله لا يرد وانه يرد كرايم ولذا لو ابلغه عده فان
محل الخلاف بينهما فليد اقاله الروايات في اذا شهد عده بصل او حرم او دع
عدم بصل او عده ايم او بصل او كان عده ثمانه عليه مال المثل في اقاله
العنف كذا في حشره لا في نظر الاول انه بصل عده في هذه الصور انصا

انما هو الذي يتبعه الرتبة والعز في التام على المسح في العاشر والعا
انما هو الذي يتبعه الرتبة والعز في التام على المسح في العاشر والعا
وصدق به انه ملكه من وجه بطور وصال كان اسع له الكرا والاملا ولو
له لصد على ان يرا حرة عن اربعة نصفه في التمر في باب الاحار والى المسح وقد
صفاه ودوله وادان في العاشر الحارة لا اعرف انه من ام خرج وهو في العاشر
يعلق من الفوارس في دوله ملكه الكرا خلاص واول وعنده لا ياحار
اركانه تمام كلامه للعقود في على ملكه استعمال اخر فهو ظاهر في ان على
العقد القاسم في له فان اسع له الكرا ان لم يسع له في ملكه الحرف
اسع له في وفاته على العقد الصحيح له الكرا اسع له لا يملك بغير ملكه
وهو ظاهر في المسح وان كان قوله وملكه لا ياحار في ربحه اول الملكة خاتمة نظر لانه
عند الضرر المانع اسع له ام لا كان العقد الصحيح ولا في ثابته على العاشر
الحق الذي في المسح انما فاس المانع على الاعان في العقد كمال انما في مسقطها
في العاشر في ملكها وان يضر الاعان بالعقد حار ان يضر الاعان في ملكها
كل واحد منهما بحد الا احره والا اسع له في الاعان في الاعان في المسح
المانع العاشر والا اسع له في الاعان في المسح في المانع الادارة فاحد
منه صراط ورجوع على وحكم والاسل الاعان في المانع المانع والماسح
ان كل واحد منهما بحد العقد والحكم ان يضر كل واحد منهما في العقد
لكن لا يسفم هذا الا اذا فاس على العقد الصحيح حتى يلزم الاخر اسع له
وقوله حسن المروسة من القبول في ملكه الكرا السرفه الام من
تمام ملكها اسع له في ملكها لا اسع له في ملكه اسع له في ملكه
العام انج فان يضر على اسع له في ملكها احد فاس له في ملكه
اسع له في ملكه في ملكه في ملكه في ملكه في ملكه في ملكه في ملكه
الاسع له في ملكه في ملكه في ملكه في ملكه في ملكه في ملكه في ملكه

في المسح

في المسح

وانما هو الذي يتبعه الرتبة والعز في التام على المسح في العاشر والعا
انما هو الذي يتبعه الرتبة والعز في التام على المسح في العاشر والعا
وصدق به انه ملكه من وجه بطور وصال كان اسع له الكرا والاملا ولو
له لصد على ان يرا حرة عن اربعة نصفه في التمر في باب الاحار والى المسح وقد
صفاه ودوله وادان في العاشر الحارة لا اعرف انه من ام خرج وهو في العاشر
يعلق من الفوارس في دوله ملكه الكرا خلاص واول وعنده لا ياحار
اركانه تمام كلامه للعقود في على ملكه استعمال اخر فهو ظاهر في ان على
العقد القاسم في له فان اسع له الكرا ان لم يسع له في ملكه الحرف
اسع له في وفاته على العقد الصحيح له الكرا اسع له لا يملك بغير ملكه
وهو ظاهر في المسح وان كان قوله وملكه لا ياحار في ربحه اول الملكة خاتمة نظر لانه
عند الضرر المانع اسع له ام لا كان العقد الصحيح ولا في ثابته على العاشر
الحق الذي في المسح انما فاس المانع على الاعان في العقد كمال انما في مسقطها
في العاشر في ملكها وان يضر الاعان بالعقد حار ان يضر الاعان في ملكها
كل واحد منهما بحد الا احره والا اسع له في الاعان في الاعان في المسح
المانع العاشر والا اسع له في الاعان في المسح في المانع الادارة فاحد
منه صراط ورجوع على وحكم والاسل الاعان في المانع المانع والماسح
ان كل واحد منهما بحد العقد والحكم ان يضر كل واحد منهما في العقد
لكن لا يسفم هذا الا اذا فاس على العقد الصحيح حتى يلزم الاخر اسع له
وقوله حسن المروسة من القبول في ملكه الكرا السرفه الام من
تمام ملكها اسع له في ملكها لا اسع له في ملكه اسع له في ملكه
العام انج فان يضر على اسع له في ملكها احد فاس له في ملكه
اسع له في ملكه في ملكه في ملكه في ملكه في ملكه في ملكه في ملكه
الاسع له في ملكه في ملكه في ملكه في ملكه في ملكه في ملكه في ملكه

في المسح

[illegible]

عن من للمعاضة قطع الصبح ونقص الالام في البراه انما اما بعد
او وكما انكار او كذا لقائه والدمج احد ما لك وانسي على ومن
العلم من اوجاع الدمج وفي الروايد لو عصفه رة من فصيحها فطارت
سوى ان بعد كثرها فصار رة من فصيحها فوسا رة وزها من فصيح
للصحة التي املها وان بلغ علم صبر الالان علاقا للبار وتروا ان انا
فاما ان يتركها من غير رة انا لمعوضه ام لا ان غير فقلت ان لم كان الصبح
فقد ستم فان كان لمعوضه من رة فقد ستم بعد ذلك ان رة احد فقط
ومن ستمه اسف فقلت اني صبر النصف مع ج د اكم في الموضع الخامس وذكر في المن
باعتل واولا حده في الله افان كذا المصنوع من رة لا اعلم به العرض
لحوان ستم موضع الخلفه فلو كان معلقا العرض كان رة فقط ولا ان رة
في الماء لاحلا وفيه في التا طبع في الساق الارض استهلا في الملاكان
الربع للراعي طافا للمعم وضعا على لساك الارض فان الولد من القدر
لحاح الصبح للمعم الولد للراعي وقوله ولحاح الارض الكافح لاجل
في كلام المعم والمعاضة الكرام كل الامم مدرج ولكن حجة حجة رافع حجة
وجاهة ولا المعم اما غف الارض والدره وراه فالربع للمالك والمعاضة حجة
للملك اذا رعى للمالك وان ستم على القمام عليه وفي هذا فطر ان القام للملك في الارض
استهلا له وقوله الربع لساك الارض في الكرام وقوله للراعي اوجه
ان ما راد على الكرام الربع وفي هذه المربعة وعف وبكر لساك الارض ان
لحاك الدر من مال الربع عاضف محضه فخالق ربع عاضف احيى فلم يملك
الربع ووجه له الاجرم اذا حار لساك الارض احد في الربع للراعي وان
كان عاضفا يحل للارض ويحل للمدر فحل عليها فادركا طافا من الحور
العلم الا ان رة من ان لو حار من العلم على العاضف فاما الطبع نحو تعف
ان رة اوله للملك عرفت قال المعك من حور ربع حور الارض ولو لساك
بعد حاكم الارض ولا رة على اوله للملك عرفت وقوله عطف او شرا في الشرح
ظاهر واما العطف لساك بقائه من رة دفع الصبر تحت عقلا لساك

الفاضة كماله لها قد نرجع عما طلقه فلم من هذا الوطان احرى بملكه نحو ١١٠
كس احرى ملكه ولم من هذا في السج اذ اناج وسلم عن الغفر فغفرا (انه ان يقال
استهلكه اذا ابلغه الشئ **قوله** الا قدر كذا الملقاة ازم له ناه على انه لم يخل
احافه **قوله** وان يضربا اسقط له امامه ساه عما انه لم يخل احافه او
احافه ولكن لم يعلم بحقه الا حده فالحار اناي على **قوله** ان النوار ترجي يعلم الا حده
لكن يقال فان لم يرض بالعرف القليل في **قوله** ابطال المصون الوفا الا ان يقال
امامه انطاليه (انه قد استهلك عليه المانع **قوله** وان يقال ما
المقصود من ساه عما انما حار **قوله** واستحقاق كذا المانع اذ لم يخل
اولم يخل فلهذا **قوله** المصلحة ان الغاض اذا **قوله** المقتصر
وغير الغلة فالما لك اما ان خير المرام لا ان احاز او حاز منه ما حركه في الا
حاز ما رطال بالغلة **قوله** الاحافه عند طواسي الغلة فهو اذ في الواجب
المصلحة ما رايه **قوله** واحاز او طال المانع وكذا المانع فاذا الحار من
حاز **قوله** سواء العلة نعمتها رايه ما رايه فاضه بعد اوجها وانس الغاض
اما لها **قوله** سواء ان الغلة بعد الاحافه في ندر امانه فلفظ **قوله** سواء الا ان
لفظ في لفظ او حتى هذا ذكره في حشر فهو الصانع **قوله** سواء في حشر
المصلحة حال لا الزيادة الا ان تغلق فيه وهو طاهر **قوله** سواء في حشر
وامام **قوله** سواء الاحافه حال لان المانع قد صار شيئا والاحافه لا
يلحق بالسلف **قوله** سواء اذا لم يخل المانع بعد طواسي الغلة **قوله** سواء
المصلحة على الغاض **قوله** سواء في الغلة ويطال كذا المصلحة لا يخل في المصلحة
ملكه الذي على **قوله** سواء في المصلحة **قوله** سواء في المصلحة **قوله** سواء
الغلة رايه او ما فقه انه اذا احرى كذا المصلحة **قوله** سواء في المصلحة
المانع فلهذا بطور او الاعطاف ما احرى في حشر في مقابلته فقد احرى
في مقابلته ملكه كذا المصلحة **قوله** سواء في المصلحة **قوله** سواء في المصلحة
قوله سواء في المصلحة **قوله** سواء في المصلحة **قوله** سواء في المصلحة
الا موال الملوكة مروح محطوره **قوله** سواء في المصلحة **قوله** سواء في المصلحة

١١٠

واشهر انه خوار بعضه ناسا بها نونا واما ما في **قوله** سواء في المصلحة
المال فاما المصلحة **قوله** سواء في المصلحة **قوله** سواء في المصلحة
الدرهم ان يعدم في احد **قوله** سواء في المصلحة **قوله** سواء في المصلحة
وفي المصلحة بعد سؤم عنه فانه يخل في حشر في حشر في حشر في حشر
ومنهم من يخل في حشر في حشر في حشر في حشر في حشر في حشر في حشر
كناها الا ساري وقد قد صان **قوله** سواء في المصلحة **قوله** سواء في المصلحة
للمصلحة المال **قوله** سواء في المصلحة **قوله** سواء في المصلحة
واما في المصلحة **قوله** سواء في المصلحة **قوله** سواء في المصلحة
الاربع الحارة المراه باحرام **قوله** سواء في المصلحة **قوله** سواء في المصلحة
الاربع المقتضيه **قوله** سواء في المصلحة **قوله** سواء في المصلحة
قال الامام **قوله** سواء في المصلحة **قوله** سواء في المصلحة
الحرام **قوله** سواء في المصلحة **قوله** سواء في المصلحة
كما في **قوله** سواء في المصلحة **قوله** سواء في المصلحة
او ما في **قوله** سواء في المصلحة **قوله** سواء في المصلحة
حله **قوله** سواء في المصلحة **قوله** سواء في المصلحة
لله **قوله** سواء في المصلحة **قوله** سواء في المصلحة
فوقه **قوله** سواء في المصلحة **قوله** سواء في المصلحة
وقا **قوله** سواء في المصلحة **قوله** سواء في المصلحة
ان اذ **قوله** سواء في المصلحة **قوله** سواء في المصلحة
انه **قوله** سواء في المصلحة **قوله** سواء في المصلحة
وقا **قوله** سواء في المصلحة **قوله** سواء في المصلحة
في المصلحة **قوله** سواء في المصلحة **قوله** سواء في المصلحة
لمه **قوله** سواء في المصلحة **قوله** سواء في المصلحة
له **قوله** سواء في المصلحة **قوله** سواء في المصلحة
في المصلحة **قوله** سواء في المصلحة **قوله** سواء في المصلحة
غير **قوله** سواء في المصلحة **قوله** سواء في المصلحة

١١٦

وقالوا حلف لا اسراهما فاسر من حيث يشق **قوله** الاحلا وقصا من ان الرخ الطير
له وحال في شرح الاصل حتى وج انه اطلبه لان اصله مظهر معصوم **قوله** الاصل
معصوم عليه والخارج بالمان فعلم هذا ان الرخ ليس المعصوم وانما هو
وسلم طلالا او في المدة والله معصوا **الموضع الخامس** ما خرج من الحي
الروح للبراع وان كان غاصا في الارض والبراع طيرها وهو اوى من حشرها
الاسارى وقد احتج به الاسارى على احكام احدا معني للاعيار ان الا
ماهي اسخ لمروا خافه وكراهه ولما روي اذا حكمه يوم فاكهه ما لها
لم يكن الحرام مظهر رجل بطون الرسول **قوله** الم يكن يعلم الحرام اسرا حيا
ان الرخ والطير بل الملك **قوله** انه يجوز صرف المظالم في الارزنية **قوله** يعلمها
معني لانه واهل القدره والخالين الذين مراكلها كما فعل الرسول واعوانه
ليرتدوا عن القعود ولو اكلوا ان سالهم ما سألهم **قوله** اسخ لم يحرر
عده ولو اكل من الصدوقه ما سألهم **قوله** الا خلا احد بالغير لغيره
الموضع **قوله** من ان المظالم اذا سئل العاضه ملكه فنه سوا اذا ملكه فلما
اصدوه الى سؤل علم **قوله** احسن عليه التنازل من ارضه ما ملكه فلو لم يكن كان
للعاصي ان يستهلك حتى يرضى فطلب له ولو اسع به حتى يرضى ولا يرضى
للمعاصي ان يملكه وامر الرسول للذين خولوا بالصدوقه ان يملكوا ما سؤلوا
او لم يملكوا بل بالرسول وانما به وهو مسوق **قوله** ما سؤلوا ومعد الناس
عن فعل مثل هذا فلو اكلوا كان يملكه فلو كان على من يملك المظالم المظلم
سوا الناس لو ملكه فانه الصبر فلو كان على من يملكه فانه الصبر فلو كان
به سؤل العبد فالهرو المسح فلو كان سؤل **قوله** انما لو لم يملكها الاثره
الرسول بالصدق بل حفظه لانه **قوله** احسن سؤل وان سؤل كان سؤل
لجعله العريض المظلم **قوله** افلم من الصبر فلو كان على من يملك المظالم
حسنت لطفه فانه صدوقه ولا تقبل اذا سؤلوا **قوله** ما سؤلوا ومعد الناس
وتم تملكه **قوله** سؤل سؤل **قوله** سؤل سؤل **قوله** سؤل سؤل
فانما سؤل سؤل **قوله** سؤل سؤل **قوله** سؤل سؤل **قوله** سؤل سؤل
عنه سؤل **قوله** سؤل سؤل **قوله** سؤل سؤل **قوله** سؤل سؤل

معصوم

قوله فلا لم يرد الشجر هذا من رجع اليد واستهلك وانما العريض ولا التقيا
عن سئل من المالك كالتبع العائد واليه فان العريض فيها والخلط والطين والطين
استهلك عند اجتماع **قوله** الا ان يكون عريضا بالارزنية ومعظم ما فيه سؤل
العريض سؤل او سؤل رجل كالتبع استهلكا لانه قال الا انهم معظم المانع بمعدل
العالم فصار كالتبع **قوله** ولم يتوهم بطي مدخل انه لا يملك الا احد فلو لا
ما من من سؤل ونقطع **قوله** ولا الا لانه لا يملكه فلو كان سؤل **قوله** وان
العاضه لا يملكها الا سؤل لفرق بين سؤل الكافي بين سؤل العريض والطين
كما لو صار خلا ولا يذوقه والصدوقه رايها او لم يذوق الغر والطين والطين
انه لخل لا يقع الا بعد المرافاه وقالة الفرع سؤل وان معصية او اكله العريض
بالاخذ من الاضاح **قوله** المرافاه **قوله** والرهقه العاضه او اعطى بها لانه
ليراسه سؤل **قوله** سؤل **قوله** سؤل **قوله** سؤل **قوله** سؤل **قوله** سؤل
سؤل اشياء معطاه بعض المانع لا يعطى ما اذا اعطى ذهب معطى المانع فلا
يرجوعها ولما قال في سؤل الموضع **قوله** سؤل **قوله** سؤل **قوله** سؤل
لا يملك من اسئل عليه ما سؤل **قوله** والناس ان يكونوا والاسم ومعظم المانع
فمن انما سؤل وسؤل ما في الوفاء في الارض يعني سؤل ولم يراه فدره الرخ
او الا سؤل من ان سؤل لا يملكه بعد فعله فعلم هذا ان سؤل سؤل ودخا له
عليه لم ياتي طبعها لم يملكها اسئل او سؤل على سؤل فلو كان سؤل الرخ
وحده لا يملكه ولا يملكه فعل الطابع وحده لانه ما دل عليه سلام النصارى
فان الاخر لم يفرق **قوله** لا يملكه لانه في الارض العالم يعني نصاه
بالصدق لا يملكه فانه اسئل ولو سؤل **قوله** سؤل **قوله** سؤل **قوله** سؤل
لا يملكه ولو سؤل لم يملكه الاخر والصدق فلو سؤل ومنهم من سؤل لانه
يرجع المانع سؤل **قوله** سؤل **قوله** سؤل **قوله** سؤل **قوله** سؤل
فانما سؤل **قوله** سؤل **قوله** سؤل **قوله** سؤل **قوله** سؤل
واخره **قوله** سؤل **قوله** سؤل **قوله** سؤل **قوله** سؤل **قوله** سؤل
فانما سؤل **قوله** سؤل **قوله** سؤل **قوله** سؤل **قوله** سؤل

[illegible][illegible]

على يد دواشهم مرجع على الموهوب له مثل لو ارجع وقوله وقوله لا مرجع له المذهب وجوه
 قوله الاول انه عار وقوله الموهوب والمهبة في الناحية مرجع المرفوع على الزاوية وال
 ارجع مرجع على المرفوع وجوه اما ان يعلم او يحكي في الناحية عالما او عده عالما
 والبطر او افضه مكره وقوله وان ارجع من العاقبة فممتنع انما وان له العاقبة فممتنع
 عند الماكي هي فنية الخالوة فقط وهو قول في الثاني على ما لك قد منع العاقبة
 المطالبة العاقبة والجرم ومن عار ارجع لما لك بقواعد الاصل والفرع في الماكي
 الخاص بالماكي لا من العار ان يجوز ان يجرى من حله ومملكه فممتنع وعدم والخصة
 مملكه منع العاقبة ولو عار العاقبة كمالها لك لان من العار ان يملك الشيء ومنه لكن
 عدم وقوله المرفوع العاقبة تكون القواعد الاصل والفرع من روم العاقبة للعاقبة
 بطالبها العاقبة الثاني في ههنا كما تعلم وقوله الثاني في مرجع منع العاقبة فقط
 وارجع العاقبة احدى من عاقبة العاقبة لا ارجعها وانما هي الاصل والفرع
 وقوله فانه مملكه منع العاقبة وقوله ورد القصاص على الماكي **الموضع**
الامر قوله الاول فعله فانها اذا كانا دائما راجعا الى واحد او اثنين
 وارخوا بهود المذهب كل هو الود فان ارجع او كانا مطلقين حملنا السهود
 على ان لا يهونه انه قد رجع عاد اليه فممتنع لعود عصا وقتل امانه وهو الصحيح
 لانه لا وجه للمصنف في الناحية والثالث على المالك فان ما فيه المالك ارجع
 كما تعلم في الناحية فعلى قولنا فيقول الماكي لا يحكم وموم **قوله** حملنا لثغون
 القول قوله لانه لا يعرف الا يعرفه **قوله** انما كان على ما كان في ههنا مملكه ولا
 خرج الا بالمد **قوله** على الصحيح وان لا يهونه انه قد ارجع العار وان
 فممتنع انما على ان الماكي لا يجرى لما لك واحلقا ههنا العمل ارجع من مملكه
 والاصل العار على ما يدعي ارجع منه وهذا بطر الى الاصل وهو قولنا ومثل كلام
 حتى لا يجرى لايها العار والقول قوله لانه لا يعرف الا يعرفه **قوله** فممتنع
 المالك في العاقبة على الماكي او ليعنه كما اوردني او كما بنا وقد ربي وانك
 العاقبة والقول قوله فممتنع انك المالك لم يصحها عند افاكي كما هو الحال
 فان رجع العار او اقطع او التور بخروفا وقال العاقبة كماله والقول قوله
 فان حلقا في ههنا المعصية والقول قوله لانه قد ملوا في الاداء على مفسر

العباد الا انكم قد درو اي العارضة والموجبة ذكرها اذا كانا متصفتين لم تقبل قوله
الوجه الثاني قوله لا تعرف له معنى معين فلو ان السمع من جملة المعنويات
 واحد قوله يجوز ان المال انما والماضي والحدوث فليس معنى معين ولو كانت
 رتبة سوى رتبها خلطت بطلان سوى رتبها فليس معنى معين فلو كانت رتبة
 رطبا ساوي رتبها ونحو قوله هذا الصالح لا يمكن ان يرد العرف والاسد العرف
 فصا ذكره وانهم فان خلطوا غير خلط حاله فعند نظره **قوله** في امثلة الاول
 نعمانه يصرف في ملكه فمعنا **الابا** **قوله** تجسد كون غيره له روات العهم
 هذا الحد قوله والماضي وط كونه **قوله** لا يصح الشك فيها يعني بركة العبدية
 كما تقدم في المقارنة **قوله** فانه استلزام في الامانة بمعنى انه لو كان العار بعد ان كان
 امانه وقوله وليس يملك الخفاء يعني قد هو معصوم بلم بعد ضا آخر وقوله
 لم يزا يملك لما لا يوجب انه زال الاول وليس كذلك **قوله** في الاولى وقال
 قدس البدار وحده هذا على القول الثاني بطلان **قوله** في مال العبد على حد العبد
 على فاضح انه لم يملكه فاما ملكه معين **قوله** يجوز غيره له الخفاء يعني
 كفارة فلا يخطا على ما **قوله** وقد قدمنا ما ذكره على خلتها فاما قوله
 دفع العبد **قوله** في الثانية فمئة عشر فليس معنى معين **قوله** والاحوط ان
 لو كل انظر فانها لا يصح ان يوايه **قوله** لا يصح ان يوايه **قوله** والله ذكر
 في الاقوال انه قد صرفها الى المصالح لانه قد عطف الاستدعاء على كل واحد ما له
قوله خلافه لا ذكره ط وما قاله ط مني على ان قد هو يعرف جملة حقوق
 غير المعروف من سائر يعرفه انه يصرف المال اولا فمئة يجوز ان يصرف
 معروفه فاما لو كان لا يعرف حكمه جملة فمئة المعروف فمئة المعروف فمئة المعروف
 الكلام مضى وفيه المال عند **قوله** وهذا رايه وهو ان معنى القسط
 من خواله ونحوه **قوله** والاظهر ما ذكرناه يعني بعدم حواله الى
قوله في الحق ان من الادعي الادعي وهو هو والله الحق ولا يهاجم عليها
 ولا يهاجم عليها شرعا ومن الله بحسب عاقبة **قوله** في الاول والعلم
 بعد وضه لوحي بها او من لم يحصل من ادعي او من الله ادعي او لم والحبر
 الحسنية شه من الله من الادعي والحبر دل على انه من الله ادعي على خلقه

وازدنيه اولي من عنده واما الحج والصوم فلا ينبغي حيا ولا زما لله فطلبوه
 كل واحد في الحج حاجته طواف في الارض والادب عليه الا المطالبة له انما هي
 بعد المطالبة ولا يصحها الفلاني كل حال والله لا يصح سقوطه حال الا
 عليه ودر الايدي يصح منه اسقاطه ولا نه اقدم مما يحاجه من غيره فانه
 له حال كونه حيا واما الحج فحاجته لغيره وحياله فانه عليه علم الركونه
 واما حاجتها وسقطه فوضعت في الارضين انما يحاجه من غيره فانه عليه
 ما زاد على حاجته **ولما** اخرجوا من ديارهم هيا لهم عند الفلاني واحد
 وولم **ولما** اخرجوا من ديارهم هيا لهم عند الفلاني واحد
 الثاني في المال وكان فيه كل واحد منهم بمصل يقول ان غصني في الا
 يد اعلى كل واحد منهم ما له فانه لا يستمر فانه يكون للحاج وان
 غصني الاما اقيه له وفي هذه المسألة لكل واحد ولكن مجموعته
 فان كانا قارنه واران كانا معا ولا شيء عليه للحاج وان غصني في
 سطرها **السؤال** **الحل** الاسحالا يعني الا لسا **ولما** فعل هذا على
 ما ذكره من فاما هذا ضعف لانه فاما مضعف لكل واحد ما له فانه
 حصة وحصة في حصة وحصة والمراد انه قد ائتمنه فان كانا قارنه
 ولو كان حصة **السؤال** في الزاوية صرحه ما اكل الى العدة او احد قوله
 يعني **السؤال** ان كانا حصة العان يعني حصة او صا صلبها **ولما** الى ان صار
 المسئلة معوما لانه الطار للامات وكذا لو كان المعين فيه **ولما** ولما هو الا
 ويستلزم ما استهلك الاول لم يلزم له شيء سقط حكمة فكلما بعده **ولما**
 نصري وقد رفق لا اذا كان سماع به **ولما** احلف لثاني في مصر والمطالم
 هذه حكمة من المطالم للحاج والعقد او الحق لغيره لا مصلح فانه فان
 لم يعد حتى ان كسر امر السادة والصالحين الاعسا احد واما واحد
 في الدفعة انهم بعد بروك قال طحوريت المال للاعسا فلما اذا
 في **السؤال** **الحل** في الزاوية وحدها فانه لعل من اعسا فانه
 المطالم فلا يحجبها الا بعد او عني في مصلح وفي هذا الحواطر لا الذين
 اخذوها الا لانه لم يوافق في مصلح وفي هذا الحواطر لا الذين

اذا كان ركنه انة من سائر الاعمال فهو من سائر الاحتمال ولا شك ولكن
 صور التحريم الراد ان اذا كان ركنه انة محذور لانه من سائر الاحتمال والى
 وضرب الله واحدا من هؤلاء امرها الى الامام كالركن وغيره يقولون ان ركنه
 ركنه من سائر الاعمال ودلالة المصالح المحظورة ونظره وصوابه من حال الشيء هو محذور
 له من سائر الاحتمال المحظور وعنده من سائر الاعمال المحظورة لم يرد عليه المطلق وشبهه
 الوضوء وذكر القصة حتى ان ركنه لا يقع عليه على الناسي لانه ليس في القصة
 وما اوجبه الامار على نفسه فخرج عما اوجبه الله **الموجبة المباحة**
 وله مقدمة حكمها ومواري العضة **وله** فان عجز عن سائر الاعمال المحظورة
 والمعوذ عليه هو قوله عظيم من امام عن سائر الاعمال المحظورة كركا
 ذكر قد با وطى المحرم وقوله وعليه كلام القصة في كل واحد هو واحد
 قوله ذكره عن في الكافي والماورودة عنه في الركن انها على الفور **وله**
 القصة في الكلام الا ان الركن الواحد وكما ان الحقوق المالية على الفور البتة
 على الراجح انه لا يضر على العمري تاحرها **وله** لا يضر تاحرها كالحجر
 الصلاة الى الاضطرار **وله** في المأنة فلهذا في المدة ان كل ما قلده الله
 فانها ناسد بلعنه **فصل** في محذور خارج عن المظنة فمن ثلثه بعبته
 مرولة وغنمه واماني بعبته فاحاز **فصل** في المحذور **فصل** في المحذور
 وكما لو كان وكلا ما حاز في موقعا حاز في بعبته وقال
 المحذور لانه متعلق بخلاف المظنة وقد تقدم فاما بعد ما طار في سائر الاعمال
 والمحذور بعبته ومن ثلثه بعبته بالافاق لكن سائر الاحرار من غير المظنة
 بعبته ما المروية من غير المحذور فانه المحذور وكل واحد منهما ما المروية
 في المأنة بطبع صفته بعد الله ان كان عن المظنة لم يخرج منه ولا
 بعبته من اباحه او ملكه ولا غيرها من المأنة وان كانت بعبته مما يملك
 ويحكم وكذا اقدم وعنده كفى المحذور ان الله القصة حتى يجوز القصة المحذورة واما
 ان كانت في بعبته فان في اليد كاجر او ان في الاما حاز في المظنة حاز
 المحذور لفظ الاما حاز اعلم انه لا بد من الله بكل حال ولا بد معها من

أحدها هذه من الصلوات **الصلوة** وأما الصلوة الصغرى فمهرسلها
 من مهرسلها المسمى الثالث **الحاء** وأما الصلوة الصغرى فمهرسلها
 الرابع **الحاء** والصلوة التي يرى المعالج للصبي مكانة فاذن إذا كان في
المسألة أن يرى في حال الصلوة على المعالج المصلح وأن يردو عن المهرور
 كل ذلك للمصلحة وكذا في صلوة الصغرى **والله** من جهة هذا الولد ظاهر من
 حقه مما ورد في رايه فحينئذ مع أنه دخل في ملكه بعد احسانه وقال أيضا
 محققا لهذا في آخر كلامه فإن لم تكن له غيره سوى لما في الورثة في ما في نفسه
 في ما لا وله من حقه أي من حقه لا أنه نص في حقه وله في ما في الورثة على
 جهة المهرور لا الوتر كما أنه العنصر على **العلماء** بعد من الاعتقاد
 ولذا في كل شيء على حالها وبعد لها وعليه معنيها فإن سلم هي له وعلى
 قولها لها السعة في حال عدتها وعدتها كحصار كالقعة السعة في رايها
 الثاني كذا والمهرور يحضه فإن البعض الحصار في سلم مولاهم في
عنه أخرى على أصله أيضا والعرق عنها ومن الحرم إذا سلم أحد المهرور
والله ولو أن مولاهم كالحرق إلى آخره أن يخرج من دار المهرور مولاهم ودخل النساء
 لما في سلم مع رعيه وما في يده مولاهم وأن خرج لا يملكه ودخل لا يملكه
 ولم يملكه وما في يده في دار السلم لم ينظر فيه حارسه وما في يده وكذا
 أن يدخل من دار المهرور حارسه وما في يده وأن خرج أدركه لا يملكه
 هو وما في يده في **موضع السائل** الخلاف في عنوان العنصر في الطلاق أما إذا
 تعدد وقت عتق بطله بالانجاء ولا ينعى عتقا وقال يردو في رايه على ما اعتق
 السيد **والله** في الأول عتق ومن لا يردو في الحجاب لأن نوبة وعد يردو لا
 يدخل في عتق عن بعضه إلا أن نوبة وقوله **وعند** عن بعضه يوم أن
 العنصر بعضه فبطل إذا لم يكن له الذي يردو في بعضه فبطل بعضه
حيثما عتق عن بعضه ونعني بالحجاب الذي لم يردو في شافار فبطل
 قال ولم يردو في الحجاب أن يطالب بطله إذا لم يكن من أدنى قلما له مع ما
 البعض لما كانت **وعند** عن بعضه فبطل إذا لم يكن له ما عتق من بعضه
 وقال في رايه عتق عليه وله من عتقه عتقه **العلماء** هذا القول
 وهذا بعد أن هذا اللفظ لا يستعمل في المهرور إلا في **العلماء** عتقا
 جميعا لا معهما في أحكامها من مع وجهه وغيرهما لأنه كالحرم منها وفيه نظر الله

لو عتق لاه كالمزني ان يعقوب في اذ العتق فالعقبة الصحيحة اياه لم عتق حتى ان
ما ولدته لاه حر **قوله** في النكاح عقبا حقا ليرثه اولاد ولد عاتق من اول حمل
او اول طهر لان العاتق ان المراء لا تضع الا واحدا فاذا علوا لولد فكله عاتق
بالحمل وعدم عتق الاول فقط **قوله** الا ان يشوب نوى الاول امر الاسير يقتل
فان خرج مناه بعد كس وج عتق الباقي وعقد النكاح ووثقه لا يصح وقد
ينقل الحكم بالاول فطحا **ام** الوعوبه حكم في العتق خواتم اولا وان اول
ولد لاه امر او ذكرا خرج عتقا وضع الطلاق لعقوب الانكاح **قوله** في النكاح
من الميعقة ثم اسعده الثاني النكاح لانه لو كان بالجماع لكان هو الميسر وليس
يصح من النكاح اعقوب واحد معنهم **قوله** فان عل طه اياه فلا
لزم نسبها وسوى الثاني فيكونا فيها في احداهما **قوله** ولا عتق طه بالسكر
وكذا الواعين ولجه من نكاح الاسير بالاسير ولا يخرج من طه
بالشك في احداهما من غير صاحب الميعقة لعقوب طهر في نكاح واحد في طه
فيها **قوله** فان العتق في النكاح وطه طه في احداهما لا يصح قال
عليه طه وصره وادوا مصر به ان العتق في طه ولم يصره في طه حتى
يعين **قوله** في النكاح الحوز وقد تقدم ذلك في الطلاق فان راجع من او
ما بال او وطها فولد نص في النكاح فان لم يلد لم يصره في النكاح عتق وصره
من يلد له العتق في طه نكاحا وعدم وصره في طه نص في النكاح دكره
في طه **قوله** في سرح الامانة ولم يصره في طه وصره في طه
فان وطه ميعقا وعقوب ميعقا وادعى الاولاد جمعهم وجملة الاحرم في طه
ميعقا فان وطه الاحرم جملة فلا حد لثبته وار علم حدوا بالثبته **قوله**
كلهم ان يرضى الاحرم جملة لا مع العلم محذوف **قوله** لو ولد لاه فان لم يلد
وار النكاح بالاولاد بعد ان كانت امه معاودة هذا هو طه في طه
اسير ويكون من ايمانهم الامانة بالاسير في نكاح احكام المسلمين في النكاح
والانكاح **قوله** في طه عليهم ان الاول ليس اساه والاخر ليس اساه
والا ما سعه عنهم في الحال لاجل الاكسار في طه احدا الا ما قد
صار ذكره وعلى كل واحد منهم ان يرضى في طه **قوله** في النكاح
صحت الامانة العتق في طه اسير على قول على طه على قول الكسبي
وقد انصا لوقال احد الحكماء في طه ارجل معايرته نصف فيه كل

واحدة للمولى نصفه كل واحد منهما ولو بينهما
عاهلهم كل واحد منهما فيه الامة التي قبلت
لو بينهما ولو قبلها رجلان او رجل واحد من قبا كان فيه الاول للمولى ودينه
للمائة لو بينهما ولو قطع رجل واحد منها معا العهرين من كل
واحدة فمهما لمولاهما ولو عن العتق احداهما بعد ذلك فليس له
له دون المصنفه وكذلك كلما اكنته الامان من بعد من الحرية في احد
فمولى للمولى ولو ولد له ان يعين العهرين في الوالد من ابهما ولو ما احدهما
فله العهرين الناقص ولدها معا ولو ما في الولد من معا او مولا ومات
احد الولد من وثق العهرين للمولى على حاضره ويعين الحرية في احد
اعتق عتقه ولم يامعها ولو قبل الامان من رجل مقارن المولى العهرين في
احد الولد من ولده العالم نصفه كل واحد منهما للمولى ونصفه كل
واحد منهما لو بينهما والارز ولد المصنفه منه شيا واما **العاهل العتق**
فولده حرد معا للظام لم يعق وكرم من هذا في الوفاة مع وكذا في
الاوارث العهرين على ما وضرب من قبا كان فيه الكره على الاحد ان لم يش
حر امانة الكره على العتق فموت الاحد ان لم يطلعه الكره على الكره على
العتق فاما لو لم يسل على عتق ولا ارادة فمعه فطر لا زهد الارز وكذا
كل عتقه فليطه كل الارز لكن يقول القرنة التي هي حرة احرجه الى
ان الكاه قد عظم او باطما وان كان للفظ صرحا وفيه **والقيد بالوامن**
باج للمصنفه في سعة وهذا لفظ لا يوجد في الامم السبع كهدا
فلسا في السبع فمضى الى افعال معناه للمخلص بل هو موقوف على ما لم يصدر
الاعاء مع العتق وفي شرح الامة الاطلاق كانه ما الاجماع وفي الثاني
لفظ الاطلاق ليس بصرح ولا كانه صرحا وعنده سر كانه وفيه لو قال وجك
على حرام ولو في العتق لم يصح وهذا قد سمي او حر منك على نكاح او اسك
راسر حرا او حر فوج حر ولو نواه **وله** هذا اي قاله الثاني كانه احر
او حر او حالي او امر او صرح فان قال احر او احره وقال احر في الدين صدق
وفي صرح او امر او صرح عن كونه يامع صرح وقال احر في كانه قال الوص
او ادم في الظاهر الى الناطق بالمعنى **وله** قبل هذا او ما مولى اي قال لزوج
الامة لو قال يا مولى او امه مولى او قال احر في الكثر او لانه الذي قد عتق

الناظر عند العتق ان يصدق ظاهرا لو سلك في المهرات بعد طلاقها
وله ان يملك جعله كانه وذكره الفقهاء ان قال لاسل اعلمك الا
سل الولاء عتق ظاهرا وفيه ان قال احر او ما مولى لا يعق ولو قال اسكنك
عتق وجعلك لذكاه فان لم يسمع وصفا في القرنة **وله** عتق
ومن العتق سلك في الجاني في شرح الامة والمهرات **وله** ان كان العتق
التي ولد منه لسل في هذا الماس بطر لا الاصل عتق سطلاه خلاص
سله احر منه شيا في الاصل مقطوع سطلاه **وله** ان من اراد ان يسل على عتقه
ولم يسل الاصل فاما ان يكون سطلاه مقطوعا به او مشكوكا ان يكون كانه
الفرق وان طلق الاصل من مولا فموت عبد الميرور السب من العهرين وسب العتق
لترده ولو لم لا يعطى وتولم يقطع فهو افس **وله** اذا كان الاصل مقطوعا
سطلاه لم يسل في العتق كذا لو اراد ان يسل من اراد ان يسل على عتقه وسبها
لو قال احر عتقه من العتق او اراد يسل رجل علم انه مولى او ولد له مولى
ما لو اراد ان يسله فهو احر منه شيا لانه العهرين لا يفرع على موت السوء
وهو مقطوع سطلاها **الموضع الثالث** **وله** تقدم الصراحو لو لم
لربما القدر نصي صواب ان كان الله قد سعى في عتق انما الماضي لا ما مستقبل
وجهاو اول في الخاتمة حاشا به ان منسوخه حتى يشور في عتق افعالي هذا
كان في سعي ام لا كونه اسر لانه اسود عتق ولو كان اسف وحسب قوله
لا يكد دخل عتقه وهذا الصواب لو لم يدخل وفيه لا يعق الا اذا كانت العتق
موتوه واما اذا ذكر سطلا مستقبلا ان يقول ان عتقه مولى عتق
المستقبل لا يامع شيا **الموضع الرابع** **وله** انما قال لاسل اعلمك الا
فان طلق كانه قد ابراه ولم يطل في الماس **الموضع الخامس** **وله** ان طلق او ما مولى كان
قد مات لم يطل في **وله** الاول او ليرت علاما وحاشا به لو مخرج لا يعق
عيا ولو ليرت علاما وحاشا به معا وجهل الاول عتق الروحاني العلام
معا وسعي الولد احر منه شيا **وله** انما قال لاسل اعلمك الا
عنه كانه وجهل المستدم لم يعق **وله** انما قال لاسل اعلمك الا
احد احر عتقه لانه ذكر في المهرات وقال الوص في صرح العتق لو
قال لامة وانه عتق منه عتق او ليرت لم يعق ان هذا احر منه شيا **وله** ان
فان قال هذا المولى او عتقه لم يعق ولا ليرت ولا في صرح الحرية عليه كانه

[illegible]

على ان قال ان كيعلموا العتق يعني السر فافهم وان علمه الخدعة
 فقال الحق من معناه نقص من الخدعة فاما الحق فلم يحصل له حتى انتهى
 كقولهم والانا نضرب اظفارنا ونحوه فان خاضعهم بالسر في الدرع انما هو
 بالسر وفالتمس الحق المصنوع والقدرة والسور شع فاما ما تنقطع عنه
 الخدعة كلها عتقوا بطل حكم السر لا بما تنفع فاما ما تنفع من الخدعة في العتق
 الا مع السر ويحصر عليها الخدعة واذا قلنا انه سطر السر في الدرع
 كلمة الخدعة لم يعتقوا بالسر طالم حصل ولو مع السر ولم يعتقوا بالسر
 الخدعة والسر في العتق وعلمه العقائد في سطر السر وفالتمس الخدعة
 اجماعا على ان لا يبرهنه وسطر السر في العتق فان باع الزينة الصف لم يطل
 الرضا في الخدع والتمس الخدعة على الخدعة وليس سرطها في العتق
 في هذه الخدعة والعقود اما لو سطر الخدعة فطالتم سطر الخدعة
 قوله وخاصته وحلته فسمي السر منه ومن لم يبرهنه ودولته وانما خاضعهم
 بالسر في الدرع يعني السر والمالم خاصتهم بالسر لو خاضعهم
 انه لو علمه ان سطر الخدعة لو ما ان اوداعهم ان سطر الخدعة لو ما ان
 السائر انه لو علمه ان سطر الخدعة لو ما ان اوداعهم ان سطر الخدعة لو ما ان
 بالامام فلو لم يبرهنه بالسر في العتق وسطر الخدعة في العتق
 ما في الخدعة لو لم يبرهنه بالسر في العتق وسطر الخدعة في العتق
 فلو ما ان اوداعهم ان سطر الخدعة لو ما ان اوداعهم ان سطر الخدعة لو ما ان
 بغيره في هذا ما سطر الخدعة في العتق وسطر الخدعة في العتق
 خدعة لو ما ان اوداعهم ان سطر الخدعة لو ما ان اوداعهم ان سطر الخدعة لو ما ان
 مع علمه الخدعة لو ما ان اوداعهم ان سطر الخدعة لو ما ان اوداعهم ان سطر الخدعة لو ما ان
 في الخدعة لو ما ان اوداعهم ان سطر الخدعة لو ما ان اوداعهم ان سطر الخدعة لو ما ان
 وعدج وسطر الخدعة لو ما ان اوداعهم ان سطر الخدعة لو ما ان اوداعهم ان سطر الخدعة لو ما ان
 احدهم في الخدعة لو ما ان اوداعهم ان سطر الخدعة لو ما ان اوداعهم ان سطر الخدعة لو ما ان
 لم يبرهنه في الخدعة لو ما ان اوداعهم ان سطر الخدعة لو ما ان اوداعهم ان سطر الخدعة لو ما ان
 ما راو الخدعة لو ما ان اوداعهم ان سطر الخدعة لو ما ان اوداعهم ان سطر الخدعة لو ما ان
 ما في الخدعة لو ما ان اوداعهم ان سطر الخدعة لو ما ان اوداعهم ان سطر الخدعة لو ما ان
 بغيره في الخدعة لو ما ان اوداعهم ان سطر الخدعة لو ما ان اوداعهم ان سطر الخدعة لو ما ان

والله اعلم بالصواب

عليه السلام قال العبد لله للواحد الرجوع لا يهتبه اما ح لما كان عبد او مولا
ملك ان المانع بعد وفاءه فيسبها لاجل الخاء **وله** لم يسمعه قبل بعثوا
وفاءه **السادس** لو اعتق احدكم قبل ان يهرق دمه وسقى المعنى ليركبه في
فيه نصيب من ابي الخديعة وان كان معسرا حتى العبد **وله** ان للمعتق وقطعة
المساعة ارباقا او ادر قبل السر ولم او ادر فيهم لا غير او ادر قبل
ولا هم فان لم يكن له اولاد فقبل لا يعتق لغير الشريط **وله** في العاسر عديج
الامام الكشي عن ابنه امام رواه عن عثمان بن عمار **قال** لو رزق ارباقا
امام كشي او اماما فعنه **وارقا** الامام شمس الامام ابو اسود وروي
عن جعفر بن محمد عن الصادق عليه السلام اذا قال اماما فليعلم فليس الامام واذا لم
يعلم فليعلم بل قال الامام هو يطلق على الملائكة والارباب الى العشر شي على اول
ما يطلق عليه وهو الامام ويكون العرف من اماما فليعلم ومن اماما انما اذا
قال اماما صدق العشر قد وهبها لانه كما يطلق عليه الامام واذا قال
امام فليعلم لم يصدقها دور بلالة وحده **وارقا** الرواية عن الصادق عليه السلام
حينما اصابه دون العشر عجل العشر عشر فيكون **ارقا** والحادية عشر الصحيح
على اطلاقه لا يعتق بالسر باليد فان كان او طعاما لم يكن اسعاده لم يعتق
الا ان يوعده في وقت واحد وان كان لم يكن استغناء عن نفسه وما ذكره
في عمله المظنة فكل هذا الاعتناء بالارواح والاعمال في زمان فليعلم بالاجزاء فلو وجد
من كبره يقتضاها ومن شغلها بلها ومن ضعفه شدتها من امر من يلازمه
في المقدار اكثر من ضعفه واكثر من جوده وحرهما من ملة الزهره في نظر
ان حرا الزهره ومعاذ الله لا خلاف في ان **فصل** فلو قال كلما كلف
ريانة فعد حرو كلما اكل نصفه فعد حرا كل واحد عتق لانه فلو كانت
المسألة في الاطلاق فليعلم بلها على قولهم وعاقبوا لحي من اراد حرا فعد حرا كل
نصف فان اراد حرا فليعلم بلها لانه كل حرا او نصف **وله** في الناحية ان
يعني يهتبه فان فعل واطال فلامه لانه فعل واحدا **وارقا** لو ادعى موصيه من الكس
في ادعى اخرى فليعلم الاول فليعلم ارشوا واحد ذكره في الناحية واحد كانه
اصح من موصيه ومفيدة ووجه الشهادة في الوصل الثاني ان طرأ له عده ووجه
الشبهة ان كبره فعد حرا فليعلم بلها لانه طرأ حرا فليعلم بلها مع الوصل **وله** في
بالسنة فليعلم بلها فليعلم بلها لانه طرأ حرا فليعلم بلها مع الوصل **وله** في

[illegible]

[illegible][illegible]

عند رعايا
١٥٠

هذا القيل
والله اعلم
بما فيه

حسب الله تعالى
هذه بعلقة الارزاع والالح
موسى بن النخوع من الدورية
وسمع بنون بنو اسام

الاسماء المذكورة
في هذه القيل
من الاسماء المذكورة
في هذه القيل
من الاسماء المذكورة
في هذه القيل
من الاسماء المذكورة
في هذه القيل

عليه
السلام
والله اعلم
بما فيه

حاشية الصلاة

بسم الله الرحمن الرحيم
الحمد لله الذي جعل في كل صلاة
للمسلم حصة من الجنة
سألت الله تعالى بفضله العظيم ان يوسع
صروا لله من جاني جهنم
ولا ياتي الايام عن دجونه
وتسوي له تعذيبه خاطره
ها التزم سدا عبده من القنات
من محمد بن جابر الاحمدي
هو ابيه وكان عرض غدا
وقد الانسان ملذوم بامره
الايام واحد رجل من اهل
كعبه الهالك من ربي الوار
وغيره من ربي من ربي
واحدة وهذه كلمة مالا
للمسلم ولحي الهالك
سما الله عما حل من ال

الحمد لله الذي جعل في كل صلاة
للمسلم حصة من الجنة

حاشية الصلاة

قاله على فعل امر وركبنا كثرنا واسما ماضيا كان او مستقبلا وقد حل
 هذه الميراث وكذا ولحق العسم الوحد كقائه والي الوحد او عند
 الماصر ليس عاظمه الله تعالى الملك والملكه والشعبه لوحه الحكاه ومع
 له الوحد خلافه والاصحابه والعاسر وحزب الحكاه لو حلف بانه
 لن الله عظيم فمئة لكل الامم والى وعبد الماصر وحزب الحكاه اذا حلف
 باسم الله في حاله والى الميراث كمن يحج من الماصر الى قد ارثك يعني
 اذا اعتقد عظمه كعظمه الله وكنته ما بعد من الاحاد محمول على ذلك
 وكذلك في الاما فساد الميراث عنه في المعاد كات كالعلاء في بعض
 فاما في المعاد الميراث فان الله قد كسب الغزو وان كان لمع ولا في السمع
 ووالد او في الميراث والى الميراث كمن يحج من الماصر الى قد ارثك يعني
 العشاء والوحد الله الميراث في الميراث والى الميراث في الميراث
 ووالد الميراث الله الميراث في الميراث في الميراث في الميراث
 لوحه كقائه لن ما كان منها الله الحكم معسا سقوط الحكاه بظاهر
 الحزب واحزاب الخلف حيث لم يعتد عظمه كعظمه الله في الميراث قال
 احموا واهب ان صدق وكذا امر الميراث في الميراث في الميراث
 الذي ساو له الخلف للعظمه وكذا الحكاه ولم الميراث في الميراث
 ولا في الميراث الحكاه لا مع ان يحسن الميراث في الميراث في الميراث
 هذه الاسما عظمه كعظمه الله في الميراث في الميراث في الميراث
 الاوقفه الاعلى الوحد الذي يحسن وامامنا في الميراث في الميراث في الميراث
 واعلم ان العزم في الميراث في الميراث في الميراث في الميراث
 حلف على واحد وصاح والحكام في الميراث في الميراث في الميراث
 والحكام لا سقاط الام الذي حصل للميراث كان الاولي ان يحسن
 من هذه الميراث في الميراث في الميراث في الميراث في الميراث
 انور الى الله حاله كالميراث في الميراث في الميراث في الميراث
 والامامه الميراث في الميراث في الميراث في الميراث في الميراث

وإطارها دنا مع ويسمى على اللاد

[illegible]

ماوراء النهر
ادامس ماوراء النهر
زهد وادامس

يوم بعينه اوله في لغة كفي فان عدم احد ما لم يات به شيء الاخر الا ان يكون
المدرج في اللغة
واللفظ لا يكون الفا وعا و ص و ض و ق و د و سميها الرطل للفظ السلام
والمراد الحرس وقال الثاني موضع مركبة الحيوان في طاقا و خرج حبل
حيوان راسه مطاوعة الى الطريق ليس في قوله ضالة ولا العاط شروطا الا اذا
ان يكون للفظ طام و الاض و محبور و غيرهما من قبته على ان العبر لا من
شرطه عدم الاول ساءا هكذا الساتى المراد او بعضه او مكات و في العهد
الخلاص من ارجح حاسا انداع و من مع ربح حاسا الملك المال ان لا يحد في
موضع مطعة للدها - والاخذ ولم يفسد صاحبه الى تركه فيه ولا على الرابع
ان يمس عند الاخذانه بلحد للمرد والبرط الاسهاد خلاص ولا العهد الى خلاف
اخذ في سدا ان لا يكون الا لا و نرا احلافه واخذ في تركه على الامر الى
ملفظ خبرها الله ليع ان شاء او انكها مع لغة فالواجب في
فان احدثها من اذ مع الى الله ما هو باحدثها لغة فالاولى في
فان احدثها من نصيب و والا مرفقة تكون اما في عليه التوبة و ذلك في مواضع
و حوز الدحول في الواحد و ان كان في مع عا شنة النصيب في حفظ مال المسلم
و هو على المسلم حفظ مال المسلم في عليه بالسكان و يقول الوضوء و عدها
و اعرضوا على الوضوء و جهرا احدثها ان السدين تصاد في سحر الا
بانه عن اليان ان اذن يركبها في موضع والسالى اما في عليه اذ لم على النصيب
و خوانه ما قد صا فان احدثها من غير الله ضمن في الوضوء فان عدم بعد على
الراجح عن الصان في الشيطان فله اعلا و له لو احدث الله في يوم الاربع
التي ان احدثها صاحبها لم يوسعها الا كما لم يوراسا كما و ذلك في يخرج على مالو
اخذ المصروف في عا شة لم يوراسا له و في نظر ان هذا الم يكن ضاموا و ملنا
هو ضام و يخرج عن الصان الا ان الرد الى المالك هو عدم عند الاحدثه ابدل
انه من فلا حاجة الى جعل نص و اما التعريف و طه بل انه ان لا يكون حقيقة
كتمه و ان الخشي ما دها و ان الخشي في اشتهارها احدثها في المالك في التعريف
اذا اراد المالك ان لا يوراسا للمالك حقيقة او ساء و اليها الساد و الا
و احدثها في المالك في المالك و احدثها في المالك و احدثها في المالك و احدثها في المالك
و احدثها في المالك و احدثها في المالك و احدثها في المالك و احدثها في المالك و احدثها في المالك
و احدثها في المالك و احدثها في المالك و احدثها في المالك و احدثها في المالك و احدثها في المالك

واحد لا آخر ما دخل من فقاهه خال وامن المستحرم ما استمرراسته وامن عمار
 والتمثال كرهاه وكن وجماعه فالواقي من الامام الخليل الا ان يدع وكن
 قال القوي في الاموال العرو في الغنيمة والادخ في البر كجوز الاصول وفي الرواف
 والامام احمد لما زعيم دعه العائش وفي العبر عن موطا حواه في خاصه
 الغني وكحي من حلت صا كحله في حله وكحوزهها اكل ما دعه القاضيه بعد الاما
 ضاه ولان عما انه اذا صحت كذا دعيته ولانها حاز لا على الاتي وقد عفت
 بعتة ولعلها تسوي عشره درهم ودرج وشن حوازي على السكران في المحو
 وكرو من الجمع وكسر عظم الرفقه قبل الموت والناظر وكقطع الاصله ولا
 مع شئ من اكل من الخلفه والمري وخر عنوا عن السر وكل من لم يطل
 واحد وج قال في بلده ويرد في بعضا في اسفل القتر في حال وضع
 وكنه السر من اسفل الخنزير لعله في الثمار اذا دعيه القتر في حال وضع
 لا اكل والمراذ بالسطام وهو ملو القضا اذا طعن بطعنا او وصول
 المدخيم فمعه ما كحر فاما لودج به كما مدخ بالسكن حاز ذكر كحر فمعه اطل
 بالظفر والسرة العظم المفضل لا المفضل ومع الاوراع الدخ لظفر عر
 وعامة الناس على خلافه ذكر في شرح الامانة الملقوم وفي القس دجوا و
 خروا والمري في الطعام والثراء وهو في الملقوم ووراه عرقا في كحه
 العنق مع طان الملقوم وقل بالمري في الواحصر وفي الجمع او داج وفي
 الحديث الاوراع الرسول عليم اني ادرك الشاه فلحافان نسفي سها افا دعي
 والعظم قال افا السرا لا قال في الظفر قال الا وكذا يد على حوازي دعي
 كاند الموت وحرمة الناصرة واحاز الامام الهندي في المظهر دعي كاهار الناصر
 كما هل الله وقوله في دعيه اولاد المحرم والمشه في بلادهم او في بلادنا ومعهم
 ابا وبع فلو كانوا معا دوننا هم حله دعيته لمن لهم حكم الدار والمصلحة
 المشبه وقال في بوعلى في الوجه وكذا وادوا من يد من وافر حيز وعطا
 وامن عمار في امرهم اكل دعيه الناصر في الامام صاحب من يادوا في الحاشية
 قال الرسول في مال الله في ملكه التلم وشر في المعى ولانا كواياهم يد لاسم الله
 علمه بل ذكر علمه اسم الله كما كان المعلوم في الزوائد فلو سمى اسم الله
 تعلم السنة اذا قلنا في مشغلا في الدخ قال في الزوائد فلو سمى اسم الله

[illegible]

الحذق ما جعله الله الماتد وبقدره ورجا وقال صراطا لم يجهت اشتهر
 ودخل في السادس والخمسة ما دخل في السابع واوضحنا الحكايات في الكافي
 اجتمع بحكمه حتى الا في حوار عبر لكل وامام فيكم لانه قد جعلها الله
 في ايمان العدو وعدك جديع العار الفضل في الاصل والسر ان الرضا حتى
 وقال الرضا في الدنيا اصل شغلها الله في العمل وعبدنا الاصل والسر اصل
 لوجه الزواج وعبد عطاء الامور على كل واحد في كل واحد ولا سر المهر وعبد

[illegible]

حالة قوله في الاسم من الموضع من الما لمع
الهو او قد اعد فاضوا الرعي فقط من دون
في ارباب الكلث هو عا وحسن لا ص من عهده
الاسم في عا عا عا عا عا عا عا عا عا
صد الم لو كل لانه لم يذن والآن الصد شرط
الجامع للشر في ماطنه خرافا ماطنه
حاشه **فكان** صد اخل في حاشه
وارد في عا عا عا عا عا عا عا عا عا
حاشه اما ارباب الصد ارباب المكون المحسوس
المحسوس صد وتز لم يصد صد ارباب عا عا
صد الرابع المكون المحسوس صد ارباب عا عا
ارباب عا عا عا عا عا عا عا عا عا

المفاتيح العلاء
أحمد بن الحسين بن محمد

أحمد بن الحسين بن محمد
أحمد بن الحسين بن محمد
أحمد بن الحسين بن محمد

١٢٠٥ هـ

١٩٣٧



King
1111

جامعة الملك سعود

بسم الله الرحمن الرحيم
الحمد لله الذي هدانا لهذا
ما كنا لنهتدي لولا أن هدانا الله
والله أعلم
الحمد لله الذي هدانا لهذا
ما كنا لنهتدي لولا أن هدانا الله
والله أعلم
الحمد لله الذي هدانا لهذا
ما كنا لنهتدي لولا أن هدانا الله
والله أعلم

فلا تفرحوا من الغنى
لا يسعدكم على شيء فتبادوا
صلى الله عليه وسلم
ان والدك خالو
والله اعلم
بما قلناه بعد ان
نزلنا من السماء
1957

الدانوس مع 2 قدم العرف فان حلف فاقبل ما بان
 وان كان وان قال الحق فشرى الى الحي حسن والمهر
 2 ملكه تحويله امرا على وجه لا يضر ما حدهما قال و
 كذلك من هو له وفيه نظر وهو شبه الاحازة لموضع المهر
 ولا يه يودي الى ان يملك المالك اذا قبل حاصقه
 وقيل وما شئ على مهرهم ولا يه لو كان يجوز النقل
 لكان لا حاجة الى تحديد المهر او الطريق في المهر
 وعدا الهدية لا يدي دعوى المهر من بيان موضع كمال
 من صفه الحوار والالم مع 2 النامه وانواع
 مقارنه المتعارف مستوي القيد والمعاوت محلف القيد
 فالاعتبار ما يتولى القيد وان حلف السوء والصفه
 واعترا المدعي عليه اذا اقر
 عند نقل قوله انه موجل لانه صفه كما لو قال زوف
 وان ثبت عليه بالسنة لم نقل قوله انه موجل لا سلم
 ان لما حصل صفه يعني ان الصفه ما ترجع الى ذات
 الموصوف كستود

ومن مطلق واماني فاما الاصل واحده مطالبه فقط
 وجوزع الهدى العول لانه يودي عتق في السرح ولا ينع من كسر عتق في الام
 فربما من الواجب ان لا ينع من كسر عتق في الام
 او يقول الظاهر ان الكمال هو حل لانه لو كان عتق من الحل الطالعه في الحال الا
 الى الكمال والماله ذلله المنة فاما ادعاء واحد فليس على قوله **قوله**
 الماله فالتسليم على من احدى الرايها ما اخلفا في صفه ما امر به وجعل
 القول قول الا هو بل هو امر برب يربوا وقال طرعا كالا وكسلا في كالف
 فويل في القيا فان في لانا ما قد عتقها ان لا احد اما ان ثبت فيه امسا بالمنة
 او ان الدافع لو يوله او من الرد او لا في فان فيه امانة ولا خصوصه فيه
 من الدافع الا ان يدي عليه الدافع حاصه مطلق له والمنة من المهر
 ان الدافع لو يقطع عتق المعاملة من فعل ما امر به وان لم يقطع عتق اسباب
 الخاصة منه ومن الدافع ولا خصوصه منه ومن المهر من الهدى والارحوم
 ان من ذلك لا يثبت عليه يودي الى اخذ باطله املا في صفه القيد
 احاطها عتق الدافع الى ان لا يودي عتقها القيد وان يقطع عتق له واذا ثبت ذلك
 فعوله في الثواب فعلى الاحد المنة وقوله انما نظير السنة في قول المهر
 المنة كذا في قدرناه امسا او غير امسا **امسا** او قدرناه امسا وليس
 معاملة قدرنا قطعت بالفراق فاما ان قدرناه غير امسا فلا يوجب عتق
 يودي الى ان يطلبي اللين في رايها والمهر انما اذا ثبت في امسا المهر محمول
 على احد من امسا ان الموصل له او قطعه ما اما الدافع الى المهر المنة
 لغيره المنة فاما ان الدافع ان يخرق ان يخرق المنة فاما الدافع الى المهر المنة
 بالمهر لانه ليس عليه غير المهر فاقام المنة على السلم لا راقامه المنة
 برفع عتق المهر لا ما على العتق فمهما في وجه المهر الى المهر فمهما على المهر
 المنة فاما اذا لم يثبت في امسا فانما على عتق المنة اذا ادعى عليه
 المارة من غير المهر بل او غير المهر في دفعه لا **قوله** في المهر قد
 في المهر في دفعه وفيها هو المهر عتق المنة على المعاصر وقد قالوا ان المهر
 المهر لانه لو كان المهر المنة فاما ان الدافع الى المهر المنة فاما الدافع الى المهر المنة
 في المهر المنة فاما ان الدافع الى المهر المنة فاما الدافع الى المهر المنة
 ما دونه المهر في خرج من اربلوس بعد ما دونه المهر في المهر المنة فاما الدافع الى المهر المنة

جامعة الملك سعود



جامعة الملك سعود

قول ما أن حراما كانه حراما جيل على سائر الذاهب من
مكة الى بني بنية وبين مكة ثلاثة اميال يحد ويقصر ويؤت
على ارادة البقعة فيمنع من الصرف ويذكر على ارادة الموضع
فلا يمنع من الصرف وان مع معمولها فاعل لثبت مضمر **شتمنى**

1951

دفع الاحوال هل ينفذ في المال على انه ما وعلى ملكه فانه اذا قال الفاعل او على انه
ملكه كما قال المال في قول المالك ووقع الاحوال هل اسوي ما مع
المراد على انها ما مع على هذا المالك في قوله او على انها له في قول ابي حنيفة
قال المالك والمواضع في نظر المالك في قوله او على انها له في قول ابي حنيفة
المراد لا ينفذ في المصنف في قوله او على انها له في قول ابي حنيفة
لفظ الاحوال في قوله او على انها له في قول ابي حنيفة
كان ما جردا لا لغيره في قوله او على انها له في قول ابي حنيفة
هو على كذا وعلى كذا في قوله او على انها له في قول ابي حنيفة
فلا ينفذ في قوله او على انها له في قول ابي حنيفة
المراد لا ينفذ في قوله او على انها له في قول ابي حنيفة
كان ارادة مطابقة للمعنى او احمل على الخاص في قوله او على انها له في قول ابي حنيفة
رجح احد الاحمالين في قوله او على انها له في قول ابي حنيفة
المراد لا ينفذ في قوله او على انها له في قول ابي حنيفة
السنة في قوله او على انها له في قول ابي حنيفة
بالسنة في قوله او على انها له في قول ابي حنيفة
على ان كان لا ينفذ في قوله او على انها له في قول ابي حنيفة
او ما على الميراث في قوله او على انها له في قول ابي حنيفة
فولاه لم ينفذ في قوله او على انها له في قول ابي حنيفة
ولو اقام منه لم ينفذ في قوله او على انها له في قول ابي حنيفة
او لغيره وضاف الى سنة و اقام السنة قلت كذا في قوله او على انها له في قول ابي حنيفة
وهو الغائب في قوله او على انها له في قول ابي حنيفة
من المعنى في الاحكام والعارية في قوله او على انها له في قول ابي حنيفة
العصب في قوله او على انها له في قول ابي حنيفة
قال او على انها له في قوله او على انها له في قول ابي حنيفة
يعرف منه لانه في قوله او على انها له في قول ابي حنيفة
انه لا ينفذ في قوله او على انها له في قول ابي حنيفة
عنه وسئل في قوله او على انها له في قول ابي حنيفة

هذا هو المعنى في قوله او على انها له في قول ابي حنيفة

هذا هو المعنى في قوله او على انها له في قول ابي حنيفة

او على ما مع كذا في قوله او على انها له في قول ابي حنيفة
لم يجد الا سطر في قوله او على انها له في قول ابي حنيفة
م وقيل في قوله في المال في قوله او على انها له في قول ابي حنيفة
المراد او السنة في قوله او على انها له في قول ابي حنيفة
في قوله او على انها له في قوله او على انها له في قول ابي حنيفة
سئل في قوله او على انها له في قوله او على انها له في قول ابي حنيفة
وهو قول ابي حنيفة في قوله او على انها له في قول ابي حنيفة
المراد في قوله او على انها له في قوله او على انها له في قول ابي حنيفة
هل يكون كذا في قوله او على انها له في قوله او على انها له في قول ابي حنيفة
ومن قوله او على انها له في قوله او على انها له في قول ابي حنيفة
عنه ومن قوله او على انها له في قوله او على انها له في قول ابي حنيفة
المراد في قوله او على انها له في قوله او على انها له في قول ابي حنيفة
السؤال في قوله او على انها له في قوله او على انها له في قول ابي حنيفة
ذكر في قوله او على انها له في قوله او على انها له في قول ابي حنيفة
انه له و اقام السنة في قوله او على انها له في قوله او على انها له في قول ابي حنيفة
المراد في قوله او على انها له في قوله او على انها له في قول ابي حنيفة
الغائب في قوله او على انها له في قوله او على انها له في قول ابي حنيفة
هو في قوله او على انها له في قوله او على انها له في قول ابي حنيفة
عص في قوله او على انها له في قوله او على انها له في قول ابي حنيفة
له في قوله او على انها له في قوله او على انها له في قول ابي حنيفة
المراد في قوله او على انها له في قوله او على انها له في قول ابي حنيفة
يخلف وهو لو اورد في قوله او على انها له في قوله او على انها له في قول ابي حنيفة
الصفي في قوله او على انها له في قوله او على انها له في قول ابي حنيفة
المراد في قوله او على انها له في قوله او على انها له في قول ابي حنيفة
والمراد في قوله او على انها له في قوله او على انها له في قول ابي حنيفة
فهو من قوله او على انها له في قوله او على انها له في قول ابي حنيفة
ما واحد في قوله او على انها له في قوله او على انها له في قول ابي حنيفة

Copyrighted material

ادعوا الله وحده لا شريك له ان الظاهر الاسلام يقول الاسلام يقول **ما دال**
وان كان الظاهر معه في تلك الدار لانه خارج الاستحقاق السعدي لان
الاحل ان السعد **والثانية** اعلم ان كلامهما مع في الاولى من المباح اول
لا بد وانما من عند الله تعالى **والثالثة** في مقابلته العبد صفي الخارجه بل انظر
سبحا وويل **والثالثة** في المباح الاحكم للمدح المنة **والسادسة** وحكم
بها لا يراه لان منته ماله جمع الختم الى الص **والثالثة** في المباح واحد
فكانت ممتعة انه قال حلت ايها لا تترك وحده لان المراه بها لا يروج
عليها انه يتحقق الحكم في حاله والحدود وسوا كانت المراه وبها المراه
او في يد مالك والنظر الى منته في **السادسة** في الموضع الرابع **والثالثة**
السادس قال صيرها دالة الصفة كما وعلى حجة لانه يفر من الاحكام وقوله
ولست كلف اذا كان كذا الى اخره فاعلم ان الحاشية ما منته عليه كلام
وسمع الاحكام مع منته اليه كان القول قول الله لا ان يثبت او العبد
يكون امه لو كانت لم يثبت في وسع الاحكام **والثالثة** في المباح واحد
فاما لو كان مكانا ولم يثبت في الاستخدام والغير لم يحكم به **في**
الثامنة اعلم ان كل واحد منهما مدح ومدح عليه فاذا افاد ما عار حرمه
السع لانهما سجد باخر زائد وهو المرفوع هو عه جازح فمستد اولي لانها الاح
على منته **والثالثة** في حكم الداحل ولا يثبت المباح لو كان في منته الاحكام
والا من منته سجد لرجوع فان حلقا معا او كلاما مطلقا دعواها وفي النبي الله
او قال الله تعالى في الله **والثالثة** في المباح واحد **والثالثة** في المباح واحد
الله لا يثبت السع وكذا القول قول الله في السع لا في الله
والثالثة في المباح واحد **والثالثة** في المباح واحد **والثالثة** في المباح واحد
ان السع ما في يد مالك وهو ربح الجمع واحد ربحا مرفوعه بالمدح
في هذه المتألم لها حاشية المنة او كلاما سجد واحد ربحا مرفوعه
مرفوعا وحاشية سجد مرفوعه **والثالثة** في المباح واحد **والثالثة** في المباح واحد
وعبد ربحا مرفوعه بالمدح واحد ربحا مرفوعه بالمدح واحد ربحا مرفوعه بالمدح
احد او اثنين **والثالثة** في المباح واحد **والثالثة** في المباح واحد **والثالثة** في المباح واحد
ما دال في المباح واحد **والثالثة** في المباح واحد **والثالثة** في المباح واحد

الكل لانه في المباح واحد **والثالثة** في المباح واحد **والثالثة** في المباح واحد
والثالثة في المباح واحد **والثالثة** في المباح واحد **والثالثة** في المباح واحد
ووجوبها من حلقها اسحق الحلق او سجد المنة فاذا احبها فاما لا او
ملكها وعلية لعل ما به اخذها او لعل احرج من افسا الملاما فاما لا او
رد للمنتس الى الواج **والثالثة** في المباح واحد **والثالثة** في المباح واحد
لدارين وهذا لا يراه المنة وما بعد فاما سجد لعل احرج من افسا الملاما فاما لا او
احد فاما سجد لعل احرج من افسا الملاما فاما لا او
منه لا يراه او في اذ كان كذا **والثالثة** في المباح واحد **والثالثة** في المباح واحد
وهو ربح واحد ربحا مرفوعه بالمدح واحد ربحا مرفوعه بالمدح واحد ربحا مرفوعه بالمدح
بح الذي في يد مالك بالمدح واحد ربحا مرفوعه بالمدح واحد ربحا مرفوعه بالمدح
السادس **والثالثة** في المباح واحد **والثالثة** في المباح واحد **والثالثة** في المباح واحد
منته لاسحق المنة داخل وصاحبه طارح **والثالثة** في المباح واحد **والثالثة** في المباح واحد
ايضا الى اخرها وحاشية منته لعل احرج من افسا الملاما فاما لا او
ما عار حرمه واحد ربحا مرفوعه بالمدح واحد ربحا مرفوعه بالمدح واحد ربحا مرفوعه بالمدح
في يد مالك واحد ربحا مرفوعه بالمدح واحد ربحا مرفوعه بالمدح واحد ربحا مرفوعه بالمدح
سجد لعل احرج من افسا الملاما فاما لا او
كل واحد منهما واحد ربحا مرفوعه بالمدح واحد ربحا مرفوعه بالمدح واحد ربحا مرفوعه بالمدح
احد ربحا مرفوعه بالمدح واحد ربحا مرفوعه بالمدح واحد ربحا مرفوعه بالمدح
ما دال في المباح واحد **والثالثة** في المباح واحد **والثالثة** في المباح واحد
على واحد ربحا مرفوعه بالمدح واحد ربحا مرفوعه بالمدح واحد ربحا مرفوعه بالمدح
سجد لعل احرج من افسا الملاما فاما لا او
سجد لعل احرج من افسا الملاما فاما لا او
الملك لعل احرج من افسا الملاما فاما لا او
والمنة صاحب الملك واحد ربحا مرفوعه بالمدح واحد ربحا مرفوعه بالمدح واحد ربحا مرفوعه بالمدح
وتداعيا ربحا مرفوعه بالمدح واحد ربحا مرفوعه بالمدح واحد ربحا مرفوعه بالمدح
سجد لعل احرج من افسا الملاما فاما لا او
وهو قول الاسماء والمنة ايها سجد لعل احرج من افسا الملاما فاما لا او
لان الملك لعل احرج من افسا الملاما فاما لا او
وتداعيا ربحا مرفوعه بالمدح واحد ربحا مرفوعه بالمدح واحد ربحا مرفوعه بالمدح
عليها انان لعل احرج من افسا الملاما فاما لا او

لو كان يوجد من الميراثان يوجد في الجواز فاحا صرنا الى الميراث
منه لم ينع وان جعله واحد لم ينع ليعلم على علم الميراث
من الميراث المأخوذ وما اشار في الروايات الى ميراث هذه الناصب والصحيح خلافه
لعدمه وان الميراث لم ينع وان لم ينع ليعلم على علم الميراث
والثاني انه لو كان في ميراثه لا يدفع عنه لانه لو اقام منه بعد ذلك
عده ولو كان لا يحق في ميراثه لكانت حلفه على ان يرضى طاهره انه
جعل الاموال من الميراث لغيره لست بغير الميراث العكس كما في الميراث
العوض عن الاموال ايراده عن الميراث لغيره شرط ان يرضى في الكاف
ان ينع ينع بعد الميراث لو شرط الميراث عند ردم والبرق في الاموال الميراث
مطلقه فالروايات في الميراث الاول الخاج لغيره دعوى عند اقامه السند واعلم
ان المسئلة على اقسام الاول مطلقا لم ينع ليعلم على علم الميراث
لا ولا في الميراث الثاني ميره ان ينع في ميراثه لغيره ليعلم على علم الميراث
لنوله في الميراث عند ما ينع لغيره ليعلم على علم الميراث
لصحة السند مطلقا لم ينع ليعلم على علم الميراث
والثاني انه لو كان في ميراثه لكانت حلفه على ان يرضى طاهره انه
جعل الاموال من الميراث لغيره لست بغير الميراث العكس كما في الميراث
العوض عن الاموال ايراده عن الميراث لغيره شرط ان يرضى في الكاف
ان ينع ينع بعد الميراث لو شرط الميراث عند ردم والبرق في الاموال الميراث
مطلقه فالروايات في الميراث الاول الخاج لغيره دعوى عند اقامه السند واعلم
ان المسئلة على اقسام الاول مطلقا لم ينع ليعلم على علم الميراث

ان الميراث المأخوذ وما اشار في الروايات الى ميراث هذه الناصب والصحيح خلافه لعدمه وان الميراث لم ينع وان لم ينع ليعلم على علم الميراث

وكان يوجد من الميراثان يوجد في الجواز فاحا صرنا الى الميراث
منه لم ينع وان جعله واحد لم ينع ليعلم على علم الميراث
من الميراث المأخوذ وما اشار في الروايات الى ميراث هذه الناصب والصحيح خلافه
لعدمه وان الميراث لم ينع وان لم ينع ليعلم على علم الميراث
والثاني انه لو كان في ميراثه لا يدفع عنه لانه لو اقام منه بعد ذلك
عده ولو كان لا يحق في ميراثه لكانت حلفه على ان يرضى طاهره انه
جعل الاموال من الميراث لغيره لست بغير الميراث العكس كما في الميراث
العوض عن الاموال ايراده عن الميراث لغيره شرط ان يرضى في الكاف
ان ينع ينع بعد الميراث لو شرط الميراث عند ردم والبرق في الاموال الميراث
مطلقه فالروايات في الميراث الاول الخاج لغيره دعوى عند اقامه السند واعلم
ان المسئلة على اقسام الاول مطلقا لم ينع ليعلم على علم الميراث
لا ولا في الميراث الثاني ميره ان ينع في ميراثه لغيره ليعلم على علم الميراث
لنوله في الميراث عند ما ينع لغيره ليعلم على علم الميراث
لصحة السند مطلقا لم ينع ليعلم على علم الميراث
والثاني انه لو كان في ميراثه لكانت حلفه على ان يرضى طاهره انه
جعل الاموال من الميراث لغيره لست بغير الميراث العكس كما في الميراث
العوض عن الاموال ايراده عن الميراث لغيره شرط ان يرضى في الكاف
ان ينع ينع بعد الميراث لو شرط الميراث عند ردم والبرق في الاموال الميراث
مطلقه فالروايات في الميراث الاول الخاج لغيره دعوى عند اقامه السند واعلم
ان المسئلة على اقسام الاول مطلقا لم ينع ليعلم على علم الميراث

cop ng ersity

وارتفعه وقال بعد والمراء بل على صيا له خور فالاول من الروح لها والساني في
الروح **في الرابعة** سمع الله وطلب الارواح وكل روح الله يظن الوصف
وقال ذلك اذا كان التولي في حال الحيوة فهو وصف في الطل اذا علم انه لم يولد
لستنا في الروح ولا في الجسد اذ لم يكن في الارض ولم يولد في الارض اذ لم يكن له
خلف المقرب وقد اوحى المربي في اساطير الله تعالى انه ارسل في كل دولة لا يسطر في السنة
لانه قد استقر سكوتهم فها نحن نعلم انه لا يدرى الصدوق وما قد صدق او كان عا
او صدق اطلع فادعوا عليه عند علم التولي في حال الارواح وطلبوا خلفه في كل
ادولم يكن كسبه لكان لا يدرى علمه انه لو لم يولد لم يسطر في الارض **اسم الله**
له انما اورد حواشي في سوال الاول ان كان له علم في العطف والحق في كل دولة
بل في علمه لستنا في السنة لانه لم يولد في الارض في الارواح الى الارواح
لم يدرى في الساني كونه في الجسد في العطف في كل دولة لانه علم في الارواح والصدق
هذا في العالم في الحاد في كل الساب ولا علم في الملتزم **وربما** في بعض
كان في كل عشرة سنة في غير الارواح وكذا في الارواح واما واحق الام واحق
لا واما فادعوا في سبط الاحق معا ويقع الام في سبط كمالا في الارواح كمالا
الروح عا دهم في كل سنة في كل سنة في كل سنة في كل سنة في كل سنة في كل سنة
الورثة فان صادف في كل سنة في كل سنة في كل سنة في كل سنة في كل سنة في كل سنة
الى المقلة وعنده من سبطه والساني لستنا في المال وصح في كل سنة في كل سنة في كل سنة
المقرب لا يسطر في كل سنة في كل سنة في كل سنة في كل سنة في كل سنة في كل سنة
بقول في كل سنة في كل سنة في كل سنة في كل سنة في كل سنة في كل سنة في كل سنة
من امهات ملوك او امرام او امرام بعد الحكم في كل سنة في كل سنة في كل سنة في كل سنة
بلي في كل سنة في كل سنة في كل سنة في كل سنة في كل سنة في كل سنة في كل سنة في كل سنة
لست في كل سنة في كل سنة في كل سنة في كل سنة في كل سنة في كل سنة في كل سنة في كل سنة
بلي في كل سنة في كل سنة في كل سنة في كل سنة في كل سنة في كل سنة في كل سنة في كل سنة
ارسلوا الام من الارواح في كل سنة في كل سنة في كل سنة في كل سنة في كل سنة في كل سنة
من سبط واما ان لم يدرى في كل سنة في كل سنة في كل سنة في كل سنة في كل سنة في كل سنة
الملتزم او امرام واحق في كل سنة في كل سنة في كل سنة في كل سنة في كل سنة في كل سنة
في كل سنة في كل سنة في كل سنة في كل سنة في كل سنة في كل سنة في كل سنة في كل سنة
المسح في كل سنة في كل سنة في كل سنة في كل سنة في كل سنة في كل سنة في كل سنة في كل سنة
في كل سنة في كل سنة في كل سنة في كل سنة في كل سنة في كل سنة في كل سنة في كل سنة
العنق والمراء في كل سنة في كل سنة في كل سنة في كل سنة في كل سنة في كل سنة في كل سنة في كل سنة

وارتفعه كليمه في كل سنة في كل سنة في كل سنة في كل سنة في كل سنة في كل سنة في كل سنة في كل سنة
الموضع وقال في كل سنة في كل سنة في كل سنة في كل سنة في كل سنة في كل سنة في كل سنة في كل سنة
وارتفعه كليمه في كل سنة في كل سنة في كل سنة في كل سنة في كل سنة في كل سنة في كل سنة في كل سنة
لا يدرى في كل سنة في كل سنة في كل سنة في كل سنة في كل سنة في كل سنة في كل سنة في كل سنة
واحد في كل سنة في كل سنة في كل سنة في كل سنة في كل سنة في كل سنة في كل سنة في كل سنة
بعضهم في كل سنة في كل سنة في كل سنة في كل سنة في كل سنة في كل سنة في كل سنة في كل سنة
في كل سنة في كل سنة في كل سنة في كل سنة في كل سنة في كل سنة في كل سنة في كل سنة في كل سنة
الطحاوي في كل سنة في كل سنة في كل سنة في كل سنة في كل سنة في كل سنة في كل سنة في كل سنة
اسم الله في كل سنة في كل سنة في كل سنة في كل سنة في كل سنة في كل سنة في كل سنة في كل سنة
في كل سنة في كل سنة في كل سنة في كل سنة في كل سنة في كل سنة في كل سنة في كل سنة في كل سنة
لحق في كل سنة في كل سنة في كل سنة في كل سنة في كل سنة في كل سنة في كل سنة في كل سنة
ان الصدوق في كل سنة في كل سنة في كل سنة في كل سنة في كل سنة في كل سنة في كل سنة في كل سنة
الاسما في كل سنة في كل سنة في كل سنة في كل سنة في كل سنة في كل سنة في كل سنة في كل سنة
المراء في كل سنة في كل سنة في كل سنة في كل سنة في كل سنة في كل سنة في كل سنة في كل سنة
وجوه في كل سنة في كل سنة في كل سنة في كل سنة في كل سنة في كل سنة في كل سنة في كل سنة
هذا في كل سنة في كل سنة في كل سنة في كل سنة في كل سنة في كل سنة في كل سنة في كل سنة
الملتزم في كل سنة في كل سنة في كل سنة في كل سنة في كل سنة في كل سنة في كل سنة في كل سنة
السبط في كل سنة في كل سنة في كل سنة في كل سنة في كل سنة في كل سنة في كل سنة في كل سنة
قوله في كل سنة في كل سنة في كل سنة في كل سنة في كل سنة في كل سنة في كل سنة في كل سنة
في كل سنة في كل سنة في كل سنة في كل سنة في كل سنة في كل سنة في كل سنة في كل سنة في كل سنة
الوطي في كل سنة في كل سنة في كل سنة في كل سنة في كل سنة في كل سنة في كل سنة في كل سنة
الوطي في كل سنة في كل سنة في كل سنة في كل سنة في كل سنة في كل سنة في كل سنة في كل سنة
لوروا في كل سنة في كل سنة في كل سنة في كل سنة في كل سنة في كل سنة في كل سنة في كل سنة
لربما في كل سنة في كل سنة في كل سنة في كل سنة في كل سنة في كل سنة في كل سنة في كل سنة
بعضهم في كل سنة في كل سنة في كل سنة في كل سنة في كل سنة في كل سنة في كل سنة في كل سنة
الاحق في كل سنة في كل سنة في كل سنة في كل سنة في كل سنة في كل سنة في كل سنة في كل سنة
في كل سنة في كل سنة في كل سنة في كل سنة في كل سنة في كل سنة في كل سنة في كل سنة في كل سنة
وعد في كل سنة في كل سنة في كل سنة في كل سنة في كل سنة في كل سنة في كل سنة في كل سنة
مالا في كل سنة في كل سنة في كل سنة في كل سنة في كل سنة في كل سنة في كل سنة في كل سنة

لا يدرى

[illegible]

والمعنى ان الله تعالى لا يهدي القوم الظالمين

عاجل الماويلين - فما نودي باللسان كل الشهادات نودي باللسان ولكن
فما نودي باللسان مردود بقوله عديا لله الشهان فالمدح والادوار والوصف وما
الحاج الى التصريح بالماضي ولا يصح كونه وعدا وادعاء كرم في المداومة بطر
اذا ايسه فلهذا فانه لا يهاهما بما يضطمان الحد واللبس فليس في قوله وان
امنه بعد فانه لم يزل في الشهان على الصور لا يصح فاحض الله ان شهاده
بما يسهل به اسم قبل او بعد وفيما في حال التصريح بالماضي لا يصح اسم قبل او بعد
وفيما في حال التصريح بالماضي لا يصح اسم قبل او بعد وفيما في حال التصريح بالماضي لا يصح اسم قبل او بعد
فما يلوعد واسلامه وكذا الوعد العبد والقاسي او الكافر ودرجه اعادها بعد تعذر
حاله قبل عديا والحق وتسل القتل القاسي - فلهذا في قوله العبد والقاسي او الكافر ودرجه اعادها بعد تعذر
وج لا يسل مع تم عليه الحد وعديا بالماضي حتى حتم عليه الحد وعديا مع بعض العبد
وكونهما في الوعد فيهما لا يسل مع تم عليه الحد وعديا بالماضي حتى حتم عليه الحد وعديا مع بعض العبد
صعد لم يزل وان كانا في حال التصريح بالماضي لا يصح اسم قبل او بعد وفيما في حال التصريح بالماضي لا يصح اسم قبل او بعد
من حيث او عليه لا يصح لئلا يسل مع تم عليه الحد وعديا بالماضي حتى حتم عليه الحد وعديا مع بعض العبد
اعلم ان احاطوا بالماضي في الادوار او في العهود او في العصور
العقود او في قول وفعل فان كانت الادوار اقاما في زمانه او مكانه او معدا
في الاول انما كانا في مكان الادوار اقاما في زمانه او مكانه او معدا
في انام السبع والطلاوطا هم ايضا لما لم يسلها لفظ الادوار وقيل بل انما او لا
فان هذا احدهما عما في الالاف على فعل يعني فعل سائر الجواهر هو الغضب
والقتل والشرقة والربا والحقارة العاقبة فانما الفعل باللسان نحو ان شهدا
بالرياء او السبع او النجاسه والاخره انما هي في الزمان في الفعل في الزمان
وبما وتسل لا يسل - فانما في الالاف في الجواهر في فعل الفعل
في المكانين ليس في الحد ودرجاتها في العباد وقال في قوله والواقي يسل في الزمان
في الزمان فانما في الزمان ما ظنه يعني لم يسل في الزمان مع احدهما او مع سائرهما
انما في الزمان وهو قول وج وعديا بالماضي وتسل في الزمان في الزمان في الزمان
في الشهان ان اراد لفظ الشهان في الزمان في الزمان في الزمان في الزمان في الزمان
احدهما بالماضي والآخر بالماضي في الزمان في الزمان في الزمان في الزمان في الزمان
فما بالماضي وان اراد في الزمان في الزمان في الزمان في الزمان في الزمان في الزمان
فما بالماضي في الزمان في الزمان في الزمان في الزمان في الزمان في الزمان في الزمان
في الزمان في الزمان في الزمان في الزمان في الزمان في الزمان في الزمان في الزمان

قلت وحمل المظن على المقدر
عنان عامع واحد
شخصا بها مطلقا لمطابق مع
احدهما بالحوال والآخر بالكماله
وعمره لم يرد في هذا
في ان اللفظ والمع
والكماله من له
المعنى
بلفظ او بالمعنى فان
ويلغو قولها بالماضي
لا كما به فربان
مع
لفظها
معنى
باني
كالقوله
را
بالقوله
والاخر
والعائنه
والاخر
الراعيه
في ان
على العبد
مصلحة
انما
لوقته
نقطه

لا العوض وكل
والكاح والخلع
الخلع اطلق
ايها
من
لا الهوان
اذا كان
اذا شهد
شهادته
عدده
ان
اربع
بما
لو كان
كان
والاخر
للملك
والاخر
فان
لم
ان
من
كاريه
والاخر
لا الهوان
نقطه

هذا هو الحق
والاخر
نقطه

صحت الكمال وظل الشريط المحفوظ شرط لصحة ذات الله هو ما ظن
 كان الظاهر معلوما حاز للمعقول ان يطالبه تسليمه مسألة كملته شهر انطال
 انه لا بعدة وقوله اذ لم يكن الكفيل اراد به كماله انه سلمه عبد الله هذا
 يكون اذ اقال كملته الى شهر بعد اعلمه وحيه اخذها ان يريد ان يسأل شهر
 اسما الكماله وهذا قبل الاول بطالك الشهر ولا يطالب بعدة وفي سلمه من
 والحق التكرار الا ان شرطه عليه وفي شرح الامانة حصل شرط ال او ان يريد ان
 اسما الشهر اسد الكماله لظلاله فعلا قوله ولا يطالب كملته وهذا هو المراد بقوله
 في الكتاب اذ لم يكن الكفيل اراد به كماله الى اخره ال ان لا يصدق شاملا فيكون
 تسلا مطلقا من ال وهو قوله الى شهر وهذا هو قوله مطلقا او الى شهر والمطلوب
 ظاهره الى شهر غير مقصود وهذا وراو او ان يعاين يريد ان اسد الكماله اخر الشهر
 فيكون الكماله من ارجح وجعلوا قاعده بحسب الرجوع فله في اخر الشهر طاسما هو قوله
 والحق اسما شرطه والشرط لا يبع الرجوع فيه ومعالي شهر الى مع معنى شهر
 ولزم للمعقول انه ان يقبله نفعه اذ لم يكن له حصصه اخر الشهر في الثانية
 عدت وارشرح اذ اجاب لزم الكفيل ال في الواجهة اذ اقال سلمت يستحقه فلو لم
 يعاينه لم ير الا ان يكون اعنه دائما سلم نفعه لا من شدة الكماله في الخامسة
 الجاه كالموكان المصغر فالاسم احد من مخصص من ميان لا يدور كالموكان المصغر
 بالاسم احد من مخصص في السابعة ثانيا له تلك نفعه بعدا على حسن الخاص
نقط قال وهو الاظهر نفع اذ لم يكن قد حلت فيه فعلا كملته لانه امام واما
 بعد الخطه فالله الكماله العذر على حسن الخاص فعدا او عا ما يراه الحاكم لان الجواب
 صحت واذا لم يكن قد حلت في الكماله الكماله هو ان الشهر هو المصغر في غير
ك اومصر في الكماله كاي الكماله في الحدود و في شرحه في الكماله في
 في حدود العذر المخصص وله في التردد والعذر في المصاحف لولان ال العذر ما ذكرنا
 في حد العذر في حيل وجها احد هما انه بطالك الكماله في جميع الحدود وهذا العذر
 الذي ذكرنا في حد العذر وهو قدر على الحاكم والسما الى انطال في غير الحدود
 الا في حد العذر في حد الحاكم ل ارجح على قوله وقوله والوجه في المصاحف
 حوى ادم كالمصاحف والعذر على من وهو عظام الله الذي على ان المصاحف لا
 نفع الكماله و انه ليس بخد على الله لعام من عوامام و حوى نفعه ذلك
 الكماله على المصاحف في اوجت بطالك حيل في المصاحف و في المصاحف في
 صلاه واما العذر في المصاحف و ان قال الكماله ووجهه في المصاحف و في المصاحف
 ارجح على المصاحف و في المصاحف و في المصاحف و في المصاحف و في المصاحف

[illegible]

المسرى بالوكيل قد منع ولقد افالج انه ساعد على ما فعل من بعد الشراء الذي يدل
 فيه على البيع انه سطل بصفقات المسرى كلها من مع وهو ووقف وعرضها بخلاف
 ما في لغة المعلق ولانه في البيع لا ينفك عن العوض الذي يمكن ان يكون العوض
 وهو ما يقع اذا كانا في تناوب بل يباحه كل المهر او مع لغيره الشفعة المسرى
 كالوكيل للبيع ولا يصح ما ذهب منه بعد فعله بخلاف ما في المعلق في رد عين
 ماله والماله منه ذهب حصته من المهر **والرؤية** المعلق والبيع من هذه
 الوجه الملاءمة وسقوط الاجرة وانه لا سطل بصفاته وفي الشفعة على كل ذلك
 فاذا است ان ملك المسرى للمعوض ضعيف له المذاو كانه معزله ادرع وانه
 على خطر الاستحقاق لا بد من رعت في ملك ضعفه والمسلم ارع في ملك قوى
 مستقر في حرج غير ملكه لا ياحسان ولا يهدي منه في الررع فلا كرا عليه مع انه دخل
 والعين على ما في العبر لا قيمة للشفعة مسمى عليه هذه الحكم ولا في عليه
 فيه المصلحة **واما** المانع فلهذه الالوه على اولم الاربع سلمه السلم مع ولا
 ولا يمكن الاصلع الررع وما اتم الواجب الا بدخ في حرجه لغيره في الشرع اذ في
 الضرر من المانع ولا يطلع درعه وصر المسرى في حرجه له الكرا الاربع او حرج
 فيك الرفعة والمصلحة فلهذا المانع اذا احضر راعه **قل** الاول ورد
 على الغرافة ما احضره المشرى والفقهاء في هذه يوم ما حده الا انه الخاوما ارى في
 اذارة الا بها اذ لا الا منه انكار ما لا ان منه رجع لغيرها في حال وان كان
 بالابها وموتها فاما ان يريد فيهما علما كانت قبل العوض ام لا ان لم يرد لم يرجع
 عدم اعانها وان اراد رجع بالرايد ولا يصح بعضا ان الهدم لانه من
 الفصل الذي لا يصح المسرى **قلوا** **ترا** اذا كان له وما رجع ما يمايه له
 يوم الرجوع ساوت ما في فقط الملك اذ فانه نظرحم فيها لو لم يكن فيها الريان
 وكم فيها مع الريان لم يضمن ما من العتق **قل** **المسرى** في الرعي
 الاصلع والرعي والاكاء الهات **وحوكا** في الرابعة ولم يند فعله لولا
 فائمة انه لو لم كان في حقه من الملك **المسرى** **امسا** **الحج** لثمة
 منها جميع عليه ومنها محليته ومنها المصلحة المحيوز ومنها المصلحة عتق وهي الصعد
 والموت والرق والمرص والدر في السدر والرهن والشفعة في ذنبا او ماله
 مثلا بالصفحة والصعد والموت حرجا لما لا يند معها في والروحى لعتق

فله ما اقره واما الموضع اذ اُسعد الموت فخر في جميع المال للدين المسروق وفي
الدين الحق الورثة واما السدور فتعد كونه غير سدور فالحاكم يحرم عند المأخر
ووفيه وثقل لعن ابن ابي الوصي طه من عيال في الحرج على عبد الله حعفر وقد ابيع ارضا
تحت العاوي في رص صعبة لم يسلم له منها وعديا فله لا يوصي بخر الحرجان
من سق فانه كان لعنه في الحراج وطلبا فله من الزوال الحرج فساله ابو الزبير
المسح والشراف لم ياعده فامره ان يتول احلانه واما الزهر فخر فيه فقط واما
الرفعة في دينه فملكه وماله سقها مستظلا بالصغر بعد ما لا يمنع من الصغر وبعد
ش اذا بلغ غرق مصلح لدينه لم يسلم اليه ماله قال ج يعطاه كالعاقس الكثير والعاقس
لخافه قال ش في مضافا الى الكافور اهل السهام والرواية والسوق ابلغ مدرا
لم يسلم اليه قال ج لم يعد حسن عشر سنة وحقه من اياه اذا بلغ عنها لم يعط ماله
قوله نعم ولا توبوا اليها اموا اليه الاية وقوله فان كان الدين عليه كحق واما الحرج
للدين في غير ما والناص ووفيه وسكر كبر معاد وعلاج لا يخر ومضى السدور هو
ابا والمال وحقه الربا والسبعة والعش خوصع الهام في الاعمال وكوفها
واما السقف فهو الذي لا سالي بالغن فمما عا واشهر اوله هذه الى العالي
والرخصت تعود الى كلام الخات الحرج المنع وكجور مطلقا وكجور مقيدا اما ما كان
كبه واما ما كان خالصا لم يرد له واما في سلعة واما في قدر معلوم واما
السح من رجل لعنه فان كان الحرج قبل قيام السنة فعليه بلانه امام وبعد فانه
يخر حتى يرضى الغنا وما عا الحرج وقوفه فان رضاه الغنا والسرية غير بعد وكذا
ان احان العزم او الحاكم في العا في اذ اراى الحاكم دفعه الحرج مما سبق
لغيره جاز الا حراج في النانه الحرج هو المنع عن جود عا الى ارض عا
لان الصغر تعود الى الحرج كانه قال الحرج هو المسح من جود عا الحرج قصا
الحرج هو المسح عن المصنفات المنوت والرابعة ومع الحاكم العفو ان الحاكم
اربع عليه الدرام والديار ادا كان ذنه احدها واما سائر العروص والا
موال فعديا ووفيه وثقل معها اياكم ايضا ان امتنع فهو من معها وقال ج لا
يكر الحاكم لكن يمتنع ج معها وعدا يترك له مباع العدم من الكس والكم
والغادم وعدن ش يترك له ما هو عاديه ولخص في المسئلة الخامسة ان العلس
لا يطلوا ان يكون ممن يكت ام الا ان لم يكن كس ترك له منزله وخا ايه ١/٥

فانه في سعيه ما ان يعاها فاما ان يترك له ما كثر به فذلك لودى الى
صاعده وقد قال علم الامر والامر واما ان يترك له ما كثر به اذ الى
اسرار السرار لئلا يحد له ولا يهابه فلهذا اطلقنا الاسماء اذ لا ما قدر كفا
وسبق له في سعيه فوعد فقط لكونه كذا والعقرا **واما** ان كان نكحت
مع منزله وخارجه اذ اوجدها بالكرامة لا وحقا لانه كثر به من كثره وسقى
له فوعد له ولعلاله ان كان نكحت لوما سقم وان كان لا نكحت الوعد او
شهرته في ذلك حتى يتعلم ما انكسح طبعه والعقرا ولو لم يترك له طبعه
هذا القدر لم يكن من النكحت فصرفه وهم وهذا كما سئل الله الصاعه
بما اكرم في الكا في قول **ه** في الكا ساعه من له وحاجه ما انكسح طبعه
وان جرب العان ما سحر السار مع لواءه واسو حله مر كنه **و** في الساعه
لا الواح لغيرها لقوله تعالى فطمع الى صيته وعزاه وحيي واجر كما سئل
العدو في صيته او بعضها اذ العبد الشريك للعتق فحمل ان جرب الساعه
خلاف الامور كماله فمن يملك الصنع والعلم واللاه فمن لا يعادى في
الناصفه طوله عزم اسرع مع مهم فالتك لا يزوج لانه بعض الحكم المهم
صار اليهم بالخاتم مع ان كحمله خلاف فاكتر ما فيه ان الامام اخذ ما دفعه الى
بعضهم وخطاه في مسائل الخلاف اسقطت حكمه فاما لودعه الى عزم مع علمه عزم
اخر لم يجر اذ كان يرى في كحمله اسلم الحكم الى من جرب كالمتر وطار ك
نكحت عزمه كالمتر لودعه فظهر وارثا **فصل** اذ اسئل عن طبعه
لم اسئل عن طبعه بل كور المشي او في مثل التمر او يكون سوء العوا او ان المشي
في اللسان لعنق او هذه قد سئل عن طبعه العوا من الحجر ودم غدد
من عوا المهور وكذا عدا طار كانه فضل لم يجمع ونسرى الى الابد على لودعه
قال في الرد كماله لودعه في المهر المسعور وعوا المهر في مثل التنصير طبعه
في العاشر لا يخل بالخير عدا ان لا يخل بالخل بالموت والاطلاس وعده من
خل بالموت وللش في خلو له ما كثر فلو ان وج لا يخل بالخير **واما** البسطين لخال
والموحد ليجب كحمله سلم كل المال اهل الخاله ودمته باقه اهل الموحد وجه
لموت بعتط طعنه من الخاله والموحد سلم لاهل الخاله حقيقه ويرك نصيب اهل
الموحد في المورثه مسعور مع الى ان يخل بالخل وسلم لاهل لودعه ما بعد
الموحد في اخر الخا كنه عزم عا ان عليه لودعه **سوال** كيف طبعه هذه السنه

ومما يحز في دعوى وهو المقر له **ط** في العتق على دعوى وهو المحجور عليه للمال
 فداؤه في الظاهر له ولا الغرماء الظاهر من المحجور عليه دعوى السقاية بعد از
 من المقر له فهو مدعى له في الغرماء الزالة بصفة وقوله في المقر له فهو
 مدعى لغيره لا المقر له **و** في النسخة عشر بعد فكان المحجور له أو لم يدعه من ربه
 وقال ط والواو في ضمن صاحب الحاشية شارك الغرماء وسوا الذين المضمون على المحجور
 والمباخر عنه حكم الخلاوة الصغرى فتشبه به بآمره وبقاؤه الزمان حتى حاشيه
 لم يدخل المحجور عليه في الزمان لمعلوق العتق كذا المحجور فانه كالمقر له في ذاته
 حاشيه لم يعلو كماله لمعلوق حتى المحجور لم يره فالزمن في مال المحجور لم يره سوا ملك
 للمقر له المحجور حتى العتق متعلق **و** سه ط بالعقد الحاشي وكونه محجورا لا
 يمنع من حرم حاشيته في رقبته وليس المحجور على المانع من غير العقد فمال المحجور
 بغيره رقبته العقد فاذ انعلق حاشيه العقد رقبته مع انها ملك له غير وهو
 سده فاولى ان يعلو بمال المحجور لا فانه ملك للرقبة للغرماء حتى ينسبده بالعقد
 اولى من ينسبده بالرقبة **و** حاشي بان حق المهرين وعرضا المحجور سوا الزوجين العقد
 المالك بخلاف العقد فحرم سده فاحرمه العقد لم يره على ان حاشيه وهو
 السد في الزمان والمحجور لعقد المالك وحمل الزكلام ثم انما لم يره سده بغيره كانه
 في حاشيته على ما لم يره سده والخلاف **و** فاما الحاشية على العتق في النسخة
 العتق فاما ما لوحظ في الاثر فيقضي هو كالحاشية على المال وقوله سوا الم
 قال بغيره في الحال ولا يوجبه حتى يرضى الذين يحصل اذ العتق كما قدم في حاشيه
 العقد المهرين انما ما ع بالمدعى مع ما حاشيه للعقد **ط** الحاشية في العقد
 المهرين انما ما عا عا رقبته فمعلوق ما يكره معه اسما وما خلا والمحجور الذين
 في رقبته والبصائر في رقبته فمعلوق فلا هل الرقبه احد ما لا لم يعلو بها
 حتى لا هل الذين لا يطلو بهم **و** ليس المال يكون ملكا له فهو مدعى عليه بكونه وقوله
 بغيره لا واركان ملكه فاسمها مدعى عليه فصار كالعقود وماله بعد عنه فانه
 رقبته بالصوم لا بها مدعى عليه استعمال المال **و** لا يطلو له الحاكم في النسخة وقوله
 قال من يدعي ما اراد على نفسه المضر ولعله يعني اذا كان كسوا **و** في المحجور
 حاشي المحجور في الاحرام او بعد **كتاب** **و** السامه على

أما من الطوائف فبعضها قال لا بأس بالاعتكاف على غير طيب من الألبان
فبعضهم يفتي بالاعتكاف مع لونه استقامت بعض الأصناف فبعضهم يفتي
باعتكافها على غير طيب من الألبان إذا كان في كلالها ما يفسد روح المهر
بعد استقامت الألبان من كل دعاء من أن المهر يستقام بالألبان من غير طيب
والله الذي يفتي بغيره حكم اللطائف إلى أن استقامت بالالفاظ من السبع وال
لحاج والطلاوة وغيره فالحاج في الاعتكاف من الأكرام ما يجوز مجتمعا كما أكره
على غيره من الأكرام من الاعتكاف وقد شاذل الله اعتكافه أو قال إن الأكرام على
المخرج من الملك الأكرام بالنقل وذكر في الأكرام وأما في العوارض وأما
وه في شرح الأمانة الإجماع أن الأكرام في الاعتكاف لكل منه ما يخرج عن حد
حار وعبدج ثم جمع أحوال الملك من طلال وعسوق وغيره إلا السبع والأكرام
واعلم أن ما ذكره عليه السلام من الاعتكاف في الأكرام والأكرام في الاعتكاف
الأكرام حال وفيه ما لا يخفى من الاعتكاف في الأكرام على الأكرام والأكرام
قالوا لا يجوز اعتكافه والأكرام حواره كما يجوز أكله عند الحاجة لغيره لا منهاه مع
غيره في الاعتكاف في الاعتكاف فيه وقد دفعه عن الاعتكاف في الاعتكاف في الاعتكاف
وكتب الله في الاعتكاف والأكرام أن لا يجوز أن لا يشهد في ماله دون غيره والله
بعضه بالشب والاعتكاف في الاعتكاف في الاعتكاف في الاعتكاف في الاعتكاف
السابق للأكرام على المباحات من الاعتكاف وحملها فيه بعدم الخلاف في أول
المسألة الصفة الثالثة في الاعتكاف في الاعتكاف في الاعتكاف في الاعتكاف
صومهم أو صوم رمضان في الاعتكاف في الاعتكاف في الاعتكاف في الاعتكاف
التي والاعتكاف في الاعتكاف في الاعتكاف في الاعتكاف في الاعتكاف في الاعتكاف
أما في الاعتكاف في الاعتكاف في الاعتكاف في الاعتكاف في الاعتكاف في الاعتكاف
والاعتكاف في الاعتكاف في الاعتكاف في الاعتكاف في الاعتكاف في الاعتكاف
أو مال الاعتكاف في الاعتكاف في الاعتكاف في الاعتكاف في الاعتكاف في الاعتكاف
لمعتكاف في الاعتكاف في الاعتكاف في الاعتكاف في الاعتكاف في الاعتكاف
وعلى الأقطار وأما في الاعتكاف في الاعتكاف في الاعتكاف في الاعتكاف في الاعتكاف
في الاعتكاف في الاعتكاف في الاعتكاف في الاعتكاف في الاعتكاف في الاعتكاف
من الاعتكاف في الاعتكاف في الاعتكاف في الاعتكاف في الاعتكاف في الاعتكاف
من الاعتكاف في الاعتكاف في الاعتكاف في الاعتكاف في الاعتكاف في الاعتكاف

[illegible]

لزام والارام ومنه فلما قدس عليه الموت اي حكيما وحكما ومنه اما الله ارفع
 اخر الى حكمه رافعه فسي بانصاف القاضي حكما لا به حكمه وسبقه ويطغى الحق
 بعدد وسبح دائما الزلزال الحاشم هو المانع لما كان يمنع الظالم ويدروجه **في** تطرده
 الحاكم يعني كوز مجرر اللطيف السوفيل معها الى معرفة الحوادث عودها الى ايام
 الاصول السعيدة وهي الحكا في الب والاحياء والنباتات والحيوانات والجمادات
 وبعده عن الشرايع امكنه رد الفروع الطائفة الى هذه الأصول فلو ان كل عالم لما
 حكاه لكان له معدد الامه لو كان يكون عالما عمر العصور بل كان يسود في امرها
 حكمة ولا يمكن فهداه هو المحمدي اعني العالم الطريف **وحسن** الامور هو التي
 من من الدعوى النجدة والماطلة والمدعي والمدعي والمدعي والمدعي والمدعي والمدعي
 والاطل والصلوات استوى عنده العز والضعف والذل والشرف
 لا ما حدث في الدنيا له لم انه اذا كان في ساطع فيه العز والذل والشرف
 هو في الدنيا وفيه وفيه **في** الحشر انكم تحضرون الى دلائل تفهم الشحنة
 من بعض ما اذا كنتم بشي ما احد فاما اطعمه فطعمه من بار **واما**
 المله في شرح الامانة ذكر الفاك في الماض الى الحاكم ترجع الى امامه في التسول
 بالفسخ فكون على هذه الحكمة مقلدا **وفي** الحق انه قول الناصرة الذي في
 وج وواحد وقد وعده السمر وفي الخزانة المحمدي او كذا خرج طوعا
 وعرضا مقلدا ومنه في بلبد العضا من المعاد والظلمة في بقوله تعالى في كلام
 يوسف عليه السلام على حمار الارض وانه لسرقة الاسد الامه فقط ويايه بالاجاء
 في جميع الامصار قال من ولا في ظلمة ونفاه ولم يعرفوا كمارفك ولا العوض لبعض
 ما حكمه ومنه في حق بقوله تعالى ولا تروا الى الذين ظلموا وهذا ركن وانه لو
 الى الامم عن الله وانه لو هم ان هو لا على وان حكمه حكم الله قال
 التوفيق جله من عند العاقل بسعد الاطام العادل في الجسد والنعاه ومنه
 في قوله والذين حكمه الخصا من من كسب الامانة ومنه في النفاذ عند موت
 لار الحكم ولا في حق من ان اولها عند بعد موتة كولاية الاولاد وغيره
 ولا كان من امر في كسب غير فان **في** اذا احرم من حق في فعله فلم يرد نص
 العالم الا ما عند اول الخوف **في** الذي تمنع ان يسعد به لولا اولد الظالم المانع
 فاصا وان اعفاه صار فاصا من الحق للبد لا ما من الظالم له حشر كمن
 الا ان يكون في الامم ان الظالم على **في** ويخرج من ظلمها المانع لولا ان تلب

[illegible]

ارثا قال السلام المذبحي كما او تقول اما الساق او ما حيا بها وارتيا
سك ونظر اليها كالمستطون لها او تقول العون لها فكذلك الخضر بطل الدعوا
احدها فاق ذلك من واحد اخر في الخور في المائة اسم ما خرج وادخل في
حكم وادخل في حكم عليه او قد خرج على ارضه وادخل في حكمه قال
عليه ما روي عن ابي بصير قال علي عليه السلام اعلم ان حماره دخل في حكمه
وكلام من يدعي ان في ماله الاجماع الخاج وفي ماله الخلاص **فصل**
في المال سوى من الخصم في المجلس **السؤال** انه في الخور له خلاص فكيف
لو دخل في حكمه احد هاتين ارفع من الاخر هل يجوز تفرقه في نظر دارك ارجها
حاضر لا يبعد والآخر من المدة هل يجوز له تخصيص العزم بسلامة فقه
نظر والافراد اتفاقا ومن اراد الرجل اذا سلك من ذل وجادكم الرجس وقال
اورد اذ الحق بالارض من فرع **في** الرابعة لا يرفع المسلم على العائز وهو
العائز وما ورد في الذي يحل او العائز وقد قال الفقهاء ان حكمه من حرام
السات الله **في** الخامسة التمس على وجهين احدهما على وجه البعض
ولطهره على صاحبه طوره كسدا الهان **والساق** على وجه السراية
والساق للمذبحي لمعنى المذبحي فحرم عبد الماهر ومعه وثقله علم انما
ما سمع وهو اذ الفقه قد حكم بما قاله الماسع وانما هو ان يقول
صح دعواك او صح شهادتك ولا يلقى اليهودي في المذبح والاساق فيها
وسد بالاستماع من المذبحي **الحال** وان كان هو الذي فارقا ما مدعيه
مدانا لا ضعف فان استونا حتى والاولى ان يفرغ فانه انعدم الله **المصنف**
قوله في فراطس هذا على وجهين احدهما في فراطس من وصلهم
فلنقدم من كان اول والثاني فانه فراطس معرفة الاول للمجلس
والساق وهو ظاهر الكتاب ثم كثروا والسنن الا في غيره او حوا
دفعه بما مال لا يدرى من الفرع والدراطس فانه مقام الفرع وان راى
الحاكم التقدم على غير ما ذكرنا اصح فعلة وتولب تسليم الساق على حده
ويؤاخذ ان خصما رطل او امراه **والخاد** اصحاب المسألة في خيف الرفع
الحاكم حال اليهود **الاصم** في ملكه كبر وفي حيث يعرف حاله من دون الملك
المسألة وما في خبر علي عليه السلام من كونه اضاف رطله ليهي صفاء لكل

العام **فصل** في دعوى الختم الدعوى والمه والركن على ثوابا من خصم
والخون عقال وان لم تكن حقا فان كانت عام حارة وان كانت خاصة فان كانت
من بعدا رد ذلك بطل الباطل وان لم يكن في الخور والبطر لو كان قد عدل القاضي من
ولم يجر اياه لرجل من الناس ضعف او هديه او غيرهما في حديث للعدل الرجل ما تجب
الخياره في حال ما هو فاقم او التي عليه القاضي هل يجوز ذلك في نظر **فصل** في
حضور خصمه وكذا مع حضوره انما تضعف فله وتقر حجة والبطر لو اقامه
هل يرد ذلك مع العلم **حكم** للامان طلب القضاء هو على حجة او حجة الاولى
من معرفته بالعلم والعمل ويكون بالناس الى حكمه ولا تقوم عن مقامه
الطلب الثاني في العلم والعمل بالناس للحاجة وعنه تقوم دون مقامه
الطلب فمدوا ليعاوان احكم عليهم اما انزلنا ذلك الكتاب الخيكم وخصم عليها
ومعاد القضاء بالناس **فصل** في علم احد الاول في طور الرام هما فقه وعنه
تقوم مقامه وهو مع العلم بالسوى والدرست في العلم **فصل** في الطلب الحار
في العلم والعمل وعنه تقوم مقامه ولكنة دو حارة فطلبت ررام
المال فطلبت صاح **فصل** في دعوى كسر خيل المذبح كانه في فقه
الله بالصر على هذا الخلاف الثاني في المحاكمة فلهذا امر الرسول علما للقضا
في الداء وبيع المذبح وخيل الدم لعظيم عظم ويريد ان يعبده الله العبد
كما ان عذاب الخوار المذبح بعد كسر اسنم عذار المذبح **فصل**
انك ضعف على ان من حلة هذه الاصة مع ان يكون في ما صبور او قول
واهدا امانه في في التهم تنبئه لان من تولى امر اليسر عايدة يد فهو امير ولكنما
لوم القية حر وهدامة الا من قد كلفها كلفه سوطها وارز الذي عليه فيها
ساريتها وحبر الخضر جند لا لا امتاع للاجها دقة والساع الصبح
عذر التماس من عدل فاما عذر ليمتد العذر والاشكال لانه يوم انه
اذ اعد الروما كان في ذلك ولو كان في ماني الامام عذر عدل **الموضع الخامس**
مقضا بعض تعلمه على كل المعاص او في حاله لانه الخصل له من السامه الا انظر
فعليه اقوى الا في الحدود والعاصي سوا العذر وقال في المذبحات في فقه
وقال الناصر واحد القدر لم يوسم في الحدود والعاصي الناصر والجماعة
استوا على حده وقال لا يضي تعلمه حال وقال في ما علمه بعد ان صار

فلو كان السمع بعلم المساد او ان الرأى يقتدر على علمه عالم بانه عد
بسطا هو الا اننا نعلم انه علمها بل انما نحن نعلمها وهو اذا كان حلقا
فيها ومذهبه انها ثلاث وفي عالمه ما وعلمه هه وداكر المظلا واما
حاز لها فله ولكن لم يسمع حتى صار مغلوبه **وهذا** مستحق على ان الحكم في الحكم
الحكم في الناطق به بغير الرهه السر حكم بل بغيره ليس الحكم بغيره بل في السر
المدر على علمه بغيره لانه كما كان فلو ادعى اذ حكمه للحاكم بها فمد احكم
ولو عجز عن ان الحكم لم يقل ان الحاكم حكم بها للمدعى عليه بل قرر في يد وفيه
يعاير بغيره بعد تدبيره في غير ذلك في الاول لا يقع في المسئلة اذا حكم
لحاكم بالروح وحل من اذعا كما جهات شهود ورواها كما حكم الروح به بل
لها قلة او يمكن بغيرها منه فله **فاما** المسئلة خلافه فله هو كما في محله
علاج فدم في روحه له وعند بالت له روحه **وهذا** في العاشر اعلم ان
كما في العاشر الى العاشر على وجه واحد مع العاشر الدعوا والسمه وحكم
لم يكن الى قاضي بل اخر بعد فاذا اوجله كتابه بعد من كل حال الى احيان او
حالت ولا يحتاج اعان الدعوا والسمه ولا المعدل ولا خرج ذلك في سليمان
الى سمع الدعوا والسمه ولم يحكم بمركب الى قاضي بل اى او قد سمع الدعوا
والسمه ما حكم لعل ان على ثلاث فدم في مسلة الكار من اى الى اخرها فلو ان
ترويا احد عشر مكر في الكتاب ان يومه بالسمه وان يرا على السور في على
كلام في هوذا الضمير دون فراه حوان بها من دون فراه اذ احفظاه كما يعلم وان
يكون اسما ان هذا كما الى العاشر فلان وان يهدى ان العاشر اسما فله
وان لا يكون احد ومصاص عند موصوف وقال في نحو في موصوف وستر
ح وروى العاشر وان لا يكون كما في لا يعمل ولا يفتق جلاوس وقاسه على موت
يهود الاصل ويحق بغيره المستوا لانه خطابه بل هو محمول وان الموت المكن
الله ولا يعمل ولا يفتق وان يكثر واحد والدار واللفظ وقال هو الوجه
لكن في اللقب وان سموا الحكم له وعلى الحاكم ان يفتق **وهذا** اذا
ادعى ما عا غاب واقام شاهد او لمسا الهه والمحكم عليه في بلد غيره بل لا
العاشر في محله حكم بل يتول هذا العاشر فليس هو في لاسه ام قاضي في الله
ما مر هذا العاشر في هذا **وهذا** في الرابع عشر وحكم على كل من امره امسال امره
وان كان بغيره هه والطره ملى احد في الامام امره بغيره كما روى

والما من العاشر كونه لا يسل بعد حاله ما عدا ما روى في مسلة فله هه
لا يسل حاله امر الامام **والسابعة** سبوه وعار خطابه بل روى امر الامام
خطابه سبوه والما من بعد ان العاشر هه وان ما قبله افطر اما سبوه
الكتاب فيجوز ان يامره بغيره المكنر ولم يكثر الملك او احد المكنر من العاشر
او من مال السم او من روى في السطح والاولا **والثاني** اليهود **وهذا** في الطلاق
ف فقه سوا القدر من الركنه امه ذكره واولا ان سائل الخلاه في فقهها
امسال امر الامام فذكره في ركنه الاموال الناطقة وفي طرور في السطح وذكره
الهدوء في مسلة روى الهلال قبل الاول والطلسم لسا هه فقام به في الفقه
في اصابه فله كما سئل به فقه **وهذا** وان كان فيما لا سئل بالولاه فيجب
في العاشر الطلاق والصوم والنصر واليام والسمه والعنف ووالسمه
فله **وهذا** في طاعة العاشر في الحكم على الجمع للمحكى من فقه وروى عن
ار السابعة في احد العاشر في طاعة بها الثاني اصول العاشر كالسائل
والصوم فله في اصابه لالا امامه فالواحد لا يهدى للامام مع بعض
عصا لله وخرى يقول الاول دليله العمل في كل مسلة ما هو باسما له وطر من
الثاني السبع والخمسة والسادس سوا والسادس روى في السمه والسمه
طاعة لان الطر من بها الاحياء ووساطه للكل وعنده الامامه لعصا
ف وروى العوام في هذا الاحياء فمى بطلوه الرابع ما يحضر حده الا
نام بفت سئل على سبوه حده سمه ولا في طاعة وكذا تروى في السبع سمه
والخامس ما سئل من الامام التي تقود الى حق امره وامر المسلمين من الولايات
واى هو في الامور المعروفة والسمه في المكنر وسامر امور الدوله والسمه في
في القائمة ما قامه حده على معنى في محضه الحاكم الحفي فقهه في
وفقه بطله لانه مشغى او مع فامر في الخور وفعال لم الخور وهو سطل اذا
عمر عسا كبر اطلسا انما يعطى الامر القته فمع بها ولا يعطى في لفظ الثاني
رما مع ما سئل من السبوه وكان الاصل لا عسر راسا المال رما مع فقه
كبر وبعذر اسد المكنر **وهذا** في الاول انه لما شهد على احد قوله او معنى
هو فائق جاس **وهذا** في السابعة عن خصمها اما لى بغيره الملاحم
او حاكم او حاكم بها ان لم يكن فيها حاكم بعد اخبار المدعى وعنده كتاب
المدعى عليه وكذا الركن في فقهها وان كان في فقهها واحد او طر المكنر

بالاداء معقولا قد بالسفره واحترق الاضيق **في السابعة** رجل وامرأته
عند الناصر رضى لاصل الشاوع عند الحشر لانه من اربعة رجال وسماهم بالو
طبعها الاوار او عا وحده المصاحبه **الموضع الرابع** عند داود عند العبد
ماء والامه هيب قال ان عيسى بن احمد عليه السلام في عيشة واحدة
وعند الرهري في جماعة سبها حتى يحضوا في احصاء رجا وعده في شجرة
المحبات كالعهد ورجوع معا في المغرب قال ذلك بعد الرجل للامام والعبد
قال الناصر وسرير يجمع الحشر عند من طرد منه من البلاد وعند الناصر حشر
سنة وعده وسرير في خطه مع الرجم وعند الخوارج الرجم **والاخر** في
وجوه الخدم على النافذ ورجوع فقال النافذ العاقل اذا كنت في مقامها
محبوا لم يقدرا ان يشبهه شئت اليها وهي كالا والناصح العاقل اذا راها
بصفاء خذ لانه النافذ بها **الم** بكر احذر ان يعم عليه الخدم قال ح امرأ
الامام رخصه واوزاد الشرب والخمر والاحلاف اجمع وجود الامام النعام
لخدمته **الم** الاستدلال بظاهر هذه النسخة اذا لم يكن امام وان
كان امام فهو الذي يخدمه وهو المذكي في الجهر والسر وطا وصالحه وقال
خدمه كان امام ام لا وهو ظاهر الاخبار وقال الخدم كان امام ام لا فان
كان موت النافذ عليه ما واره فباعه الى سببه واركان السنة فصل بينهما
سنة قال في السراج وهو خلاف الاجماع والاصح ان الذي يتبعها الحاكم وان
علم السدانة ربا لم يخدمه بعله كالامام والصغير احب الاسا ولو لم يكن
وروي بصدره هو محل متواضع من مثل ارجح **الم** في حاشية ابراهيم
والروح لها قال في خدمتها الا اريد في احكامها او شبهه قال في شرح
لاسلحها اذ ارادوا لاشبهه ولكن علماء الهادي والاحد بالعلم وقولنا انه خذ
في اكبر الخ والبع من قواك **الم** ربا الامام فلا يخدمه الا بالعلم
فتقيا لغيره صار وطبه في غير رتبته **الم** فان كانت غير لانه في
بلد ولانه امام قبله وقوله او قل لا يخدمه والى ووف امام بها من صمدان
لاحد فيها عند المذنب وعدم خد في الاولى وقوله ولكنك اردت
في مكان لا يطيعه هذه حاله ماله وعدم خد والى العبد يبيع في ولاه
الامام وحسبه من قد فحده بالانفاق **الم** الا يسمي له العهد فذكر
فلا يخدمها له عند الحفصه وعند من لا ربا ووامام وما في نفسه ولم

لهم امام نصف المموز في الخدمة **الم** برسال عن المشهور عليه قال هو حرا او
عبد محض **الم** الحفصه ومن حمله ما نال عنه المعروف المشهور عن اركان المكان
والعاقل ان كان المشهور عليه امره وعن المعروف لها ان كان المشهور عليه
رجلا لم يخدمه في خدمته وطه حمله حشدا فيكون المكان واخره في غير
والله امام وان يكون ربا الزنا قبل المذنب او وقت حشوا وعده ووامام لو قد
طال عتبه او كان يكون المعروف لها حارة او مشركه او طرية ابن **الم** والاخر
المخدوم من ثلثه وخطه قانا والمعاد فاعده وصال وقاير او ليل قايه وخطه
ج والاولى صبر الرجل في العجز والخدم والمراه **الم** في الكرم والطير وحشيت
والفرح في صبره لراى عندنا ووف من قال لا يضرب **الم** من الدنوس والعلف
في الكرامة لا يكون خلقا ولا حديد ولا من الخلد ابطه والحق للسوطانم لعلنا
علم امر الخلد بسطه **الم** والعبد كالتوتا اذا كان لها الخرج وشحن طوله
وطول السوطانم **الم** وكان الرضا الشاذلي لا يخدمه في حيا وبعد الحرام
ازالة العقد والمعبر انشد البقار عده **الم** اول من يرمي اليهودي ان يسموا
سقط الخدق انما او عاوا او مرصوا او ينطق ابراهيم في سرج الامام الناصر
لا سقط الخدق يكون في الحيا وهذا الذي ذكره عن حلاله وان يخدم للمذنب كتاب
الهيات اذا مات لها من ارض الخدم الا في الرجم والعبد الحفصه لا سقط الموت
واما اذا لقوا او انقطعت ابراهيم صالح **الم** في سقطه قال ولا سقط **الم**
كما استعمل رسول الله حبه قال اعد عيسى الامراه هذا فان اعده ويا نورا
فارجعها احازك في المعبر في المخدمين الى اربعة نقط **الم** في الباشم
بم عليه الخدق قال في نعام قال الناصر ورجع لاساعه منه ولا يدرى ولا يطهر ولا
يسحق في حرج منه وفي الحيا في انه قول الماكي واجهوا انه يفسق منه فيما
دون المشرق في الحرم وقوله خارج ملة مسلم يعني خارج المذنب وقول الخراج
الحرم المحرم عند الناصر وم لا يضرب في حال ذنبه والعكول عباد المير بعد
ما يوجد منه المير قال في معاقبه انه لا يصل الى جمع مريد لكن لا يدار لا يسي
خذه في الهوا **الم** في لاندان يصل كل واحد من الحفصه الى المذنب في الامم **الم**
في الحاشية يسمي رجاها في حفضه فان لم يفرق بينها او انقطع حشها
لعارض استظريها اربعة اشهر وعشرا **الم** حذرها **الم** فان كان يخدمها

حدها قال في شرح الامانة بعد انفسا المماسات لانه من الامراض والالحمه
 عفت الوان في السادسة واطرافه تعني في حجب القود اذا لم ترم
 منه فانعام منه هو على وجه واحد ان القيمة انه لم يملك دفعه عن الرما
 الاقتله بعد الاشي عليه بالاجماع والمالي ان يقتله بعد الرما ونعم السهه انه
 رما في السلام في هذا ان ما الله تعالى **الموضع الخامس** ج واحد في
 شرا الوحيون على الراجح حد العرف والمالي الحب وعده ح في على الاقرب حد
 العرف من ارض الضرب الربح لا فرق من اربعة فانه بعد ان يسهه عليه
 او اخطا في يوم الارض وعده لا يسد لانه فاعلست **وذكر** في
 ارض الضرب وعده ح ومن دخل ارض الضرب في بيع الدية وكذا في الصبي غرم
 ذكره في شرح الترتيد ح ومن ساعا انه لا يلزم مع التيم وعلى ولما سوا
 لم يدخل ارض الضرب كمن خرج واطلام قلبه في الحال لا يباح حاه واحد
 ان الضرب كان في يوم والرتيم في يوم اخر لم يسهه كمن اذ لو كان في يوم واحد
 تدخلا وقل ان الضرب حاه واحد لانه لا موت منه فلو قد رما انه كان
 لموت منه لوم يوم تدخلا في الصبي عن ضا والاحكام انما لا تدخلا
 على عاقله يعني ان ضا تدخلا على الخطا والافعاله ذكر في شرح الامانة وعلى
 ارض الفوارس في حجب حجاب في آخر الاول بعد انامه للحد لانه كمن جفا في
 حد وضمان لانه كمن يعض الحليم وكذا في الحد وعده للمساء حد الرابع
 في المانة عدها شهود الاحصان اذ ارجعوا والحد للخطا صواب
 الدية وهو واحد او السر والمالي مع الما صرح لاني والمالي لهما صوابا
 المكون في الما صوابا عدها وقال في تصوير في الحد ودون الاموال في المانة
 والاموال الما كل المادوي الما صوابا ان في حوا الى امه الموصي لسهه والمال
 شهه بل انه دور الرابع في حد الما دور الرابع وحراس الما عده في
 الرابع ولا على اليهودي لانه لو لم يسهه شي لكان اما حد عده واما ارض صر
 وكلاهما لا يسهه لانه السكا خاضه وقد اعلم الحزم الى السكا لكن يطر
 شهه بل انه حد حوا واحد وعده واحد ولم يدخل الاول بها فاحدا
 زعموا في حوا الامام فاعلم كمن اليهود ما في تلك اما ان السكا في حد
 ان لا يطر في اما الامام فحد العده وسته تعلم الامام لكن لا حد على يد رما

قال فخرجوه قال الخرجوا وادخلوا في النار التي لا تطفئ
 وعدك وشرعنا عليه سوا الطاهر الذي على الامام وحده ولم يحضروا فيها
 كما يحضر اليهود فلما لانه قرضه الحى والخرز فاداهم من غير خذ ولا
 خبز وهو الذي اوحى الفصل واليهود هاهنا غير المحيين فيكون هو الطاهر لا يخل
 بالى عليه وهو الحى **2** كما لا بد على اليهود من ان يهدوا وتعلمه لا يهد
 الا حصان للمخاطبه ان الله عليهم كلها وليس كذلك فسطم كيهود الا حصان
 وكل من كلها من حيث ما لا يظهر فيه السؤال المعلوم وفي حكاية وفي حكاية
 شهد اربعة على رجل انه وثاق امره شهد اربعة اربعة على اليهود الاربعة اسم
 الذين رواها هي ثمانية الاخر من جد اليهود الاولون لا اليهود عليه الاول
 وذلك لان موت الفعليين غير ممكن لجواز ان الاول انما يراى اليهود الاولون
 فثبت ثمانية عليهم فانما اربعة ماله شهد على الاربعة الاول له ثمانية
 رواها بعد الاربعة الناس ان الله الحرة اعلمهم الربا وحده لليهود عليه
 الاول والامر ان ثمانية الاولين **3** وفي نظر للذين يهدون كلام الى التوارس
 في العلوك كولج 2 يهودا وحده فقط الربا والى ان المخرج غير منهم ولما شهد
 من غير معرفة من شهد له وعليه ومن غير حضور **4** وهو احوال الاحصان من على
 الرجم ولما صحت تهوره والبعد من السن من العلة والاصل ان يتولوا ما سمي
 يهودا الاحصان البركة في انه لا يرام رجم الا ان يهود البركة لم يوحوا انما
 وانما اعلم ما شهد به يهود الربا يهودا الاحصان احوال انما اعلم ما شهد
 به يهود الربا وهو الرجم فممن كثر من على الرجم **الربا** في شرح
 الامانة لم يسطر العقد من الربا الا الحى وهو فاسد في الناصرة وهو ظاهر الا انه ذكر
 قوله معروفا به شهودا به وان لم يسهل منه فعلة وفي شرح الامانة اربعة
 المعهود ومن يثبت انه راوا وقال ك/ الخ لاله الله اربعة وقال **5** ومن يخل وهو فاسد في
 احوال الله الخوزل اربعة واحد الا ان يكون شهورا وعدك وحده فاداهم
 الولد والمصه والمحور في الخمر كرام الولد ولد حى من سدها حدها دفها والا
 فلا وح ومن الخدم صحت كمال ادى بها والاسلام هاهنا شرعا في المعهود ولا
 بعد عصا الا انه وكان القاسر كينك في الربا في الخمر ان الربا رجم لهدو ليس
 في الخامسة وقد كانت على كينك فلو لم يكر عليه **6** ومن كالمخرج عند
 قال ابو جعفر من الصرخ اما احيوك مني ومنك من الربا ومن كالمخرج عند

المسفل **والثاني** عشر لم يجد وعنده وسرحد ودواه ثم لما عرفت
وجه الدواعي القول الاول ان المراد بوضع تصانيد كور حاضرها
عزل واما الرجل فانه رجل على الاطلاق في العلم بالشيء كعلمه وبقائه
في قوله ما راسه كانه قال انه كبر العلم بالزنا لانه كبر الزنا **فاما** اذا قال
بأنه على او ما يقضي او ما يفتي **والثاني** عشر وعنده فادون هذا **والثاني**
الروا الى حال الكفر وكذا في اطلاقه فتركه هذا **والثاني** عشر فادون هذا
بحارته المبركة **والثاني** عشر وعنده فادون هذا **والثاني** عشر وعنده فادون هذا
الموضع الثالث عشر لا ينفك العبد عن الرب ولا بعد وعنده فادون هذا
وبعد لا ينفك عن الله تعالى الخدود فيما سكر ما رفع الى الله عز وجل
النقد والعقد **سأله** الامام العبد فادون هذا **الموضع الرابع** عشر فادون هذا
بانه انما في قوله للمسلم وقال وعنده فادون هذا **الموضع الخامس** عشر فادون هذا
منه بعد ما حله حد المحدث فادون هذا **الموضع السادس** عشر فادون هذا
لخرجها فادون هذا **الموضع السابع** عشر فادون هذا **الموضع الثامن** عشر فادون هذا
ارادنا في بلفظ العبد بل بلفظ الشهادة وان يكون في مجلس الحكم وان لم يكن
ارادنا اذ الشهادته فان عدم احد الشرطين لم يفسد شهادته وقال في الرواية
بأنه حال وضع ذلك **الموضع التاسع** عشر فادون هذا **الموضع العاشر** عشر فادون هذا
الحال فادون هذا **الموضع الحادي عشر** عشر فادون هذا **الموضع الثاني عشر** عشر فادون هذا
اذا قال الدار المي هو ساكنها له وقد عرفت **الموضع الثالث عشر** عشر فادون هذا
حيث ان وعنده او اما كونه وقد كان كونه فلا يصح جهان احدهما في
مسألة العمل الا الاصل العقل ووجود العبد والباقي لا الاصل الا في
هذا اذا كان حاله ملبسا **الموضع الرابع عشر** عشر فادون هذا **الموضع الخامس عشر** عشر فادون هذا
وعنده فادون هذا **الموضع السادس عشر** عشر فادون هذا **الموضع السابع عشر** عشر فادون هذا
الباقي وشرائه **الموضع الثامن عشر** عشر فادون هذا **الموضع التاسع عشر** عشر فادون هذا
فان كان بعد ما حله حد المحدث فادون هذا **الموضع العاشر عشر** عشر فادون هذا
بانه لم يجد العبد لانه لما راي احد المي عليه عينا فادون هذا **الموضع الحادي عشر** عشر فادون هذا
الفادون هذا **الموضع الثاني عشر** عشر فادون هذا **الموضع الثالث عشر** عشر فادون هذا
سقط براه كما لا سقط براه بعد ما قد فادون هذا **الموضع الرابع عشر** عشر فادون هذا

بحال الوجوه بحال الضرب كما لو قد كرا فلم يجد حتى احضر ومالهو كما لعق
الحمد والاص من لان فيما اذا ارد المحدث **الموضع الخامس عشر** عشر فادون هذا
ضعف الامانة في المحدث وعلى سعة بعد العبد **الموضع السادس عشر** عشر فادون هذا
فكذلك اذا سبق بعد العبد ولو قد فادون هذا **الموضع السابع عشر** عشر فادون هذا
الموضع الثامن عشر عشر فادون هذا **الموضع التاسع عشر** عشر فادون هذا
وروايتها معناه وروي في مخرج ان العبد الساكن من الارض والرجل من المراه هذا هو
مع الكرا فاما المحدث فلا يمكن ان يكون من كرا وسواء وعنده فادون هذا
حد المي والي وحدها على علم انه امر كره وقال اما سنها من مخرها وكان
لزم من هذا ان يجد المراه اذا حلت ولا زوج لها ولا ادعت شبهة طلاق ولو وجد الشقة
مع اسان لا يقطع لانه حوذا بها معه ودعه او غير ذلك **الموضع العاشر عشر** عشر فادون هذا
وهو لا يتناول احد المحدث مع اخلاق السهان وعنده فادون هذا **الموضع الحادي عشر** عشر فادون هذا
الوسطى وهي اذا شهد احد بها بالشر والاحزاب ولا بد من حملها لانا انما استدلنا
فعل واحد او اطلاقا فادون هذا **الموضع الثاني عشر** عشر فادون هذا **الموضع الثالث عشر** عشر فادون هذا
علا عنه او قال احد بها شرهما وقال الاحزاب انما شهدانه شرهما **الموضع الرابع عشر** عشر فادون هذا
لكن لسانه فادون هذا **الموضع الخامس عشر** عشر فادون هذا **الموضع السادس عشر** عشر فادون هذا
حيث لا ينفك المحدث عن عهده **الموضع السابع عشر** عشر فادون هذا **الموضع الثامن عشر** عشر فادون هذا
وهو وضع الامانة في فاما المحدث فليس يقطع وينفع ذلك **الموضع التاسع عشر** عشر فادون هذا
الشارق والراي ما سقط المحدث فيها **الموضع العاشر عشر** عشر فادون هذا **الموضع الحادي عشر** عشر فادون هذا
ما ليقوم **الموضع الثاني عشر** عشر فادون هذا **الموضع الثالث عشر** عشر فادون هذا
الماضي بقطا ولم ينفك من بقطا ان تار قبل له **الموضع الرابع عشر** عشر فادون هذا
راوا اما بوجه هذا ان يفتق اذا كان مفعول وان كان مفعول المحدث **الموضع الخامس عشر** عشر فادون هذا
الموضع السادس عشر عشر فادون هذا **الموضع السابع عشر** عشر فادون هذا **الموضع الثامن عشر** عشر فادون هذا
ونقطع الاصح والاحسن والاعمال وعنده لا يقطع الاعمال ونقطع على لانا ما قطع
الاحسن لم يجد للمي بالمشقة مع ان كل واحد منهما بعد ان يقوم به السد **الموضع التاسع عشر** عشر فادون هذا
حيث لم ينفك المحدث **الموضع العاشر عشر** عشر فادون هذا **الموضع الحادي عشر** عشر فادون هذا
ومم موه او ما مته فادون هذا **الموضع الثاني عشر** عشر فادون هذا **الموضع الثالث عشر** عشر فادون هذا
والله من وان ينفك من موه وعنده لانا الطاهر والحوارح بالعلم والتميز واصل

من البابا وعد قطع اليد السري في السر والباطن والرجل التي في الرأسمان ان
عنا رخصت وقال اعمار ميل وولم قطع مانع من الى الكوع شرح الامانة ان
هذا قول اصحابنا والعيا وحصله للسمع وحى حلال قول **ط** فان قطع السري
علا طاقه خلاف من وحي **الاول** ان الحديث ههنا فلا يرد قطع اليد عدا
واحد في سر والباطن لقطع التي هي سر السري **السا** ان العاطف لم يرد الكرية
اركان خطا او قال اخرج منك فخرج من فقططها وقال وخرج لا تنفي عليه
المال انه ان بعد انقضى منه وقال في شرح الامانة واحد احيا في الفوارش لا يفسر
في **الاول** للمتمد ومنه واليهود ان يعفوا اما اذا التقي اليهود ومنه اليهود
على الحروف ظاهر قال **الكافي** في عدم الامام قطع من غير عاصه الميعود ومن
ما لخصه وعده وطوال العبد القطعة الاخصه واما ان يعفوا الميعود وليس
للمهود ان يهودوا **الاعا** قول واما ان ادعي واداد اليهود ان يعفوا الهل لم
ذلك ظاهر **الكافي** في **الكافي** ان قال المال الذي سرق في اوكه سبي او ادت لي
بالدخول لقطع وحيان هذا امر بالردعوى **في** المانة فاضنوا الميسر الذين
هذا صنف لشر كل احد ختمها فاما تركه حنا او حرق او قلة طرافه خلاف
الرجم اذا امسوا سقا لا يجر كسونه فامساعهم بطرقه في شها منهم ذكر
للمعنى **شرح** الامانة للمعالي كونه حوا كالف في قطع اليد **في** المانة اخرج قطع
وحان طاني الحديث اذا امس المدعي المارق فلا يغرم عليه واعلم انه اما ان
يصر قبل او يقطع قبل ان يصر قبل او يترك المارق فوجه من الوجه **شرح** او هم
او اذ ارسل قطع الميعود **ان** عده متى انقطع الميعود في الما لا يطل
القطع وان قطع قبل العبر اما مائة او بالمعد ان كان في القيد انصها عدا
حلا فالما صر وسوا الميعاد قبل القطع او بعدة وقل الختم عليه مردها
ذكر في الميعادات وان كانت مائة فاما ان يصر به او يدعيه ان كانت
احد وان كانت في يد عده ففيه خلاف في الميعاد بوجه لا يمانه **شرح**
احد في عا المارق دون ذلك لا يخذل اما الواحد بها الرجوع مرادها كمانه
على المارق وحيث وادى الى اجماع قطع وصار في سلة في شرح الميعود وقال
جعفر ان كان من عده الرجوع على المارق كما لم يرد بوجه وان كان في الرجوع
كالمع احد **في** الرابع ذكر في السج وعده الما صر ودر يقطع
ان القطع بل كانه حتى قطع موصى بها فاذا انقضت الما لم يقطع لانه لم يرد

190
شاقا اذ ايد له لكر يلزم من هذه العلة لو اسهل لم يصح وقد قالوا **شرح** بعض
بعض شق لا عنه فلا بد ان يكون بها ما لا من حرج حتى يحكم العالم فان يصر
في بعض هذه الاحوال لم يقطع وعده **شرح** **ط** قد ذكر في
الكافي حقيقة المجازة وان احدث شرطه ان لا يكون في المعرفه فصل طاس باخذ في
المر **المر** فوجد من ذلك كله ان امر الطلبة لا يتصور مجازة من وعدم اهم
مجازة من امر المجازة من امر والعرف على القول الاول ان يقطع الطر بولس
الامر والدفع المحض البعق فيه والامر والطلبة قد شاركون في اخذ الاموال
بغير ولا بد وحي ولكن فيهم ليعف وهو الكف على يد الما من البطالم والطعان
ولو لا ذلك لعدت الارض فاما مع اساعها عما لك والعالم الخ من قصر عن
اكثر الدنيا **قال** في الكافي فاطع الطريق في بلاد الفاه لا يقطع الامام اذا
طفره ولما هذا عا **ط** ان لا الامام مقترون حتى يحد من الما من احد
من الما وطرق التوب حقه والمستحق من اخذ حقه او الما من وطرق باخذ حقه
وله **شرح** **ط** وحكي على الامام ان يصل بوجه قابلها هو الله تعالى ونكر فامد هذا الكلام
ما بعد وهو انه حكم بقطوعها فذكر ان حرجي مالا ولم وان لم يكن احد ان طاله شي
ما كان منه وان ذلك سخط عنه طاهر او باطنا طاهر الاله وعده من الما صر دم
وسر يقطع وهو الله ووزج حسي ادم فغيره ونقص منه وقله عا وان الله عبور
رحم فاما قوله لا الخلقه **وهنا** **شرح** **ط** هذه التوبة الميسرة المحفوظ ان يكون في الما
ما ان امام وارث التوبة الميعاد **شرح** ونقط ولولم يكن في الما امام او كان في الما
اليه طاهر الاله هو الما ولكن الاول في الما الاول في حرمه في الما لم يخطا
ولا يقطع الخلافة **الامام** فاما في حقوق الله تعالى في ملك يقطوعها ولولم يكن التوبة
الى الامام وكما خلافة **ط** **قال** الامام قابله بعه حكم عليه بالسداد اما ان يسله
هو في الميعود او في حرجي **ط** **الاول** في له ولسل مائة عا انه حد في سقوه الامام **ط**
ادار اي ذلك صلاحا ما يظهر له بوجه توبته وان عن سخطه في التوبة وان عن الما
به في قطع الطريق وقول اما التوبة **شرح** **ط** **الامام** وقال في سخطه مالا الاله
عا **الخير** **ط** وعده الما من الما من بعض الخبثا خرجا من الدنيا وحيث
الما فلست من الما من ولا الاحبا اذا حانا السجان بوجه الخا حه عا ولسا
له من الما **ط** **قال** في الما يقطع ماله ورحله في العالم يسر واصلت ليعوله

وشرح في الما من الما

عليها الامر واحده واستغادتي خايتها خلافا لطراف فانه يمكن تسليمها
خايتها لغيري اذ اطلقت تحت الشتر وفي كل واحد منهم مسدودا
ها من جهة السرج لاجل الثاني في له (سدا) مسدودا لاجل الثالث في له (سدا)
وكذلك سدا برسم فاما احده من الدباب من لاجل الشتر لاجل الثاني وفيه سطر
والصريح عن المسمى في العاشر لم يسل اذ الميت وهو قول من وقد قالوا في اول الموضع
الثالث لا فمض الامانة فسل يحصل لاجل عشرين وفسل اسما كان للوالتين
فعله مثل ما فعل واسما كان في الماشية وفي مثله الموضع الثالث قبل الشتر
سل ما فعل في الحامد اعلم ان رجلا اذا دخل رجلا وهو من سدا لوانه قد شاركه
عنه فسرهما اما من او محزون اما حاطي اما مال واما لاجل عليه كاليهمه ان كان
صفا او محزون اما عدوا واحدا في شرا لانه عدو كما لو افرده الثاني والخمسة لاسفل
والج الشهد من الصيبر الى الناح ولين السفل لم يحضر عند السدا كما مر لانه قد اتم
محضر عند اسقط التودد خلافا لانه الا في كلاهما عامد فقد محضر السفل عمدا
في سوط القود عن لاجلها لا سقطه عن الاخر كما لو عا عن احد العالمين ووجه ماله
وهو ان المحضر قد لزم نصف الدية فقد صار بعض دم المسئول لا سقط القود
واما شريك الحاطي في فعل هذا وعدج وسر لا تسفل لعل ما علم واما سدا لاجل
فعل عدوا وشتر وعدج لاجل وام اذا كان المحضر عليه كان سدا في كل
نعتة ورجل اخر او الرجل ولديه او من هو محضر لدم المسئول او غير ذلك من يكون
صافا فسدط القود على شريك من لاجل عليه وعدم عليه القود حتى لا يثبت لهما
بعض نصف الدية هذا في عدو الاب فاما الا اذا اذله مع اخر ففعله كاليه
لانه عامد على قتلها في العالم فاما سقط عنه القود للالوم والافعة عليه
خلافا لعدو الصي والمخون والحاطي هو خطا محضر فلهذا لم يلزم الا سقطه من الدية
لا يها دية المسئول كما في النعم في اخرها وعلى الاخر الدية بغير خصته منها الا
في الاب والاولى ان عليه نصفها فقط في الثانية عشر قبل المكة فيها اربعة احوال
فالمريض وج وجرم سدا لوانه ان المكة عليه لو كان الا وما لكان في ارضائه
على الامر فكذا يكون في امر السدا في لم وسر لعل الما سدا لوانه لاجل
نشد المضطر ولو اضطر الى كلة والامات لم يخل ولقد القود كذا هذا فاما قاتله
على المال ولا يصح لان المال ساج للمردون فكذا بالاكراه خلافا لاسفل وقالوا انصا

انه كالمدافع فلما المدافع فلم يرفع عليه ولقد الامام زهدا منع ولقد انا ش
القول الثالث العمل بها في وقت الراعي للشر لسلان ففقا وقوله في اخرها الرقة القود
الا ان يعلم طمانه فاليه الاحالة في هذه الحالة فسله (دعا) وتخرج هذه الحالة سدا
في السرج من امسك رجلا في فله اخر قبل العالم ولا في على المسك عند رج
وسر قال كوا برهم لسلان **المطلب** قال انه واورا في من قبله خطا فارتبه
ان لم يمت او دية ارباب عا عليه يحقها ان حي او ورثه ان مات **المطلب** من القود
قال في السرج لعل من العدة وهدم الساع عليه او سدا لوانه عليه حتى مات من الجوع والعطش
بوجد القود وقال من مع الطعام والشراب لا توجد القود لانه قال من سدا في رجلك
وان جوعا لم يرق الا في الطعام حتى سدا لوانه عليه وسدا عرج من اطلق عليه
الاب او دية عا احدث في لسانه حتى مات لا يحق فيه قال في هذه الدية والكفارة
المطلب من السرج قال في فله عدوا قال الولي لا خطا فله دية على المرد ولا قود لوانه
نفي حمله ما اقره المرد وما اقره سجنه ما لا قود ووجه اخره لانه اقره على وهو
القود والدية قود الولي اذ عا عا العاقلة وهو الدية واحده فاعدا الاخر فاعرف
الموضع الثاني في الاول لم يكن للبا لعل عدوا وسر وقال كوج لم ان سقط احما
اقص الجرح من ارض لم فله حتى الجمع ولا السمن المعص كما لو كان الثاني عا سدا في ج
ع ان الولد اعطاه ولا دية في الثانية ولا قود عليه وعند رفعه القود وم
لا يغير العلم الثاني في اللوارث الاخر فسله الى ابيه الى ورثه العالم الاول
هذا قول وقد ذكر في الثانية بعد هذا وهو قول في لم انه سدا لوانه العالم
الاول فراحه فطالهم وعلى هذه الخلاف فوايد الاول **المطلب** الثاني طالب
اخاه وسلم بالرفقة الى ابيه وعلى القول الثاني الى ورثه العالم الاول **المطلب** لو
كان هذه الابح معسر لم يكن لاخته مطالبة ورثه العالم الاول وعلى القول الثاني له
ذلك الثالث لو ان ورثه العالم الثاني ابراه لم يرا على هذا القول الحق الجيد
دويم وعلى القول الثاني **المطلب** في الثالثة وحي عليهم ردها هذا على الحد القولين
لانه لم يخل من مالها ولو رثه المسئول الاول كذا علمنا في الثانية لاجل في الرابعة
سقط القود عنهم لانه اذا سقطا عن واحد سقطا عن جميعهم واذا سقطا عن بعض فقط
كله قال ابو جعفر هذا هو جرح واحد وعدا في العلم انه ان سقط من الما سدا في
كل واحد منهم قال كذا مل واحصوا ان له ان هذا العلم من شانه يعفو من بعد في

١٢ السقوط كما في ملكنا الا ان لم يعرفنا وضعه رحله لا بعد فيه وحده الجبل
 وهو يعرف انه سوله من السقوط المعنى الى الله تعالى تواكرا للجلالة او لما قد
 قوله ان الله يولد من فعله وفعله فيه فمما قبل فعله وحده فاما قبل فعله ولو
 قد على طرف من غيره فمما حاد الموت بالخرق في السقوط فمما الحار وقيل
 بعض القاعد ان كل الامم معطى ليعرفه ولا بعد من العلم والملك لولم يعرفه ولو
 بل لا يعرف شيئا من اقسام حاد الموت وهو الذي يولد عنه خرق الموت **عبر**
 معنى الارزاق ليعرفه لانه اقسام مهم من رب والحق كذا كالتا ومهم يعرف
 ورث بكل حال كالتا ومهم من يعرفه لا يرت كالاجوع مع السوء والاعمال مع
 الاجوع والاعمال مع الاجوع وعنده من يعرفه لا يرت كالاجوع مع السوء والاعمال مع
 الجاهل فمما حاد من الانسان دفع من طالت شيئا من ماله ولو بالقتل ولو كان لا يحد
 ناهي الاضطرار احد ذكر في بعض النوازل في بعض طوائف العلم السلي والى على الا
 خور الا ان يكون للماله خطر وهو فليكن في نفسه من حاد عليه فليكن ان يكون
 المدفوع به دون المدفوع عنه **في** الناس ما ذكر في كتاب الخلق في هذه النسخ
 على قولهم فانهم هاتوا في وجود حاد لانه ولا يحد شيئا من ماله وعقل
 وهو ان كان الموت لهما الملاك في حاد حاد في الخلق ليعلم بعلمه وعقل
 الال الله الاخرى دار كان الموت لهما الملاك في حاد حاد في الخلق ليعلم بعلمه وعقل
 ليعلم بعلمه ليعلم بعلمه ليعلم بعلمه ليعلم بعلمه ليعلم بعلمه ليعلم بعلمه
 فيها ونصفا في اخرى لما كان فعلهم فيها جميعا والذي في مسلة المحارير
 الفارسي **و** ما كنتم ان يمدوها عليها فلم يفعلوا فخرها ليعلم بعلمه وعقل
 وهاتوا الاسد وان يكمهم الرد بعد فخرها فخرها ليعلم بعلمه وعقل
 هذه تواتر المكنية الردام لانه الذي عليه الحفظ في الخلق كما في الرد المباح في احد قوله
 فيسقى هذه الخلق من كل طام اتمه ان يمدوها السهم صموا ستمه ان يكمهم الردوان لم
 يمدوها لئلا يمدوها ولو امكنهم الرد لانه الذي عليه الحفظ في الخلق كما في الرد المباح
 فعل في هذا يكون المسلة على وجه الاول **س** بها الخ ولم يكمهم الرد ولا علمهم
 الي **س** بها واكنهم الرد بعد والاول **س** بها الخ ولم يكمهم الرد ولا علمهم
 الرد ولم يمدوها لئلا يمدوها ولو امكنهم الرد لانه الذي عليه الحفظ في الخلق كما في الرد المباح
 واما الرد لانه اقسام الملك والاربع والسوء وخرها وما الاخرى لاجد
 كالصالح والعار **ا** الملك فلان لا يرت فيه ويركض دانه ولو صدم احد

لم يصير السهم متعلق ما لم يمدوا الصدم والمصدوم هو الذي تحت عليه حفظ نفسه
 سواء امكن الراد الحفظ او لم يملكه الا ان يمدوا الصدم او يمدوا او يمدوا او يمدوا
 لهما وارطارت في هذه الحالة وهو عليها او يمدوا حاد في السوء والاربع
 في فلا حاد عليه لانه غير متعلق في الاسد انما كرض ملكه واما الطرب والسوء
 فله ان يرتكبه ويعد ما حاد في النار فان طارت في هذه الحالة حاد وهو عليها او
 لا عليها فلا حاد عليه فان يرتكبه في النار فهو فخرها من كمال الحسنة **ا** زرع وبعد
 حروها منه وكذا لو طارت صمها كما لو لم يمدوها وحده **ا** زرع والسوء الحفظ
 بالاجاع فليكن يمدوا او يمدوا او يمدوا اذا كان ان يمدوا منه واما المباح فله
 طاك الملك الماد في العنقا وعدمه وذكره النوازل في حاد حاد وهو فخرها
 انه في الحفظ فاما الركض فمما ليعلم بعلمه وعقل في الخلق ليعلم بعلمه وعقل
 ملكه زدها لم يمدوا ومع ذلك **ا** زرع على علم اسرته بعد على يمدوا وهو
 احد في حاد في النار والمالي والمالي الرابع في حاد حاد في حاد حاد في حاد حاد
 ولله في حاد حاد في حاد حاد في حاد حاد في حاد حاد في حاد حاد في حاد حاد
 ونصفا في حاد حاد في حاد حاد في حاد حاد في حاد حاد في حاد حاد في حاد حاد
 نصفا في حاد حاد في حاد حاد في حاد حاد في حاد حاد في حاد حاد في حاد حاد
 واما حاد حاد في حاد حاد في حاد حاد في حاد حاد في حاد حاد في حاد حاد
 هو مسوق وقال علماء ما هو حاد حاد في حاد حاد في حاد حاد في حاد حاد في حاد حاد
 في حاد حاد في حاد حاد في حاد حاد في حاد حاد في حاد حاد في حاد حاد في حاد حاد
 للمالي **و** زرع على حاد حاد في حاد حاد في حاد حاد في حاد حاد في حاد حاد في حاد حاد
 ماله **و** زرع على حاد حاد في حاد حاد في حاد حاد في حاد حاد في حاد حاد في حاد حاد
 لم يمدوا في حاد حاد في حاد حاد في حاد حاد في حاد حاد في حاد حاد في حاد حاد
 الذي يمدوا في حاد حاد في حاد حاد في حاد حاد في حاد حاد في حاد حاد في حاد حاد
 جمع **و** زرع على حاد حاد في حاد حاد في حاد حاد في حاد حاد في حاد حاد في حاد حاد
 الاول على حاد حاد في حاد حاد في حاد حاد في حاد حاد في حاد حاد في حاد حاد
 زرع على حاد حاد في حاد حاد في حاد حاد في حاد حاد في حاد حاد في حاد حاد
 بعضه على حاد حاد في حاد حاد في حاد حاد في حاد حاد في حاد حاد في حاد حاد
 الثاني زرع على حاد حاد في حاد حاد في حاد حاد في حاد حاد في حاد حاد في حاد حاد
 انه ان لم يرتكبه في حاد حاد في حاد حاد في حاد حاد في حاد حاد في حاد حاد في حاد حاد

اكنى الزمان

في حاد حاد في حاد حاد في حاد حاد في حاد حاد في حاد حاد في حاد حاد

والايج ان يكون له حفظا بعد تعلقه كالصطر والملك **والايج**
وكان الذي سقط في سحر او شارب من سحر سحر واما الشارب فكيف سقط
منه وهو علوي لعل خطه موضع من موضع سقط الى اذ سقط في السحر وهو
قام على عينه والى سرج الالهة الاعيان موضع السقوط عليه فان كان له الوقوف
فهو كسحر سحر وسحر وملك صفة الساقط وهو الساقط وان كان في ملك
الساقط فالساقط مصر عن طامس ويخصه لانه ان سقط عن صفة صفة
واما ان سقطا عنه فهو هذو صام ولا روح هذو من الوجه من الحما من كنفه انما
كان موضع تعلقه ام لا وان سقط لا يحسنه ولا تفرق احد من كل السقوط عليه
لما عفا فان كان لما الوقوف فيها او لمساها فكل واحد من صاحبه وان كان احد هما
الوقوف في الآخر فهو مضمون في الثاني هذو في السابعة وعنه نفع او غير المعلم
اذع الصبي في ذوقه انظر كيف لم يزل ما دونه اذ التولد منه الملك لم يضر ذكره في
اربع مائة الاولى من اقسامه تلك لانه ان عليه اذ لم يحاور المعاد والاسد
الطبيعي المصروف في اذ فعل المعاد فكل في الترانة **الثانية** اذ او طبع كما في راحة
فان لم يمتنه طامسا كانا وما بالقطع الرابع فيها من التعريف **والثانية** ان
كان المراد كمن يحمله للمخاض فليس عليه في شوالا او اذ قال في الخامسة
اذ الكرية او صفة صفة وهما قال لا حان عنه قال هما فعل المعاد وطوبى حان
صبره هناك في اذ على المعاد او فقال له هذا الفعل ليس له انك الثاني فقال
هما هو فعل المعاد فان تولد الملك فاذ احصل الملك بالاناء فكل المعاد
الان يكون الترانة في اخرها ونحو خطا الارملة لا يسفل ولا تصدق الفتاة
في السابعة ان كان يتعد فعله الفرد فها من اعطى اناسا او طعاما سموا
عالمنا فاحدا قبله ولا تعلم الا حذو فكله فعله القود ولا يلزم على هذا الوامر تلك
نعمه او تعلم الحد لانه هاهنا تعلم الملك فليس له الاقدام وهما ان تعلم الملك لانه
لا تعلم التسم فان كان خير اعطاء الطعام المسموم فهو في التسم كان كل الوامر
لعمري **الاول** الخلو اما ان يعطيه الطبيب ما سال او غير ما سال او اعطاه ما سال
فلا حان عليه ان كان احد يعلم استغنى فان كان لا يعرفه السؤال لا يرى ما يترتب فلا
تعمله وان كان يعرفه ما كلفه فكل صبر له عار وان اعطاه غير ما سال فان كان
لهذا وان جهلا او الا احد ضمه عند العلم وخطا ان جهلا وان علم الحد وحين
في اخر السابعة ان يخرج الاصل من فعله فقال ان لم يمتنه فهو اناء

والاول في العلم ان يقال لانه غير متعلق في السبع **والايج** اوله ولا يمكن الا حذو انما
في العاشرة والعزم على العاقلة وكذا لانه فان سقطا عنه فكل السقوط
وبعد ان خطا في الوحد من السقوط فيها المانع ليس في الدواعي المراح لان الدواعي
هو العالم بعينه وقال الوحد من السقوط فيها المانع ليس في الدواعي المراح لان الدواعي
وهما ان يملان **الاول** اذ انهما الروح فترتب دواعي الوحد في المانع لانها ان كان
بعد ما حلت له سقطا عنه **والثاني** لانه في قوله لا تعلقها حله او مصرانه انما
بعد ان سقط او يدور في الوحد **والثاني** لانه في قوله لا تعلقها حله او مصرانه انما
عليها التمتع **والثاني** لانه في قوله لا تعلقها حله او مصرانه انما
ان يعلم صلاه وان يمكنه اطلعه ورايح اريامه الامام سبعة وكذا الوحد على دار
الغور في الحسد **القدم** حاد والمعد حاد والرحل حاد والعماد حاد ومثله
المعد بطول الخارج اعني عما كان الداخل والداخل بعما كان الخارج الا ان الخلق ان
كل واحد سقط بعد ما انكسر في المانة فصاحبها صامر لا حذو عن
نصران فان معها بعد العزم والاول **والثاني** في اخرها لم يكر على صاحبها صامر الا ان
يكون عزمه في جميع هذه المانة فاذا كان عزمه راضيا حان ولولا ان عزمه في
وقته فانه في كل الحد والعقبة كما في العزم في النصر على كل حال فليس
العامة لم يخر ملكها فاذا حان في وقتها صبر لانه امر فعله ولعمري الا ان
عزمه صبره كما في النصر فاذا كان له من كماله نصرها حان هذا اذ كره العقبة
حذر وقته بطر لانه في كل من كماله نافع للمسلمين لان هذا الشخص في كل من
له ان يطر دانه في ان السابعة والوقفة فيه فكله لا يصح له المودع في
او انما لانه صبره ما عتقوا امكته ردها ام لا لانه رخصه تعدي فاما لو صدق
وانها من غير رخص لا يسي عليه وكذا الوطارت لم يصر ما حذو بعد ما رخصه
او في ملكه لم يصر جعل رخصه في ملكه وفي المانح يتوالى لانه لا يمتنه ولو امكته الحفظ
وهذا كذا مع انه راضيا **والثاني** لانه في قوله لا تعلقها حله او مصرانه انما
اما السابعة او ما في بطا الاسد ان يتوفا حذو في الغد او حذو في الغد
في السابعة والسبعة ان يصر في الغد في طوبى او حذو في الحفظ
لانه يكون عزمه او لا يحفظها فاطلحت في السابعة وما دام طامسا لم يمتنه في الغد

في السابعة

[illegible]

قولنا انما في الاربع الشا ح انه ما حد ارسى ولو اذ علم القيد وحسن القيد
 وهذا مع قوله في الاحكام وعند فقه ان العبد اذا حصى عليه هذه الخصال الى اخرها فاما
 2 المد والعبر ومقتضى الاربع فلا تنافي في قوله ان يحسن العبد وخلق الاروس ولو
 زاد على القيد (اربعها) فهو ما ينص القيد وله انما في الكتاب كالموجبه وما في الشا ح
 بع الاربع فمما سار الشا ح على الاربع فاعرفه وعند ح السيد محمد بن
 سلمه وما حد الاثنى اذ كان الارث من قيمته او اكره من ان يسلكه ولا يثب له وان كان
 الارث من قيمته حرم ان يسلكه مع الارث او يسلكه وما حد منتهى فله من ذلك
 2 الاحكام منه نظر لان حصى لم يذكر هل يسلكه سده ام لا حدة المحصى عليه وهذه له الخ لا
 نصف عشر قيمته جبا وهو قول ح اذا كان ذكرا وان كان انا في عشر قيمته وعند ح
 امه ذكر ان انا في عشر قيمته بعض الام فان لم يصف فلا يثب له العمل على ح
 للذين يعرفون وطا هم يسمى ان يحصى بها مخرج اليه من عمر ان يعده منه حكمه وحل
 حصره احكمه فاذا ثبت ذلك ثبت ان المعاصرة للرأيه وفي العبد القيد وحده نصف
 عشر قيمته كما سقى المرفعة عشرته والمحرر يسمى السوية من المذكو الاسمي فان سلك
 فالاصل له في قيمته عليه وهو حين المخرج في الذكر نصف عشر قيمته وفي الاسمي عشره وان كان
 عا سوا في المبدأ في السبع الدية او اذا كان هكذا او هكذا في خمس الامه ان كان ذكرا
 نصف عشره وانما في عشر قيمته كما رددتم الى الذكر فليس الاخر اختلف فيه الذكر
 والاشقي فيهما الاختلف في الواحد القيد ولو اذ رقبته الاسمي على الذكر او اذا كان كلفا فاما
 ان يفسر على الذكر او على الاشقي والرد الى نصف العشر او الى المسمى هو او يقول الذكر
 والاشقي الاصل انما انما في الذكر والاشقي فيهما في العبر والعبد الاسمي كمال العشر له بال
 ما د انما في العشر على الاصل وهو المقطوع لان الاصل لا يثب في الحر لانه
 مشكوك في حرمته واذا كان كلفا رادنا الى المسمى وفيه وفي المسمى على الاصل قال
 ح فمن قطع وقوله هو قولنا اعارا بالانتهى وقوله والاشقي في المسمى انه حصر اعقابه من
 السرايه عشره وفي حصر المسمى ما ينص الام خرج حاصلا
 قول السيد في الراد ولا ضمان عليه ولو كان مطلقا وهو قول المالكي والشافعي
 احد هما الخاطا مال الاشقي في حصر المسمى مع انه غير مطلق والاشقي في
 المار غير متعين في الاسد او قوله المثل فيهما في الاسمي السابق احاط له هان في جعل
 في ملكه ما شاؤا ولو صر العبر وقد قد صلا في كتاب المزارعة انه يجوز في الما في ستمه

فهذه الوجوه واسماها النبي على المدعى فاذلحظوا هذا وقول للسرخس في القود
والا في عليهم الدية فان ذل الاول والناس على المدعى عليهم فلهوا برؤا من القود الدية
وارى ما الرمي الدية **و** لو اقر به حار او اقر به اذ اصدقه الاول فلو لم يصدق
لم يسل الا ان الرمي عليهم فدمر ما بان يكون العدم فمئة دون الدية او الدية لو ان الله
العقل فقتل اعاطه له **و** حسن الباكل لو جحد لا حكم عليه احدها انما لم يثبت
والا في انهما مع الدية حتى المدعى حتى لو قال المدعى عليه سلم الدية من دون غير ما قبل
على حسن يسلم فخر وقاله اخرها اذا كان الا لما طالع حار طاهر ان الاعار
ما الاول فان كانوا اقل من مائة من مائة الرضا خلا في حكمه من واحد لم يخر وان
كانوا اقله واحد فليهم من واحد وكل لا يوق ارضوا من حار جهما وان ظلموا
لم يسل عليهم فلهما **الموضع الرابع** لا يسل احدهما لم يسل في اذ ان في الوصي
اذا حلف المدعى اشارة الى طلاق واحد في مائة **و** ولا يسل على المدعى في
الا انما عليهم كما قال في الوصي الاول لا يثبتون لو كانوا بعض أهل القرية **و**
في الرابع بعد وطلب النافذ القصاص وحده السامه ذكره النوع لير السامه حتى لا يقط
ما اليه فلا يسل ما سطا بعض السامه وسائر الخوف وعكسه القود
سما كاعده في هذه المسئلة من حار او السامه في الخوف ولا يسل ما سطا
المقصود في هذه القود فلهذا لم يح و ذكره لو اذ اعان بعض الاول فلهذا على
معين في بعضهم طلب السامه بطل السامه وهذا يد ارضوا من ربه ان بعضهم لو
عفا بطل **و** في الثاني لم يسل في السامه منهم في الاسد او في الولي
عدا عن بعضهم في الدعوى بطل السامه عنهم ليس في السامه له على من ادعى
عليه وعدم بطل لير سقطت السامه عنهم فليس على من ادعى من السامه
في هذا الوارث لو اقر بعد موت الموروث لا يسل في بركة ثم شهد له
الوريث في السامه ولا في الاولاء ان جعلهم له على هذه الصفة اعز له واكرم
ولم يخره ان العالمين اطمهان على هذه الصفة بل الاجتهاد في احقائه والحد او اوجه
فلهذا حلف على عاقبة او عاقبته وهو سوطها او شقها فلهذا السامه على
ط وهذا الاساق ما ذكره في العالمين فلهذا القول على هذه الصفة لورثته
الموضع الخامس الوصية في اللغة الامور منه قوله تعالى وادعواهم
منه اي امرهم وبعول الكهنة او صكر يقرى الدية وفيه السرخس اقام الغرامة بقتل
لعمريه **و** اسما ان يوصي حتى اذ امره احد من الرعايا العارضة ذلك

م

في السامه

الوصية والوصية وهو من اذ اذ اقر فان لم يفعل عنه احد شي كانه نواب الوصية
كما ان داعي الى الله لو احدهما دون الاخر اقامه على ما كان يوارى
احد القول لصل المدعى من سنة سنة كما ربه اقرها لغيره وهكذا فعلى من است
وغيره لان الانسان المتقدم لم يوصيه لقوله تعالى وان ليس للانسان الا ما سقى
وهو على اربعة اقسام ان يعلم عليه معادله في الوصية او لا حتى عليه ولا مال
في الوصي او مال في الوصي او لا في الوصي في عدمه **و** في اسماها الى السامه
واسماها لناموس من المص من المص في ذلك **و** بعضي يعاظم المدعى عند
وم والعتبة قد سجد حو بها وحو بها ما به الموارث وما كبر الوصية لو اقر العبد
اعطى كل في حقه وعقدان على في المص والرهبة وداودا بها واحبه للموارث والرا
في من اقر في سرح الامانة بولم يصدق في صور عا شورا من الموضع الثاني في الوصية
من العبد ولو اقر سده وقال في مع في مع في في الوصي في مع القول الا احسن
الموضع السادس اذا حاد في السامه في شهر هذا قول السامه في عدمه والسامه
والعرفت ما لم يقر بها الطلاق فلو اخلعا فقال الوارث كان في السامه وقال الموروث
له ملك ان يستجاعا الخلاق في ذلك حتى ان انا ما لعه في الحار وقال الزوج
كصعته ما لها في الاصل الثاني في الصودم ما اول ان لا يحاج وكذا اسما في قوله
حلا في سنة ط كالا حلا في اصل العبد واما في قوله الاصل السامه في قوله السامه
اول في مروت في حلف في حلف في سار ما فعله الا ان سار مدعى في السامه
في مروت في حلف في حلف في سار ما فعله الا ان سار مدعى في السامه
او يقر بلفظ الوصية فلو اقر بلفظ الوصية في حلف في سار ما فعله الا ان سار مدعى في السامه
في احكام احدها في الرجوع السابق اليها من المصحي او مات الثالث سطر من المص
له في مروت الوصية في هذه الوجوه في العالمين في المصحي الرابع لا يحاج الوارث
الخامس انما من المصحي اربعة وهاها حكم سار في لود في مروت ما فعله في
اوصي في في بعد الموت فلهذا في كل الحلة الثالث في ذكره والامور في سطر السامه
وما في في المصحي في بعد الموت ان يوصي في الاصل **و** فان اقر في في الوصية
سعد واسطا في علم واحد في مروت في مروت في قوله الدية في مروت في مروت
في مروت احدها الوارث لو ان الاخوان الا ان السامه لو كان ما الحار في مروت
الحسن في العدم في السامه لو اقر في مروت في مروت في السامه الرابع لو اقر في مروت

بحان الاول اجماع الصحابة وبنو علي اجماعهم وجمهان احدهما ان امامهم محمد
موت الرسول عليه السلام قال اجماع الناس من كان بعد محمد فان محمد اقامه ما كان بعد
الله فان الله حي لا يموت لا يلد الا من بعد من نعمه فانظر وادهاوا ان لم يحكم
الله ولم يسله احد ولا قالوا لاحد لنا الى امام الوحيه الله ان الله حي لا يموت
الى امر المؤمنين عند موته من حرك من امرهم في العلق عليه ما كان ولم يظهر
منه انه لاحد الى امام الخيبر الله ان الله حي لا يموت واحدا لا يسميها الا
الله فحيها فامتهم لانها الائمة الواحدة التي في حوزته فان لم يكن له ان وجود
هذه الواحدة بسروط وجود امام فادامه بل لم يكن في كماله من سروط وجود
المصطفى فادامه بل لم يكن في كماله من سروط وجود امام فادامه بل لم يكن في كماله
فليس اذا كان الامر مطلقا فهو امر ما لا يتم الا به والحدود من هذا كما لا يضر الطاء
مطلقا ولا يتم الا بالوصف والماء وطلبة في ذلك كله وحاصله خلاص الامر بسروط
سروط ولا يحد الا بالوصف والحدود التي يحصل بها الشرط وهذا كما لا يخفى
بالاستطاعة وكما لو قال اطلع السطح او جددت السطح فاقول ما يقع ان يقال
ما لا يتم الواحدة الا به في حوزته اذا كان المعلان مقابلها من صحبها واحدا
كالصلاه والطهارة فاما اذا كان الواحد غير معين فليس يلزم رتبة الائمة
العمل لغيره والائمة وصلة الامام من هذا النسل ان الامام هو الذي عليه اقامة الحد
وصف على الائمة نفسه ليس له ادا ما عليه ليعلمهم واما ما كان على ما علمت
لو كان الامام بمرضاة اقامة الحد ولا يتم منه ذلك الا بان يصرفه اما ما فكننا
نحدث عليه ذلك لزمنا وحدث عليه لائمة الله فلا ان ذلك وحكم ما لم يزل الامه ان
ليعلموه من يكون امام كالمائة عشرين فيكون يعود الى الله والائمة لائمة
الائمة اخر فليزم منه لزوم الاول **الوجه الاول** قوله وادرسه لم الخس
والخس لا يدرسه او لا يجمع مائة فقال ان الذي ان يقول من رتبة العاطفة من وكفى
دانه مرديها السهم لائمة لا سل الى العلم ولو كان مدعي غير فاطمة وعمره لم يصلح
اماما ولو كان عتبا واعين صلح اما ما بان بخلافه وروحه مملوكة واحدا والعرف
كونه مثلا وفي الثاني الاول ان يجوز احده عليه الفقه لا في الماحد الله الاكر وله
بشرط الطاعة العقل ان يكون الحجة العدالة الاجتهاد التقى النجا
البربر وهو ان يفسد من امر الرعية فيكون احدها اربعة والاصاة ولو اخطأ في

مدرسة دار العلوم

العضد الجماعة وهو ان تصور هذا ما حجبوا الامة علم السع والصلوة
والطهور والدين والاحكام لم يقدروا دعوى داع محاب لا اقله في
عقده حال قلته من ولد احد الحسن والمعهلة والاسرة احابن مجمع
ورس وقولنا لم يقدروا دعوى امام قلته لانه الخواص اما ان في وقت احد عند
الجمهور واحاد في احد قوله في سلام الكوفي وعبد الصبور وارض عليه
الناصر اذا ساقه الملائكة وحكاية في الرواية عن كبر من الاله والعالم وكل
الفاشي العالم العصف من حور في المبرع من كيا جامع علم الرسول في
مستور عن كبر من الاله في قال بعضهم اظنه كبر عند اجماع الكوفيين والار
امام من الكوفيين في واحد وموضع واحد وتولوا ان تصور اقطابهم في
حلاوا واما احاد الوار الذين يقال هو اجماع واران اخلاق الصالحه ما كان الا من
ذلك والسرط العقبه حلا قال للاماميه والاعلم العقبه واللغات والخوف والظن
والصاعقات وغير ذلك مما لا يحل له في علم الدين حلا قال في الدعوى والعهاد في
الصغير عن الخالي ما معناه اذا صلح اسار للاماميه فاولاها اعطاهما ثم اوردتهما ثم اورد
ثم اسماهما ثم احبهما ثم ارجهما ثم اعطاهما ثم احبهما ثم اسماهما احبهما
حلقا ثم اعطاهما ثم احبهما ثم اعزاهما ثم منعهما اولاهما حلقا للاماميه لا
حلا فان جمع في لا يكون اماما بل لابد من امر زائد وهو عهدنا النسخ والحق
والحسن والدعوى غيرهم وهو قولنا في على والحق في الدعوى وهذا المعنى له ولا
شعره والموازي والريديه الطلحه العقبه والاحصار وعبد الاماميه النسخ
وقوله امامنا النسخ التي اوصلها لم علم امام والاماميه عندهم اني عهد فقط على الحسن
الحسن على الحسن ثم على جعفر ثم جعفر موسى جعفر على موسى ثم على علي
ثم الحسن على محمد الحسن المسطر فبعد ما انه في الامة حجة وعنده حالي
قاله الكوفيين واولوا ومن العالمين قال النسخ في كبر فاكس النسخ في بعض
المحدثين حلي وبعض العلماء قال في العاصر في جعلون طريقها الرواية وعنده
طريقها النسخ والعهاد **المصالح** قوله والحمل على الواحد يعني الجمع عليها
في الدين والردعه والمظلة النسخ وكبرها لا المخلف فيها ولا الصلاة والتميم قال في
جعفر ومعنى الحمل عليها ان السلك كبرهونه على الاخراج وهو الذي خرج رواه في النسخ

2011/2012

خويزر قال الكفار لا جد وجوه بل الله اما ما كان لهم او يرضه من دينه واما
تعلم قال صلى الله عليه وسلم انما الصلوة كصلب الخمرية فاما القوسا كصلب اليهودي
ارادوا القدرين واما ما كصلب كبر ان قوله في الاول ما لم ياتوا به من قبل
وقوله تعالوا لعلنا نعلم انهم لم يروا من الله من عا الصلوة والكبر والحق
فقد علم ان الامام فيها **الموضع الثاني** قوله اذا سلم على ام ولد سلم
وحيث على ما بينهما ان يمتد بها قد سميت احدا فاقدر ان سلم والزوج
انه اذا سلمه احد او وحده لم يسم السام في قوله وحده بعد ما قال
هل يعلو الخويزر الله وحده من المال او لست قد سميت الخويزر ان شاء الله
ترك المال وحده ان يمتد بها فقال هل قد سلمت بها الكفار فلا احد
منهم كالعهد والمال او لم يمتد بها احد من غير ذلك قال ام ولد
بل طعنوا على الحد الذي يمتد بها من قوله يمتد بها حتى وعلى حد من يمتد
بعدها ويخلصها من يمتد بها الرابع لما وحده من المال ولا وحدها
الساعة كما في الموضع اذا اعترى السد فليس اليها اما سعي اذا الزم
الدين منها خويزر سلم ام ولد الذي سعي له او حرام الزوجه وكذا ان
كان السعي من جهة خويزر من قوله ام ولد هو يمتد بها وهو معسر يمتد بها ملكه
وكسها له واما ما فلا سعي بالرم السد لا لا سعيها ولا يمتد بها من سعي
عليه سعي عتيقها وخلصها من الرق **الموضع الثالث** ان يصرح من سوا ما قبل السلام
الذي اوله **الموضع الرابع** لا يجوز ان يسمي عليها ان يطاها وانها من يمتد بها
لللقوم ورويه معافاة ان لم يمتد بها **الموضع الخامس** ما كان عليه واركان فداوى البعض
سعي الثاني **الموضع السادس** عليها ان سعي له في وقتها لئلا يمتد بها فكلها
استعملت في علمه بالاسلام **الموضع السابع** العباد ما سمي ورويه
والا كمال الحنفية اوقفه في حوازم كونهم الخلفاء والراي شرعي في عمل
في الدار دولة من اجاز السع والاعلى العباس يمتد بها من يمتد بها
وعده سعيه فاصرح بها قال واراها ما سعي في بعض نواحي اليمن في حرم
دولة ما سويها في حرمها فاما ما سويها في حرمها

طائفة من سعيها

والاراضي فانه حرم ومثل لم ولل امام ان يصرح سعيها اذ اراه طائفا
وان يصرحهم بخطه المسلم وكما كان من حرم العرب او من حرم العرب
ولكن احطه المسلمون كالصوم والاسك لا هلا لصدقه سوا كان في اليمن وغيره
الاراضي الامام فاما فاصرح بها وعده من اليمن فلل امام سعيها لا يمتد بها
خطه لم واما ما كمال الامم لصلاح راو وفي الحاشية من حرم حرم الحرم
ووجه ومعناه من رفع سعيه على المسلم في الدين بها لا يمتد بها او من اجاز سعيه
حدوده **الموضع الثامن** المالكين طائفة من الرهبان والمزارع والوارثين
سعيه معونه والامام وقد فاضلهم مع المؤمنين كلهم ولم يمتد بها من سعيه
من جهة ومحاذاة المعاد افضل من حرم الكفر ذكرهم ورواه الخاص عن ج
الحاشية عده والخمس خوز قال في القاه اسد اللام سعيها سعيها الدرع
كما فعله المؤمن وقال من الحوز الادعاء لئلا يمتد بها ولا يمتد بها
حي سداها وذكر الامم الى سعيها خوز ايضا من المؤمنين من ذوا امام
حرم القاه لدفع طائفتهم وذلك خويزر من قوله اعلى بلد المسلمين من ذوا اخذ
المعروف الحاشية فليس الى سعيه فاصرح بها لا يمتد بها او من اجاز سعيه
ولكن سلم السام بها فاما اسد او في البلاد الاصلية لم يمتد بها واما
فصريحه الداعي قال وهو في الحاشية من سعيها فاصرح بها لا يمتد بها
بالدولة وعده السعي وان الهاروس من سعيها فاصرح بها لا يمتد بها
الامر الحاشية قال في البلاد من ملكهم فليس الى سعيها فاصرح بها لا يمتد بها
ان كانوا فعلوه فاصرح بها لا يمتد بها في اي بلد كان وان لم يكن منهم سعيه
بالحرر ليعملوا بالاسقوا فاصرح بها لا يمتد بها على بلادها والله اعلم
السعي في السعي اسد او في البلاد من ملكهم فليس الى سعيها فاصرح بها لا يمتد بها
يعلم معنى واعلم بطائفة من سعيها فاصرح بها لا يمتد بها في اي بلد كان
وطائفة الطريق **الموضع التاسع** في الامم على سعيه لا يمتد بها في اي بلد كان
سعيها فاصرح بها لا يمتد بها في اي بلد كان سعيها فاصرح بها لا يمتد بها
سلم حوزان على العدو في الزاوية اذ اراى سعيها فاصرح بها لا يمتد بها
حد حوزان وانه الماصر حوزان في الامم ومارر على سعيها فاصرح بها لا يمتد بها

العقوبة بالمال ووصفه في المال فقال الصالحون لا ينفق للملوك ولغيره
لحدهما مال المحرور فصفه في المال واحرق نصفه حتى لا يملك
بركة له لرج فيه تلك السنة سل عطا الله لكوفه وكا وعطا وهو ما به العت
مقال وقال ابو بكر ما لي انكرى ما خذها وشطر ما له عزمه من عزمها ربا
المعنى الثاني الله معقل او حشر او ريس ذكره صرحه وذكره العبد
والمعقل **وله** والساد والسان فاذكر في الصان فطر لا يسم غير مكله ولا حشر
لا فعله الى روحه العفوية وحده من احاد الله لا على علمه ما حوى معكم
واعلم انه لا يروى عن احد طائفة المفسرين على الاخرى من النصوص والخلاف
فهم واحد وقرئ احده في دل على كلام المالك في قوله تعالى والذين عاهدوا
وحنطه وحرم سنة وقرئ بالمال بله وهو في قوله عسكره وحرم
سنة **وله** الا ان يكون عاونه استولى هذا احدى هذه اذا كان ملكها كانت
معصومه ودر طائفة الكفاي وولد في وان كان من حوزة محططات وحدها
الى المال **وله** هذه الاسماء في حوزة احد الاسماء الله تعالى اذا التمس المصا
او ما هو له فاما لو عر ولصحت واحد هو باق معصوم له لا المال **وله** على
وجه النص وهذا ظاهر لا يبرأ من الخلق فاما بعد فبسم فكله عند الان
حقوق الله لا عطا بل هو فان لم يلق في ايديهم ما قد استمكن فقال له ع
الله واهتم على الله عليهم في احوالهم وانفسهم وانفسهم **وله** كلما اسعاق
من ذلك الى الله وهو المعصوم المعنى المالك فمعنى فلهذا الاحكام للمالك
لكل السؤال ورد في ما حذر من اموالهم الامور معصومة لا من قال الله لك على طيب
حاشوا ان عام لجميع الاموال واعلم ان من ملكه احد من اهل البيت او من اموال الله
التي في ايديهم فله سنة اول فقوله جعل الخور ان اهل الواحدة لا بالصحة ولا
منهم الاسلام وما في ايديهم من ماله فوله صفة المهر والسلم لله الولاء
الا الامام وقال ابو بكر خور المالك قال على طيب وصا حواشي الا امان الخور
فالماله الا من الاسلام وخور مال الله ولا يملكه الا اذا كان الخور
ولم لا خور الله **وله** من صار قهده غير مظهر لم يعرف بالمال ولا صر بها في
اسماءه فاما في غيره فماله حصر لا لا بها حصر في ماله سعدت وقال ابو بكر

كاللغة **وله** لوطهم ومن ذمت الما لسا انه لم يبع بعد شرط فلو احدى
تبعه لم يملكه وان ملكه **وله** فانه يبر ولا يبر من شيء هذا قوله ان
من غنم من غير المطالم فالله والله صرحه عند الكار او فاسقا **المعنى الثاني**
عبد من الله للقيام وان لم يحمله الامام له شروطا في حوزة المصالح فبسم
احد او امواله والراية وان يملكه بالسيف والرمح لا بالسهم وان يملكه حمله لا
مذمورا **وله** في اخر الاية وهذا العرف صحيح ومثل هذا ذكر ابو جعفر اذا قال في رجل
داري احدى فاطماتي قد حبلت ولم يظن ان قوله داري كقوله ملك ولو قال ان
دخل احدى هذه الدار فدخلت فوطئت اذ اخطا الخاطئة دخل خطاه **وله**
في الرعدة من الصدقات يعني من سهم السبل **وله** في السائمة والخنس ليس للفقير
احد من امواله عدى من خمس **وله** في اخر السائمة لم يرق ولا ينعيم يعني اذا ما فاما اذا
ورج طهر بالاسلام اثار الله في الماتة كقول ابن ابي عمير وهو ظاهر الاحاد والادب
سنة بعد سنة ما ان يحسن **المعنى الثاني** الحق بات الامام بعد اهل البيت
وعند العتبات كان للمعنى خاصة وعبد الامام بحقه ولو لم يحضر الوقعة
وله ان يملك الله وقوله اذ اخطا ما بعد اذ اخطا دارا فغيره
السبل الصا والنام وكسر وعبد ربه والخفة الخور ذكره في شرح الامانة
قال الاوراع في سهم السبل وكسر للعبد وهو اللصان والاوراع في حوزة من
لا اهل الله عبد الله وزيد والنام وكسر وهو من الناس بل الله وعبد
عنى روح شمان وقوله ولا تسلم لا كن من من هو قول في حوزة من وقال
العلم ويرد من سهم السبل فقط وعبد داود سهم السبل والعال والهمير
والجمال **وله** في الاوراع خاصة الوقعة وقيل العبد ولا تسلم له وعبد ربه والخفة
مجايل الله او قلة اذ اخطا دار الاسلام فبسم **وله** في السائمة ليس في غيره
الا عماران في الوقعة ولا في غيرها بل عليها الام لا عدى من الاعماران يعايل عليها
وعبد ربه ووج الاعماران يوم الدخول فان دخل وله وسقط سهم فارس ولو سبق
فيل الوقعة **وله** في الرعدة من قول الدخول ولم يزل يبرضا فبسم له لقوله عظم القوا
الصغار فاما ربه في حوزة من يملكه ولا يملك من حوزة من لا يملك من حوزة من لا يملك
قال السائمة للمعنى والاعماران على عقله ولا يملك من حوزة من لا يملك من حوزة من لا يملك
مقبره والسائمة في اية قد قال فاما قبل من قول الاوراع العبد لم يحضر المال فاعاقل

ويعرضها بكونه في الغائبة والسابقة والناقد ان الاعراض خصوصاً
اما ان مرض او فاته او قبل بعد الوقوع وقبل احوال العصبه اسمي شبيهه عند
الناظر والعصبه ذكره في شرح الامانة **ول** في الناحية قبل الفقه ولقد اختلفت
خاذا في دار الحرب فيعمل بقتل الجاهل منهم له ولو قهره في غايته هذا اولى مما تقدم
ايهم ظن يكون وقد قهرناه وعده وظن واحد بالتمسك وعدمه وسر لا يكون
علينا ما يربط ان كانوا قد تمكن فلا يسل عليه قتل الفقيه ولا بعد لاسم ولا
لعمده وان لم يكن لو امكن احدهم كماله فلا يسل عليه وسبق له فيه جرح وهو
انه ما حله بعد عوض قتل الفقيه ولعمري بعد ما حله او رد الخبر وقد اشتهر في
المسلمي موضع موضع في الاستحسان والاقبال وكيفية الوقوع للسمع والشرا
والا فانه يسمى بدينه لشبهه بالدينه الاحكام هذه الاسماء **ول** في الناحية عشر
وتكون الناحية من العسكر يعني اذا احدثوا فيهم **ول** في الناحية عشر ولكن لا يرك
في دار الحرب فقال الله في الملة على انه لم يرك احوالهم من ان الحرب فكيف قلت لا
يرك في دار الحرب **ول** في الناحية عشر ولا حظ لاهل العسكر في جهنم لاهم سابق
والفاسد عند كس لا يسمى الجرح **ول** الركن سوا كان قسوا او لا او صحيح ولم
من شرطه الناحية المستمرة وهذه صالحة عارضة فلم يسموها احوالها
تأويلها وان اردوا وجرح يسمى قتل **ول** في الناحية عشر ولا يسمي لهم لاهم
بعضها ما فعلوا بخلاف صراط فلم يسموها قتل بل حرم من ولي الملح ممن لم يخص
راساً انه يصعد المسلم ولو من امرهم ونظر لو اريد حال الحرب فلا يسل عليه
ول في السابق غير قتل ان يسمي لا وورث قتل الفقيه وبعد ذلك اقول له
لم يسمي **ول** في الناحية عشر كسمي عن ذكره لعل من يراه لاسم له لانه لم
يسل ان الركن واحد يتما مع الصبح وفي هذا الاحتجاج بطلان ما وان لم يسل
فهو واحد العسكر وفي الرواية حتى الصبح وسمي الرسول وسمي الفقيه وسمي
كل واحد العسكر **ول** في الناحية عشر كراهه هذا الروي قد جمل في رسول الله
الاحمل بعد ان امرهم بطلبه وجملا في الناصر من اهل دار الحرب ما راسه في
لغاسر وجملا في صرا لاهم قتل في دار الحرب **ول** في الناحية عشر كراهه
دونه لانه لا يعطى وكذا المرد في كونه مبر له صوته وذكره ابو جعفر ان ما الله

بعد الجرح له سمته وذكر ابو جعفر ان المريد من كل من قتل اذا كان في دار الحرب
ويستقطعه من يادهم وهو قول اخر في سوطا من يادهم عن المريد ان القتل **ول** في الناحية عشر
حكم او حيا **ول** في الناحية عشر وقال اعلم يعني محمد بن عبد الله وقوله احرها وتساو دار الهم
ظاهر **ول** في الناحية عشر **ول** في الناحية عشر وقال اعلم يعني محمد بن عبد الله اعلم ان المريد
لبي الاعاوق وله الولد لبي الاعاوق واما الولد الذي حمله في دار الحرب فله اسم
جرحي على الاسلام والاسم وما قاله السلام محمد بن عبد الله محمد فاما ما حمله في دار الحرب
ملازم او وضعه في دار الاسلام فلا يسمى بالاحكام **ول** في الناحية عشر كراهه
هذا ان المريد لا يسمى عند محمد بن عبد الله وروى عن الفقيه المريد انما يسمى بقوله
ول في الناحية عشر طاهر كلام محمد بن عبد الله انه مقتضى الراه والصلح في دار الحرب
ما جعله من من وسع وعبرها الاستدلال الولد الذي له شهيد ميت **ول** في الناحية عشر
هذا ان فعله ذلك بعد الجرح فلو فعله قبل الجرح لم يكن له شهيد **ول** في الناحية عشر
وبدفعها وانما قال المريد في الجرح وعلى قولنا في الملة من الملة في الجرح **ول** في الناحية عشر
فمنه في لاهم وهو في دار الحرب سوا ان الله هو توفيقا عاد الى الاسلام بعد **ول** في الناحية عشر
فلا يسل عليه عاد الى الاسلام الا حوز له ما صبح سوا الى الملة فله في دار الحرب باطل ولو عاد
الى الاسلام **ول** في الناحية عشر فان قتل المريد في دار الحرب او قتل المريد في دار الحرب
قال الله اذا فعلت ذلك بعد الجرح يعني ايا فعله قبل الجرح فله شهيد **ول** في الناحية عشر
الى الاسلام **ول** في الناحية عشر ان يعرفه اما قبل الجرح او بعده ان كان بعد فله شهيد
لا يبع ولكن سوا يفتون على قول **ول** في الناحية عشر الادعاء الولد وقال طهرون موقوفه
عاد الى الاسلام **ول** في الناحية عشر وان حاسب فله طاهر كلام محمد بن عبد الله انما يسل
من الولد وقال طهرون المريد والسفد وسائر المصنفات ان اسمها وان قتل او
لحق بطلت اسرار في هذا في احوال الملة لانه اسرار الى الله اذ المريد ملكه هذا الحق
بعد ما فعله اذ اسلم الى القرب وفي الكافة انصار جميع ما فعله فله الحق وما قد
اذ اسلم الى القرب بعد اسلم ام لا **ول** في الناحية عشر **ول** في الناحية عشر **ول** في الناحية عشر
اخره دار الحرب او المريد ملكه ما حارب في دار الحرب **ول** في الناحية عشر **ول** في الناحية عشر
وعند سواه في عديج
ول في الناحية عشر **ول** في الناحية عشر **ول** في الناحية عشر **ول** في الناحية عشر

اودت انهم لم ينطقوا بالجماع **سنة** في المأخذه وان لم تكن مع هذا الخطا
 قد عند نظر فان هذا الذي ذكره هو قوله وصلى الله وارضى على الخراج وقال ابو
 هاشم الكوفي خاتمكم واجمعوا ان من شئ الله او وضعه بالولد حكمه او شئ
 الرسول او حدثا من البرقة معلوقا ولو لم تعتقه او قال الله بالثلاثة
 كلفك اذا القط عليه الكفر عن معصية **والا** الوهاشم لو كان كذا الامر يرجع
 الى اللفظ لزم ان لا يسمي الا اياه وهذه امة نظر الجمع من المذموم والمجمل والمظهر
 ولو كان كما قال الجار ان ينطق عليه الكفر في كل حال اذا لم يصد ولا يسمي
 في **الانا** الاياه **وقول** اذها سمى كقول من يقول اذا كان مال العير
 بالاحرام حازم مع الاحراز وكذا الملا من السحر لو قال ان السحيم ولم
 يصدق حقيقته الحقة وقد عرفنا الطول العريض الحق كقول عبد الله
 عيا لانه بعد الشئ وقال الوهاشم اذا قصد المصلحة التي لم يفرح **سنة**
 ان على ان من لفظ الكفر من معصية كذا ان يقول لفظا كقوله العبد
 فلهذا اذا لم يعان منه دليله ما ذكرنا من دعوا الولد لله وانه عند دعوا الوعد
 حكمه او شئ الرسول او حدثا او حدثا من البرقة **الار** في كذا الرسول
 احاد **الو** هاشم بوجهين احدهما لو كان للفظ حكمه وانه من دون قصد لما
 ايج على كراهه وخواتمه من وجهين احدهما لا يبع واسر الجار على المذموم والبيع
 انما احلها فيه لعود العترة الى المخلف وفي الاسل الى القديم ليعا واعلم
 ان الزم يكون له انما لا يفسد في المعبر **فالط** او عباد الخراج في ردع على
 لغة الدلو كذا لا عرض فيه لا حكم الكفا **وقال** الوهاشم لا الكفر ومن حكمه
 صفر وان حدثا في العبد بقطعة كعظيم الله كبروان لم تعتقه وقال ابو
والا صرنا لغير اعتقاد ما به الامونة والعامة كبر ان المعلم من الدين اذ
 الامر سنة وهم العدل **والا** صرنا لغير اعتقاد ما به الامونة والعامة كبر ان المعلم من الدين اذ
 لان الدنيا فانما هو الله عهد في مذهبهم **وقال** من كذا اذا خرجت من
 للمادة الذي هو ما الملك طام الى لغيرهم **الار** في المروحة والجمع **الار**
وقال الطاو كراهه من العثم من كبر من كبر من كبر لانه يكون كونه معهم
 احكامهم عليه الملع من لسان الرب **وقال** زالفاسن اصل من النبي كذا

طوبى لمن كان له نصيب

قول الله تعالى انكم لله عبيد انما كان احدكم ان يكون امرا لغيره عالا
بانه مودود وانه منكف قد سوا الارا والقدست انما سخر على من فعل طلاقه مع
ان الملك طسدا حبا ربه لا علم فيها الرا العاقل اذا كان قد هبته بحركته
فقد صار العمل عليه بعد المزمع محققا عليه منطوقا به لنظره وان كان
طسا فالعمل قطعيا قلدا انكر با عليه ما علمناه محطورا عليه الرا قد
بمن النفس جلا فوالى على انكرو الامكار اذا علم الطريقه انكرو
الدار وان هذا سراب حشر ولا يعلم بالمحيط وورقة العلم شرا للحيوان
للواد صكوا الامكار بالطرح جلا فالاولى هذا انظر وقد ذكرتم انه حشر الملك
فالاولى في الجواب ان مراده ان الكتاب ليس باسكده قد علمه منك الكبر على
التكديانه هوام عتبه وليس عتبه ان السك دخل عليه هل هذا سكرام الرا
وهذه ماير افاق علم او طر وحب وان علم او طر انه لا دور له وهل هو قبل
لا لانه عتبه ولا له دور وهذا لعقبا بالامر واسحقا فافا وصل خوز كى رعا
حفا كبر امر الناس الى الاسلام فانه حشر وان علم او حشره لا حشره كادها
الرسول حشره لئلا يلقى الاسلام وقد علمه الله امره الوصون بقوله سوا علم
ابدهم ام لم يدركهم الوصون وان لم يحصل له علم ولا طر لحد الامر من حشره الى
صرو الامكار وهل حصل لهم العلم بالامر والاحسان الى اوجه الامر والى امر
الصول والناشر وقيل لا لان العلم والطرح مبرهما هذا سله الرا محمد
الحق الامر ولا اله الا علم ان الامر ولا اله الا كذا روى المصنف فيله او اعلم لم حشر
قال الله تعالى والى سوا الله من عود من دون الله سوا الله وقال اذا علم
طريق كبر الطسود ان صاحبه مدقيه لا يدعى له كسبه لانه يودى الى منكر اعلم وهو
الهدف وان كان دونه فادراكه محمل ذلك المنكر حشر ووجه صاله لانه
عن قلبه منقطع مداه او ما حد بعض ماله وان كان في عتبه لم يحصل اليك لو بعثه
عن قلبه منقطع مداه او ما حد بعض ماله لان الله اعلم في اسما المصنف وذكره
الامام محمد بن عيسى اذا كان الامكار يودى الى العاصي بسد عي امره تسع
وحرب قال العزالي لم يستقر الحكم وطا والاحاد الرعه القصد وقد ذكره قال
الربيه والمعتزله لا تقوم به اذا استغنى الى هذه الخاله الا لانه لا يودى اليه

للمرقة فقال دارا فادعوا اسما والدية لعمتها من بعض غلاو الامام
في الرابع ان اودى الى تلف رعيه او غنمه او ثمره او ادم جمل
في الثالث لكرامان لسان واحد وهو انه يجوز اذا كان يصدى به وان
كان يودي الى اعظم لانه اعز للدين من العذر الاعزاز لغير عذر ان
وصاحي مسئله في الهلاك نفسه قبل وكذا اذا فعل ما يودي الى عسر
حقيقته وهو من اهل الرقة او لم يقر بالاولا منعا وان علم ان العروا هي
خارج حقيقته من راء ولها رخصه ان حشي على ماله ونفسه فلا بأس
اخذها على الحر بعد او وسما دورا في الهلاك لاسل المراه والصق
وخرجه وفي المختار يكون في مال ان في الهلاك يجوز تركه سدا في المهر
المختار المتأكله عليه بالمع الاموال واعطى لها في الاول فان لم يمتنع
حاز ان يحا وتالي للمثل فان كان يملكه منعه بالخرج او دونه الا انه حال
منه ومنه جابل من ما اوجد او غيره فلم يملكه دفعه الاربعه وهو اذا
رماه فله كله هل يجوز في نظرو الاول حوان ان المصود ان اسعد الملك الله
لعل في اول امساك لا يحار فمولا في السوا وفي اخرها فان يوجداها على الاخرى
فعايلوا ولا يسلطه في ايم فاسد على الله وعبد المهدونه لسلطه الطاه
والصوم وانما وان لم يسل في المبتكر ورق من بينها ما ان العرصه في المبتكر ان السعل
وذلك يحصل بقتله والغرض الواحد ان يفعل ذلك بقتله وتعلم في ايه لا
لقتل وان الغرض لا يكون يودي مع الاكراه تعالى هو مع الرجوع الى مسكه في
توك السفيه على الذبحه وهل يجوز ذلك كله اذا دخل الشافع بعد رقبته وكذا
لوماع له ولم من سبه فاسر بها من اسرها هل يجوز ان لا يكال ليعرف فاسي
ما وقع في حاشه ولم يسمع كخوزان يعل في توبه هذا ولو بروج منعه بغيرها
فقط ولد لا يصرها ما حكمه او اسر به عند احوار شهر ومدهه حاد السخ
فوق ثلاث واعفته فله فصد ما حكمه العهد في العتق في ٧٨١ امام لما نكر
عليك وهو لا يترك على ذي شره حرا وكل واحد منهما مد على اعناق من عائل
ما اصفه المسلم احوالكم في السكران صدمه الى الصبي والمهر ايه لا يملك
عليه او اعطاه وحده ادا شره ليعطى طلاقه على خلاو العاشر ان كان القاعل

لذلك من جواره فان التبر على المبتكر من القاعل ولا يملك عليه ذلك ولا يملك
بذلك فله هذا فان قال هو حرا وهو مد هي حده وان قال التبر به المبتكر
عليه ويجوز ان حارو التبر المبتكر في ١١٠ في كل واحد فلو كان يملك
حاز دفعها عن مضر الغير ولو قتلها في اول الماله حراما طراد الحول
لغير حله ووجب ولها مال اخرها ان هذا التبر ابراج حله فانه اذا وجب
اداعل طيه انه حرا حله اعطى طيه اربع الموضع فراقلس ذكر الوجوه في الجوار
ولا ذكر الجوار سوا الوجوه وهذا الذي يدل على خلاف قول العتقه في حركه
والجواب في اصحابنا وجوز فعل واحد حشي من عاقبه النص في الرابع فان
المبتكر المهر عند الاراق لربه فبها لغيري انكرت في الاراقه وكان المبتكر يرضى
المهر من دون كبريكا ومنه بانه انكرت في حركه كسها مع الضمان في الجوار
لحشي الضمان وفي المسله سوا الاحدها فلم يجوز وضعه ولم اذا حشي لحد طه
عنه الا انكاره فبها حشي في ماله لا بد لغيره العتقه فله ان يترك المبتكر في راضا
واحد طه مسكه وكس المهر حازر السائل في الاقطعه حازر المهر كقول
المصنف والمختار في القول لو لم يسمع المختار عن المبتكر الا اسله فله ولا يصنه
فله هذا حكمه ورد الشرع لعله ان لم يسمع خلاف الا ما وافق له المالك
الغرض من هذا ويراد التها في قول المبتكر حازر احد الاجر مع ان كل واحد منهما
وام بواحد عليه لحقه نفسه عزم في ماله فاسر الغرم في ماله في مال وفي
ملا الهان لم يسمع في ماله بل وحث له ماله على اليهود له فله اسر فرضا
ان المبتكر حازر بغيره ففعل كل واحد منهما ولو عزم المال والارجع به على احد
والعوض على الله تعالى خلاف الادبي والعرض عليه فيها سوا في الخامس حرم
عنه ذلك في كتابه من مال غير المقتضى في السائيه في احوال الرافقه برفقها
ومن فيها لغيري ان كان في بلاد او في بلادهم وسما وسهم امان الا فلا مانع
في السائيه ان اعطى طيه وكذا ان لم يعطى طيه فاحد الامر من المبتكر ان يملك المبتكر
على ان لا يملك قال الله تعالى لا ارثعقن طيه طيه وقال الله تعالى لا يملك الايه
حصة العتقه تدم والوضو ان يقول في احد المبتكر ما هو فيه مما يملكه
فما لا يملك الله به بغيره بغيره في ما يملكه ولا يقول في ماله فيكون عتقا
مع انه صادق والعائنه قد بعتت وقوله في احوال العائنه حازر واحد يعنى

في كل واحد
فله هذا
فله هذا
فله هذا

في كل واحد
فله هذا
فله هذا

لجنة مجلس الشورى كافتتاحية من طائفة



Copyright © King Saud University

جامعة الملك سعود

